

مكتبة  
عبد الرحمن محمد بن عبد الله  
الأستاذ بجامعة أم القرى  
مكة المكرمة

# التعويض وأثره في الدراسات النحوية واللغوية

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

دكتور  
عبد الرحمن محمد بن عبد الله  
الأستاذ بجامعة أم القرى  
مكة المكرمة

# التعويض وأثره في المرزاساتج النحويّة واللغويّة

---

حقوق الطبع محفوظة للمؤلف

---

الطبعة الأولى

١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م

الناشر  
المكتبة التوفيقية

أمام الباب الأخضر (سيدنا الحسين)

أولاد سليمان نهران

## بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

تمهيد :

يشكر بعض العلماء علينا نسبة هذه الدراسة إلى النحو العربي ، بحجة أن أقوال النحاة فيها لا تعدو أن تكون مجرد تعليقات أو تخریجات ، وعليه فلا تسمى نحواً عندهم ، ولا تمثل قاعدة لديهم ، وردنا على ذلك ربما كان معارفاً محسوساً لطلبة العلم والمعرفة بله المتخصصين من بينهم ، وهو أنه إذا كان الكلام في مسائل التعويض منسوباً إلى النحاة ، أفلا يكون من جملة ما ينحون ؟ . وإذا كانت تلك تعليقاتهم ، أفلا تكون العلة من وادی المعلول وجوداً وعدمًا ؟ . وإذا كان التعويض إحدى وسائل إصلاح اللغة في مفرداتها وتراكيبها كما يتضح بعد ، أفلا يكون هذا - هو هو - هدف النحو العربي ؟ . زيادة على ذلك أن ابن جنی في خصائصه ، وجلال الدين السيوطی في نظائره النحویة ، قد أفرد كل منهما له باباً جمع فيه كثيراً من المسائل والقواعد ، فهل يخفى على مثليهما أن يضعاه في غير موضعه ؟ . وهل لنا أن نشكر هذا الذي أخذ صبغة التواتر بعد ذلك ، إلا أن تكون ههنا قد قصرت بنا ، ونامت عنه ألبابنا وعزائنا .

إن المطلع على هذه الدراسة ليجدن كل كلمة فيها من زرع النحو العربي وحصاده ، ولا يشذ منها حرف عنه . وإذا لم تكن منه ، فاذا الذي يكون منه بعدئذ ؟ .

هذا وقد حبيت إلى هذه الدراسة - منذ سنوات - ورغبت فيها رغبا ، حيث استبان لي أنها ظاهرة كونية تتمثل في عطاء الله وفضله بعد أخذه ما شاء

من خلقه . ومأثوراته وجناته إلأعوض للعبدة والمحبتين من عبادته ، ففي الحديث القدسي يقول الله عز وجل : « إذا ابتليت عبدي بحبيبتيه فصبر هو فضته منهما الجنة » . رواه البخارى . وظاهرة إنسانية تفسرها لنا التعاملات والتبادلات التجارية التى لا يسكاد يطيق إنكارها بصير أو ضرير ، وظاهرة إسلامية ، لا يجهلها مؤمن ، ولا يجهدها مسلم ، فالمر الذى أحله الله للزوج ( الزوجة ) إن هو إلأعوض عن البضع ، والدية التى تدفع لأهل القتل ما هو إلأعوض عن الذاهب منهم . . . الخ كما أنها ظاهرة لغوية ، حيث التمويض نوع من الإبدال عند فريق وهو نفسه عند فريق آخر ، والتبدلات الصوتية ظاهرة شائعة ليست فى العربية بل فى جميع اللغات ، يدرك ذلك من له إلمامة بها ، ويعيه من له اطلاع عليها .

ولما كانت هذه الظاهرة من الأهمية بمكان حيث تفيدنا فى كشف أسرار العربية وتعيننا على تيسير ما استعجم علينا من مشكلاتها - عقدت النية - منذ زمن بعيد - على جمع شتاتها ، والمؤاخاة بين مسائلها ، مقرباً بين ما تباعد منها ، ومناقشاً ما كانت المناقشة فيه لازمة مفروضة ، وقد اعتمدت فى ذلك على أساس من العقل والمنطق ، واسترشدت بالمسموع من العرب والمقيس عليه ، آخذاً بلبات الصواب الذى يستسيغه الفكر المعاصر ، ويرى الدارس والباحث . ثم ترأى قد اهتمت إلى مسائل قد خالجت الباحثين ، وساورت الدارسين ، أذكر منها هلى سبيل المثال لا الحصر الآتى :

( أ ) بيان منهج العرب فى التعويض لزوماً واختياراً .

( ب ) حل مشكلة الجمع بين العوض والمعوض منه فى قول الفرزدق .

هما نقشاً فى من فويهما على الناجح العاوى أشد رجاء

وقول الراجز :

إنى إذا ما حدث لما أقول يا لهم يا للهما

(ج) صحة نسبة الأعراب إلى العوض حيث حل محل المعوض عنه أو ناب عنه كما في قولهم : أما أنت منطلقاً انطلقت ، فأنت اسم (ما) التي عوض بها عن كان المحذوفة ، ومنطلقاً خبرها ، وهذا مذهب كبار البصريين ، وهو تربوي أو تعلقي يوفر على الدارسين كثيراً من عناء درس النحو الذي أصبح مجوجاً ميثوساً منه .

(د) استظهار استعمال ثالث لبعض وكل في الأساليب العربية ، وهو صحة دخول (ال) عليهما فيقال : البعض والكل ، وليست (ال) هذه للتعريف بل للتعويض عن المضاف إليه المحذوف .

(هـ) بيان سر نداء لفظ الجلالة (الله) فيقال : يا الله أو يا الله ، بقطع الهمزة ووصلها ، وهذا من المتنوعات في القياس ؛ إذ حرف النداء يعاقب (ال) كما تعاقبها الإضافة المعنوية ، لكن لما كانت (ال) في لفظ الجلالة عوض من الفاء المحذوفة من (إله) وهي الهمزة جاز دخول حرف النداء عليها ، لأن (ال) العوضية تجماع حرف النداء بخلاف (ال) المعرفة .

إلى غير ذلك من المسائل اللطيفة الدقيقة التي ظالمنا استحصت على الألفهم وحارت في دركها الألباب ، وماتوفيقي إلا الله عليه توكلت وإليه أنيب .

انقرف

١٢ من رمضان سنة ١٤٠٢ هـ

د . عبد الرحمن محمد أسماهيل

الأستاذ بجامعة أم القرى بمكة المكرمة

# بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

## تقديم :

ربما يتفق معي كثير من الباحثين على أنه لم تحفل لغة من لغات العالم بمثل ما حفلت به لغة التنزيل من الظواهر والمقاييس والصيغ ، وهذه الدراسة تدور حول إحدى هذه الظواهر تلك هي ظاهرة التعويض في اللغة العربية والتعويض نوع من التعاقب ، ووسيلة من وسائل إصلاح النطق العربي كالإعراب والادغام والاقلاب والاعلال والابدال . . . الخ ، وأنه نوع من التعادل ، وسنة من سنن العربية قال السيوطي : ومن سنن العرب التعويض وهو إقامة الكلمة مقام الكلمة ، كإقامة المصدر مقام الأمر نحو : وفضرب الرقاب ، والفاعل مقام المصدر كقوله تعالى : ليس لو قعها كاذبة ، أي تكذيب ، والمفعول مقام المصدر نحو : يا أيكم المقتون ، أي الفتنة ، والمفعول مقام الفاعل نحو : حجاباً مستوراً ، أي ساتراً<sup>(١)</sup> .

ولا يكون التعويض إلا جبراً لما أسقط من اللفظ أو الكلام بمعنى أنه لا يجوز التعويض عن موجود . . .<sup>(٢)</sup> أما ما ورد فيه التعويض عن مذكور في الظاهر نحو قول الراجل :

إني إذا ما حدث الما أقول يا لله يا للها

فقل إنه نادر ، أو ضرورة ، وسيكون لنا موقف من ذلك يصحح قولهم : (الموض والموض منه لا يجتمعان) كما لا يخفى على أحد أن التعويض

(١) انظر الزهر في علوم العربية للسيوطي ١٩٥/١

(٢) الخصائص لابن جني ١٧٢/١

خلاف الأصل ، إذ الأصل أن تعرض الكلمات العربية بحروفها الأصلية  
 لكن قد يعدل عن الأصل إلى التعويض طلباً للخفة فسنة أخف من سنو أو  
 منه ، ونحو كل قائم أو قائمون أخف من كل إنسان قائم ، ويان وشام  
 أخف من يني وشامي . . . وهكذا دواليك .

وقد تبين لي في هذه الدراسة أن العرب تمحذف وتستغنى ، وتمحذف  
 وتفسر ، وتمحذف وتتيب وتمحذف وتمكني أو تيجزي . ، وتمحذف  
 وتعوض ، ولكل قضاياها ومساائله . كما أنه لم يسبب لهذه الظاهرة فيما  
 أعلم من النحاة أو يخصصها بدرس محدد غير ابن جني في كتابيه التعاقب  
 والخصائص ، وجلال الدين السيوطي في الأشباه والنظائر في النحو ناقلاً عن  
 ابن جني وزائداً عليه في أمور ، أما كتب النحو فلم تمس هذه الظاهرة  
 إلا شذراً مندر ، ولما لم أجد أحداً من المهتمين بالدراسات النحوية يشير من  
 طرف خفي إليها من بعيد أو قريب أو على الأقل يوجه نظر الجليل المعاصر  
 إلى هذا الموضوع ، عقدت العزم على أن أكتب فيه مؤلفاً يجلي غواشيه  
 ويصفيه من شوائبه ، ويبرز خصائصه ، ويحيط بأبعاده كما تضح لدى  
 الباحثين صورته ، وتظهر للدارسين ثمرته ، وإني في هذه الدراسة سأعرض  
 لجوانب مما اشتملت عليه هذه الظاهرة سالكا فيها منح النحاة في البداية  
 بتعريفها ، ثم تفصيل مسائلها . ومناقشة ما احتجبت أسرارها ، ودارت فيه  
 رحا الخلاف بين النحويين واللغويين ، ولكل وجهة هو موليا ، حيث  
 لغة العرب أكبر من أن يحاط بها إعراباً وفصاحة ، وفيها من الإعجاز ما يتسع  
 لفكر البشر حتى تقوم الساعة تصدق ذلك ما نقل عن أبي الخطاب بن دحية  
 قال : اعلم أن الله تعالى لما وضع رسوله - ﷺ - موضع البلاغ من  
 وحيه ، ونصبه منصب البيان لدينه اختار له من اللغات أعربها ، ومن الألسن  
 أفصحها وأبينها ، ثم أمدّه بجوامع الكلم . ( مقدمة تاج العروس ١/٨ ) .



فهذه اللغة اللطيفة فيها من الحكمة والدقة والإرهاق والرفقة ما يملك  
 علينا جانب الفكر حتى يطفح بنا نحو غلوة السحر من الألفاظ الجميلة ،  
 والمعاني البديعة ، والظواهر المحزنة الدقيقة مما يجعلنا نتطامن أمام أسرارها ،  
 وتتواضع تلقاء سمعها وكبرياءها حيث كانت - ولا تزال - تحمل مادة كتاب  
 ربنا الذي هو سيد الكلام ، لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه .

الباب الأول  
المدخل  
الى التعويض وأمراده فى العريية



## تعريف التعويض والفرق بينهما وبين البذل

عما لا شك فيه أن التعويض لا يكون إلا بما أسقط من الكلام فيؤتى به جبراً له وإتماماً ، وكلمة عوض في اللسان العربي إنما يقصد بها أن يأتي مستقبل هو خلف المقصود ، ومن ذلك تسميتهم الدهر عوضاً . لأنه موضوع على أن ينقضي الجرم منه ، ويخلفه جرم آخر من بعده ، ومعلوم أن ما يمضي من الدهر فإن لا يعاد<sup>(١)</sup> ... وبما ورد في هـ ت المعروض منه قول الشاعر .

عاضها الله غلاماً بعدما شات الأصداع والضرس بقدر<sup>(٢)</sup>

أي عوضها الله الولد بما أحده منها من سود الشعر ، وصحة الهم<sup>(٣)</sup> .

ومن هنا نجد اللغويين يعرفون التعويض بأنه جعل شيء خلفاً عن غيره ، وأما أهل الاصطلاح فقد عرفوه بأنه : جعل الحرف خلفاً عن الحرف والعلية فيه مذهبان أحدهما : أنه يشترط كون الحرف المعروض في غير مكان

(١) انظر شرح موصل الطلاب إلى قواعد الاعراب الشرح جالد الأزهرى ١٣ والخصائص ٣، ٢٢٥

(٢) تاج العروس للريدى مادة ( ع د ) ، والخصائص لابن جنى ٧١/٢ ، ومثل البيت قول الشاعر :

ه أنا ورجالك قتل امرئ من العرب حبلك اعتاص ذلاً  
ه شذور الذهب ٣٨٩

وفي الحديث ( إن الله عز وجل قال : إذا ابتليت عدوى بحبيبتيه وصبر عوضته عنهما الجنة ) رواه البخارى .

(٣) الاشياء والنظائر في النحو للسيوطى ١٢٢/١

المعوض منه ، وهذا ضعيف ، وإن اشتهر عند الكثيرين ، وقد ذهب هذا المذهب أبو البقاء المكي في التبيين فقال : عرفنا من طريقه العرب ، أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً . . . وإذا حذفوا من الآخر عوضوا من الأول مثل : ( ابن ) وقد عوضوا في الاسم مرة الوصل في أوله مكان المحذوف من آخره ، قال : والمعوض مخالف للبديل ، فبديل الشيء يكون في موضعه ، والمعوض يكون في غير المعوض عنه . . . الخ<sup>(١)</sup> وأيدها المذهب بجاء الله الريحشري في الأساجي فقال : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاص فيتدارك بزيادة شيء كيس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عهما فتدارك ذلك بزيادة النون ، والفرق بين المعوض والبديل ، أن البديل يقع موقع المبدل منه والمعوض لا يراعى فيه ذلك : ألا ترى أن العوض في ( اللهم ) في آخر الاسم والمعوض منه في أوله<sup>(٢)</sup> الثاني : أنه يجوز فيه أن يكون الحرف المعوض في غير مكان المعوض منه ، وهو الغالب الكثير نحو ( صفة وعدة ) فالتاء فيهما وقعت آخراً عوضاً من الواو في أولها ، ونحو ابن واسم بناء على أنه من السمو ، فالهمزة في أولها عوض من الواو في آخرهما . ويجوز أن يكون العوض في مكان المعوض منه كالتاء في سنة وكرة . فهي فيهما عوض من لامها الهاء في سنة فقط ( والواو فيهما معاً<sup>(٣)</sup> .

---

(١) النظر شرح الغافية للرضي ٦٩/٣ : ٧٠ والاشباه والنظائر في النحو السيوطي ١٢١/١  
 (٢) الاشباه والنظائر ١٢٢/١ ، والاساجي للريحشري ٤٦ تحقيق مصطفى الحدي.  
 (٣) النظر شرح الغافية للرضي ٦٨/٣ : ٦٩

وأما الإبدال : فهو في اللغة مصدر أدلت الشيء من الشيء ، إذا أفته مقامه ، قال سيويه : ويقول الرجل للرجل : اذهب معك بفلان ، فيقول : معي رجل بدله : أي يغني ثمناءه ، ويكون في مكانه ، وفي الاصطلاح : جعل حرف مكان حرف آخر . . . ومن هنا يبدو أنه لا بد أن يكون الحرف البديل في مكان الحرف المبدل منه <sup>(١)</sup> .

وما تقدم يفهم منه أن بين الإبدال والتعويض تمايزاً ، وذلك على المشهور في تعريف التعويض : إذ يشترط في الإبدال كون البديل في مكان المدل منه مثل : هيا وأيا ، والبنام في البنان ، ويشترط في التعويض على المشهور أن يكون العوض في غير مكان المعروض منه ، وعلى هذا فمقد ساق سيويه حروف البديل الأحد عشر : لأن كل واحد منها يقع موقع المدل منه لا متقدماً عليه ولا متراحياً عنه ، ولم يسم شيئاً من ذلك عوضاً ، وليس كذلك هاء زنادقة ، لأنها عوض من ياء زناديق قيل لها عوض ، لأنها لم تقع موقع ما هي عوض منه ، وكذلك هاء التعملة نحو التقدمة والتجربة ، وكاللام في ذلك وتلك فإنها عوض عن (ها) التثنية فيهما وفي غير مكانها ، وكالآلف في نحو يمان وشام فإنها عوض عن إحدى ياء النسب إذ الأصل فيهما يعني وشامي فحذفوا إحدى الياءين وعوضوا عنها الآلف <sup>(٢)</sup> وأما على غير المشهور فبين الإبدال والتعويض العموم والخصوص المطلق ، وكل عوض مدل ، ولا عكس وقد نزع إلى ذلك ابن جني في الخصائص فقال : جماع ما في هذا أن البديل أشبه بالمبدل منه من العوض بالمعوض منه ، وإنما يقع البديل

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٧١٠/٣

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٧١٠/٣ ، بتصرف والاشياء والنظائر في

النحو ١٢٣/١ ، والخصائص ١١٠/٢

في موضع المبدل منه ، والعوض لا يلزم فيه ذلك ، ألا تراك تقول في الألف من قام : إنها بدل من الواو التي هي عين الفعل ، ولا تقول فيها : إنها عوض منها . . . وكذلك تقول في لام عاز وداع ، إنها بدل من الواو ، ولا تقول إنها عوض منها . وتقول في العوض إن التاء في عدة وزنة عوض من فاء الفعل ، ولا تقول : إنها بدل منها . . . وتقول في ميم ( اللهم ) : إنها عوض من ( يا ) في أوله ، ولا تقول : بدل . . . وتقول في ياء ( أبق ) : إنها عوض من عين ( أنوق ) فيس جعلاً أبيض ، ومن جعلها عيناً مقدمة معبرة إلى الياء جعلها بدلاً من الواو : فالبديل أعم تصرفاً من العوض ، وكل عوض بدل وليس كل بدل عوضاً<sup>(١)</sup> .

فاب جنى فيما سبق يبدو أنه من أصحاب المذهب الثاني في تعريف التعويض .

وقد مال إلى هذا الرأي أبو حيان فقال : قد يكون التعويض ممكن الموضع كما قالوا : يا أنت ، فالتاء عوض من ياء المتكلم ، وقد يكون العوض في الآخر من محذوف في الأول كعدة ورة . وعكسه كاسم وأنت ، وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخراً فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة<sup>(٢)</sup> .

#### الغرض من التعويض :

ترتكب العرب التعويض في كلامها لأغراض متعددة ، ومقاصد متنوعة نذكر منها الآن :

(١) الخصة ، نص ١ ٢٦٥ ، ٢ ٧٥ ، ٣ ٧٦ ، والأشياء والبطائر في النحو لا يوطئ ١ ، ٩ ، ٩٢ ، ١٢٢ والاقتراح للجبوتي ٤٤ تحقيق الدكتور أحمد فاسم  
(٢) الأشباه والنظائر ١/١٢٠

(١) إكمال مانقص من كلماتها ، ذكر العوض سدا لما حذف منها  
وتكثير الحروفها كما في إقامة وعدة ، فالتاء في الأولى عوض عن المحذوف  
من (إقوام) وهو إما العين وإما ألف المصدر ، وفي الثانية عوض من الهاء  
المحذوفة من (وعد) وهي الواو .

قال الفراء . وأما قوله وإقام الصلاة ، فإن المصدر من ذوات الثلاثة ؛  
إذا قلت . أعملت كقولك : أقت وأحيت ، يقال فيه : إقامة وإجاة  
ولا تسقط منه الهاء . وإنما أدخلت ، لأن الحرف قد سقط منه العين ، وكان  
ينبغي أن يقال : إقواماً ، فلما سكنت الواو بعد نقل حركتها إلى الساكن  
قبلها ، وبعدها ألف الإفعال ، فسكتا فسقطت الأولى منهما ، فجعلوا الهاء  
كأنها تكثير للحرف ، ومثله مما أسقط منه بعضه . فجعلت فيه الهاء قوله  
وعدته عدة ، ووجدت المسال جدة ، فلما أسقطت الواو من أوله كثر من  
آخره بالهاء . وإنما استجيز سقوط الهاء من ( وإقام الصلاة ) لإضافتهم إياه  
وقالوا : الخافض وماحفض بمنزلة الحرف الواحد ، ولذلك أسقطوها في  
في الإضافة ، وقول الفضل بن العباس بن عتبة بن أبي لهب :

إن الخليط أجودوا البين فأنجروا وأحلفوك عدا لأمر الدي وعدوا  
يريد عدة الأمر ، فاستجازوا إسقاط الهاء حين إضافتها<sup>(١)</sup> .

(ب) التخفيف في كلماته محذوف حرف ثقیل في داته أو موقعه ،  
والتعويض عنه بحرف خفيف في داته أو موضعه ، ومن هذا كانت سنة أحف  
من سنو أو سنه ، وعدة وربة أحف من وعد وورن . . . الخ . لذا تراهم  
لم يعوضوا عن المحذوف لأجل الترحيم ، لأن التمام مشوي فيه ، ولأن

(١) انظر معاني القرآن للفراء ٢ ، ٢٢٤ ، ٢٩٠ تحقيق محمد علي الدجاني .  
وشواهد الشامية للبيضاوي ، ١٤٠ و لاشباه والبطائر في النحو للسيوطي ١٢٠٧ ، ١٢١٤



الترخيم تخفيف ، فلو عوض منه لرجع فيه الثقيل ، ومن هنا لا يصح القول  
بعوضي الياء عن الباء في الثعالى والآرانى ، من الثعالب والآرانى فى قول  
رجل من بنى يشكر :

لها أشاير من لحم تمره من الثعالى ووخر من آرانىها

أو عن العين فى ( الضفادى ، من الضفادع فى قول الشاعر :

ومنهل ليس له حوازق ولضفادى جمه نقائق

أراد : الضفادع ، وإنما يتعين الحكم بإبدال الهمزة فى الثعالب والآرانى ،  
والعين فى ( الضفادع ) ياء قال الأعمى الشنتمرى : ووجه الإبدال أنه لما  
اضطر إلى إسكان الحرقين لإقامه الوزن ، وهما مما لا يسكن فى الوصل ،  
أبدل مكان الباء والعين الياء ، لأنها تسكن فى حالة الرفع والخفض (١) .

هذا - ويتبع التخفيف تحسين الكلمات ، فالكلمات الثلاثية أحب إلى  
المطربة العربية من الثنائية والرابعة والخامسة . . . الخ فإذا حذف من الثلاثية  
حرف اقتضت فطرة العرب إتمامها ثالث عوضاً عن المحذوف ، إذ الكلمات  
ذات المقطعين أسير على ألسنتهم من ذوات المقطع الواحد ، وذوات الثلاثية  
. . . الخ ، بل هى أعدل من هذه وتلك ، يفسر لنا ذلك كثرة الكلمات الثلاثية  
وشيوعتها ، وهذه ظاهرة فى جميع اللغات .

منهج العرب فى التعويض لزوماً واختياراً :

إن التعويض فى سنان العربية لا يؤتى به إلا جبراً لما أسقط من الكلام  
وأنه لو لم يعوض عن ذلك المحذوف فى بعض الألفاظ أو التراكيب

(١) انظر شواهد النامية للبيضاوى / ٤٤١ : ٤٤٢

لأضحت تلك الألفاظ أو التراكيب سمجة أو ملبسة ، كما يعد ذلك إجمالاً  
ينفر منه الذوق العربى السليم ، ألا ترون إلى نحو : يا أى الرجل المعلم ،  
نحو : ( يا أيها الرجل . . . الخ ) وأن ( ذك ) فيه إلباس بين درجتى  
الإشارة . التوسط والبعد ، لم يعوض باللام عن ( ها ) التبيين فى ذلك وأن  
نحو زيد فنمطلق تركيب ينفر منه الذوق العربى حيث حذف العوض ، وهو  
( أما ) والمعووض منه وهو مهما يكن ، لذلك يتمتع حذف العوض والمعووض  
منه فى التراكيب كما يتمتع الجمع بينهما فيما يؤدى إلى ثقل الأسلوب .

وبتتبع الكلم والتراكيب العربية استبان للبحث أن العرب لم تكن معوضة  
فى كل مواضع الكلام عما تسقطه منها ، بل تراها مختارة فى بعض المواضع  
وملتزمة فى بعض ، وغير معوضة فى مواضع أخرى . ( انظر صرائر الشعر  
للقيروانى / ٢١ ) .

فى النوع الأول حذف التاء من إقامة حال الإضافة فقد أجاز حذفها  
إمام النحاة مطلقاً أضيفت أم لم تضاف حيث قال : وإن شئت لم تعوض ،  
وتركت الحروف على الأصل ، قال تعالى : رجال لأنابهم تجارة ولا بيع عن  
ذكر الله ، وإقام الصلاة وإيتاء الزكاة . . . . . البود / ٢٧ ، وقالوا أريته إراء  
مثل : أفته إقاماً ؛ لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا ، ' .

---

( ١ ) كتاب السبويه ٢ ٢٤٤ وفى الأثير على المعنى ( ١ / ٨٣ ) والتاء  
تأتى عوضاً عن ألف المصدر نحو إقامة ماد أضيف عدوت نحو : وإقام الصلاة  
ومجوز إبقاؤها مع الإضافة نحو قول الشاعر :

عزمت على إقامة دى صباح لأم ما يسود من يسود

وهذا يعتبر رأياً ثالثاً فى المسألة وهو جواز التعويض مطلقاً أضيف المصدر  
أم لم يضاف .

وأما أبو زكريا الفراء : فقد أوجب التعويض في غير الإضافة ، وخص حذف التاء بالاضافة للإقامة المضاف إليه مقام الهاء ، ومن هنا نجد الفراء جعل التاء في إقامة والمضاف إليه يتعاقبان كالتنوين حال الإضافة (انظر الرضى ١٦٥/١ ، والأشياء والنظائر ١٢٢/١)

وسر الخلاف بين سيويه والفراء منى على اختلافهما في المحذوف من نحو إقامة فسيويه والتحليل يريان أن المحذوف ألف المصدر ، وهي زائدة والزائد لا يعوص عنه ، لهذا جاز الحذف مطلقاً عندهما ، وأما الفراء والأخفش فيريان أن المحذوف هي الألف الأولى المقلبة عن عين الفعل ( قام ) وهذه أصلية ، والأصلي يجب التعويض عنه (١) .

ويقول ابن خالويه : العرب قد تحذف طلباً للتخفيف وتعوض طلباً للتمام ، وكل من ألفاظها مستعمل في كلامها ، لهذا ترى قوله تعالى : « واللدان يأتينها منكم ... » النساء / ١٦ ، يقرأ بتشديد النون عوضاً عن الياء المحذوفة من (الذي) عند إرادة التثنية ، كما جعل الشديدي عوضاً من الألف في (هذان) من قوله تعالى : « إن هذان لساحران ... » طه / ٦١ ، ويقرأ بتخفيف النون كذلك (٢) .

وبما حذف ولم يعوض عنه اختياراً تخفيف أن وإبلاؤها الفعل دون تعويض بالسين أو قد ... إلخ كما في قول الشاعر :

أن تقرأن على أسماء - ويحكما منى السلام وألا تعلما أحداً

قال ابن جني : سألت عنه أما على رحمه الله فقال : هي مخففة من الثقيلة :

(١) تصريف الاسماء للشيخ محمد الطنطاوي / ٦٠ ، ٦١ بتصرف . والأشياء والنظائر ١١٨/١ وحاشية الخصري ٢٠٥/٢ والخصائص ٢٠٥/٢

(٢) حجة الفراءات لابن خالويه / ١٢١

كأنه قال : إنكما تقرأن ، إلا أنه خفف من غير تعويض<sup>(١)</sup> وللنحاة في هذا البيت تخريج آخر هو أن ( أن ) هي المصدرية الناصبة للععل المضارع إلا أنها أهملت حملا على ما المصدرية قال ابن مالك :

وبعضهم أهمل أن حملا على ما أحتما حيث استحققت علا

كما ورد النصب بما المصدرية حملا لها على ( أن ) من باب التقارض في قوله **يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا تَكُونُوا يَوْمَ يُؤْتَىٰ** ، وقول الشاعر :

وطرفك إما جئتني وأحبسه كما يحسبوا أن الهوى حيث تنظر

وقيل الون حذفت تخفيفاً لشوت ذلك نظماً ونشراً وقيل غير ذلك<sup>(٢)</sup> .

ولقد استبان لي أن العرب قد حذفت في مواطن فألزمت نفسها التعويض وحذفت في مواطن أخرى ولم تعوض شيئاً ، من النوع الأول لزوم ( ها ) التنيه ( أى ) في النداء عوضاً عما فاتها من الإضافة ، كما عوضوها ( ما ) الزائدة في باب الشرط في قوله تعالى « أيا ما تدعوا فله الأسماء الحسنی » الإسراء / ١١ : وخصت ( ها ) بالنداء ، لأنه محل تنيه ، و ( ما ) بالشرط ، لأنه يناسبه الإبهام ، والأغلب في ( ها ) التنيه فتحها ، وقد تضم إذا كان بعدها اسم إشارة<sup>(٣)</sup> .

ومنه تاء عدة مصدراً ، وتاء نادقة جمعاً ، قال أبو عثمان المازني : وأعلم أن المصدر إذا كان ( مفعلة ) تكسر الفاء فالفاء لازمة له ، لأنهم جمعوها عوضاً

(١) الخصائص ٣٩٠/١

(٢) ابن عقيل وحاشية الخصري ١١١/٣ - ١٢٠

(٣) انظر الخصري على ابن عقيل ٧٧/٢ والبرهان في علوم القرآن للزركشي

من حذفهم الفاء ، فصارت لارمة ، كما لزمت في زنادقة الهاء ، لأنها صارت  
هوضاً من ياء زناديق<sup>(١)</sup> . فإذا فتحت فاء ( فعلة ) المصدر بسبب حرف  
الحلق بقيت التاء لارمة كذلك نحو : الضعة والقحة . قال ابن جني في باب  
تدريج اللغة : ومن ذلك حذفهم الفاء على القياس من ضعة وقحة ، كما حذفت  
من عدة وزنة ، ثم أنهم عدلوا بها عن ( فعلة ) إلى ( فعلة ) فأقروا المحذف  
بحاله وليس زالت الكسرة التي كانت موجبة له ، فقالوا : الضعة والقحة ،  
فتدرجوا بالضعة والقحة إلى الضمة والقحة ، وهي عندنا ( فعلة ) كقصعة  
وجفنة ...<sup>(٢)</sup>

ومن الثاني أعني المحذوف الذي لم يعوض عنه في الكلام حذف النون  
من ( اللذين ) مثني الذي في قول الأخطل :

أبني كليب إن عمي اللذان قتلا الملوك وهككا الأغلالا

وهنا نجد الأخطل قد حذف النون من ( اللذان ) وعليه يكون المحذوف  
شبهين هما الياء من الذي لأجل التثنية والنون من مثني غير المتمكن ، وقد  
سبق أن ابن خالويه قال : إن العرب تعوض عن ياء المفرد : أعني الذي وهذا  
عند تثنيتهما فتشديد النون فيصير ( اللذان - وذان ) ، وفي البيت شاهد آخر  
وهو إلزام المثني الألف وهي لغة كنانة وخثعم وزيد ، وحذف نون ( اللذان  
واللذان ) رقما ، لغة بلعوث بن كعب ، وبعض ربيعة ومنه حذف النون من  
الذين في قوله تعالى ( وخضتم كالذي خاضوا ) التوبة / ٦٩ وقول الأشهب  
ابن رميلة .

فإن الذي حانت بعلج دماؤهم هم القوم كل القوم يأثم حاله

( ١ ) الخلف لابن جني ١/ ١٩٨ ، وانظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٣

( ٢ ) الخصائص ١/ ٢٥١ ، وانظر الكامل شرح المرصفي ٥/ ١٨٩

هو مساعد الدهر الذي يقتدى به وما حير كف لا تنوء بمساعد  
أسود شرى لاقت أسود خفية تساقوا على حرد دماء الأساود

فالمراد بالذي في الآية وفي البيت الأول (الذين) وقد حذفت النون دون  
تعويض<sup>(١)</sup> وقيل الذي مفرد أريد به جمع ولذلك شواهد كثيرة في اللغة منها  
قول علقمة :

بها جيف الخسرى فأما عظامها فيض وأما جلدها مصيب  
إعما يريد جلودها هوحد ، لأنه قد علم أنه لا يكون للجماعة جلد واحد  
وقال المصيب بن زيد مناة الغنوى .

لا تسكر القتل وقد سينا في حلقكم عظم وقد شجيا<sup>(٢)</sup>

ومما حذف منه دون تعويض ( يد ودم وغد وأب وأخ وحر ... الخ )  
إذ أصلها يدي ودمو وغدو وأمو وأحو ورحج بكسر الحاء وسكون الراء  
حيث لم يوجد اسم في العربية قد وضع على حرفين أصلاً بل لا بد من حرف  
يتبدأ به وحرف يوقف عليه وثالث واسطة بينهما . وهذه الحروف المحذوفة  
ترد إلى كلماتها عند الإضافة غالباً وفي التصغير والجمع من ذلك كلمة (أحراح)  
جمع حر في قول الشاعر :

(١) المذهب لابن جني ٦٧/١ وتفسير القرطبي ٢١٢ وضرائر الشعر للقرطبي  
القيرواني ١٥٨ ، وتلح العروس للزبيدي ٣٢٥/١٠ : ٣٢٦ ، وحرارة الأدب  
للبيداني ٥٠٧/٢ ، والكتاب لسيبويه ١٨٧-١٨٨ ، والدرر اللامع على جمع المواضع  
٢٣-١ .

(٢) تفسير القرطبي ١٩٠ / ١

لأنى أقود جملاً بمراحا ذاقبة مملومة أحراحاً<sup>(١)</sup>

كما يجوز للشاعر ذكر المحذوف لإقامة الوزن كما في قول الراجز .

لاتقلوها وأدلوها دلوا إن مع اليوم أخاه غلوا

والقياس غداً ، إلا أنه ذكر الواو استصحاباً للأصل حيث دعت إليه إقامة الوزن وهذا ما استباحته العرب شعراً ، وتوسعت فيه نطقاً ، حيث يستباح فيه ما لا يستباح في الكلام المشور . ( انظر حضائر الشعر للفرار القيرواني / ١٦٩ ) .

هذه الكلمات السابقة كثر عن العرب حذف لاماتها نثراً ولم تعوض عنها ، وقيل : إن حركة العين منها عوض عن اللام المحذوفة تكثيراً للعطف إذ لا تكون إلا ساكنة مع اللام إن وجدت ، وبعض العرب يعوض عن المحذوف بتشديد العين منها فيقول : أب ، وأح ، ويد . . الخ وسنعرض لبيان ذلك بعد إن شاء الله تعالى .

وبعد : فهل كانت العرب لديها قصد المعاوضة حتى تجعل له حروفاً أو كلمات ؟ ، أم أن ذلك من نظر النحاة في كلام العرب حين بدأ لهم تماقب مثل التاء والياء في هرازن ، فحكوا على ذلك بالتعويض . والذي يظهر أنه إذا كان التعويض فائدة في الكلام نسب ذلك إلى العرب ، وقد جرى سيويه على مثل هذه الطريقة في الأعواض ( انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٣١ ) .

---

(١) المقرب لابن عصفور ٢٠٢٠٢ ، وتاج العرويس مادة (حرج) والمخصص

لابن سيدة ٣٧٠٢٠١ ، والمخصص ٢٢٦٠١

## العوض والمعوض منه لا يجتمعان<sup>(١)</sup> :

هذه قضية من قضايا أصول النحو العربي ومثلها المفسر والمفسر لا يجتمعان ، والنائب والمنوب عنه لا يجتمعان ، ولكل قاعدة من تلك مباحث ودراسات تقتضيها وتنوط بها ، والتي نعتبنا هنا الأولى لكونها من صميم هذه الدراسة ، إذ علاقتها وثيقة ، وضرب الأمثلة التي من شأنها تحقيق هذا الأصل لا تتسع له مثل هذه الدراسة ، غير أن الأمر لا يستغنى عن قليل منها ، من ذلك التعويض (أما) عن أداة الشرط وفعله في قولهم : (أما يريد فتطلق ، (فأما) هنا عوض من (مهما يكن) ولم يرد في العربية نثرها وشعرها أن جمعت العرب بينهما ، وكالتعويض بالتاء في (تملة) مصدر فعل المعتل اللام عن ياء التفعيل ، لأنه الأصل ، بدليل وروده في قول الشاعر :

باتت تنزى دلوها تنزياً      كما تنزى شهلة صيباً

فتنزي<sup>(٢)</sup> مصدر على وزن تفعيل ، والقياس فيه تنزية ، بحذف الياء والتعويض منها بالتاء على مذهب الجمهور ، ولم يرد في كلام العرب الجمع بين الياء والتاء في هذا المصدر<sup>(٣)</sup> إلى غير ذلك من المسائل التي سنعرض لها بعد والتي تتسق مع هذه القاعدة في الأعم الأغلب ، ومن نواذر الجمع بين العوض والمعوض منه قول المرزوق .

هما نفساً في في من فويها      على النابح العاوى أشد رجاء

- 
- (١) انظر الاشياء والظواهر في النحو للسيوطي ١٢٢٠ : ١٢٠٠  
 (٢) القياس في هذا المصدر : تنزيه إلا أن الشاعر أتى به على خلافه ، ويخرج عن قاعدة استصحاب الأصل .  
 (٣) انظر بحريف الإسماء للشبح محمد الطنطاوي ٦٢ وما بعدها .



فالمرزوق - كما يرى النحاة - قد جمع بين العوض وهو الميم والمعوّض عنه وهو الواو ، وهذا من النواذر على القول بتعويض الميم من الواو<sup>(١)</sup> وقيل أن الميم من بقايا التسويم في اللغة اليمنية<sup>(٢)</sup> أو أن الميم عوض من لام الكلمة المحذوفة التي هي الهاء ، إذ أصله ( فوه ) فلما حذفوها عوضوا عنها الميم . قال الجوهري : وإذا أردوا : أي ( فوه ) لم يحتمل الواو والتخزين فحذفوها وعوضوا من الهاء ميما ، قالوا - هدام وفان وفوان ، ولو كانت الميم عوضاً من الواو لما اجتمعاً . . . قال أبو الهيثم : العرب تستقل الوقفة على الهاء ، والحاء ، والواو الياء إذا سكن ما قبلها فتحذف هذه الحروف ويبقى الاسم على حرفين ، كما حذفوا الواو من أب وأخ وغد ، وليلاء من يد ودم ، والحاء من حر ، والهاء من فوه وشعه ، فلما حذفوا الهاء من ( فوه ) بقيت الواو ساكنة ، فاستقلوا الوقف عليها فحذفوها ، بقي الاسم ( فا ) وحدها فوصلوا بميم ليصير حرفين : حرفاً يبدأ به فيحرك ، وحرف يسكت عليه فيسكن<sup>(٣)</sup> فعلى القول بأن الميم من بقايا التسويم في الحيرية القديمة ، وعلى أنها عوض من اللام المحذوفة لا يكون هناك جمع بين العوض والمعوّض منه إذ لو كانا كذلك لقال ( فوهها ) ،

١ - أنظر درة الغوامر للحريزى ٩١ : ٩٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم -  
المعجم لابن جني ٢٣٨/٢ تحقيق على السجدي ناصب وآخرين ، والمقدور للغوامر  
على معجم اللوامع ٢٧/١ .

٢ - محاضرات في فقه اللغات السامية للدكتور حامد عبد القادر ( بحث ما بين  
العديانية والحيرية القديمة )<sup>١</sup>

٣ - أنظر تاج العروس مادة ( فوه ) ونفسه القرطبي ٢ / ٥٠ .

وعدا قال فيه النحاة بالجمع بين الموحى والمعروض منه قول الراجز :

إني إذا ما حدثت لنسا أقول يا اللهم يا للها

حيث قالوا إن الميم في آخر ( اللهم ) عووض من حرف النداء ( يا )  
وفي ذلك كلام كثير وتطريجات لا مفر من عرصها للاستفادة منها كما أوردنا  
لنا موقفاً من كل ذلك سأعرض له بعد أقوال النحاة في ذلك .

قال الخليل وسيبويه وجميع البصريين : إن أصل ( اللهم ) يا لله ، فلما  
استعملت الكلمة دون حرف النداء الذي هو ( يا ) جمعاً بدله هذه الميم  
المقعدة ، فجماعوا بجرعين وهما الميمان عوضاً من حرفين وهما الياء والالف ،  
والضمة في الهاء هي ضمة الاسم للننادي المفرد . وذهب الكوفيون  
إلى أن الأصل في ( اللهم ) يا الله أمنا بخير

فحذف وغلط الكلمتين أي أنها معنونه من الكلمات الثلاث وأن الضمة  
التي في الهاء هي للضمة التي كانت في ميم أما فلما حدثت المقزة انتقلت  
الحركة . قال النحاس : هذا عند البصريين من الخطأ العظيم ، والقول في هذا  
مقالة الخليل وسيبويه . قال الزجاج : محال أن يترك الضم الذي هو دليل  
على نداء المفرد ، وأن يجعل في اسم الله ضمة ( أم ) .. قال ابن عطية : وهذا  
غلط من الزجاج ، وزعم أنه ما سمع قط ( يا الله أم ) ، ولا تقول العرب  
يا اللهم ، وقال الكوفيون : أنه قد يدخل حرف النداء على ( اللهم ) وأنشدوا  
على ذلك قول الراجز غصرت أو عذبت يا للها . وقول الآخر :

وما عليك أن تقول كلاماً سبحت أو هلكت يا اللهم ما

أردد علينا شيخنا مسلماً فإنا من حيره لن نعدما

قال الكوفيون فلو كان الميم عوضاً من حرف النداء لما اجتمعاً<sup>(١)</sup>

وخلاصة القول : ان في الجمع بين العوض والمعووض عنه في ( يا اللهم ) إشكالان إذا سلطنا بقول جمهور البصريين منشأ الأول نداء ما فيه الألف واللام وهذا مرموض في المقاييس النحوية ويمكن لنا تجويزه على القول الراجح من أن ( ال ) في لفظ الجلالة ليست معرفة بل عوضاً عن الفاء المحذوفة من ( إله ) وهي الهمزة وعليه يصح نداء لفظ الجلالة ( الله ) لأن ال المعوضيه تجامع حرف النداء ، أو ( ال ) لما لزم لفظ الجلالة في لسان العرب ولم تنقسم عنه نزلت منزلة الجزء منه وصح مجامعتها لحرف النداء ، حيث أجريت محرى الحروف الأصلية في لفظ الجلالة الثاني في منشؤه قول البصريين بعوضيه الميم في آخر ( اللهم ) عن حرف النداء ( يا ) في أوله فإذا دخلت عليه ( يا ) لزم منه الجمع بين العوض والمعووض منه ويمكن التخلص من هذا بالآتي :

١ - ان الجمع بين الميم وحرف النداء في ( يا اللهم ) مما توسعت فيه العرب وأعجز أهل القياس أن يقدروا له فحكموا بشذوذه وتدرته أخرى وهو بما يحفظ ولا يقاس عليه في الكلام ولا يجوز إلا في ضرورة الشعر ، أو أهم جمعوا بين ( يا ) والميم في آخر ( اللهم ) لكونها رائدة في نية الطرح ، لأن وجودها كلا وجود

١ - أظن درة القواص للحريزي ٩١ : ٩٣ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم .  
والمختص لابن جني ٢/٣٢٨ والخصائص لابن جني ١٧٠١ وشرح شواهد الشافيه  
للبيهقي ١١٥ ، ١٥٨ ، ١٨٥ والأشياء والنظائر للسيوطي ١٣١/١ وشرح  
الشافية للرضي ٢/٦٦ وخرانة الأدب للبيهقي الشاهد : ٣٥٨ والشاهد ٣٢٩ من الخزانة  
وضرائر الشعر لابي عبد الله محمد القزاز القيرواني ١٤٨ ١٥٠ وتفسير القرطبي  
٥٣/٤ : ٥٤ والاشموني ٦٤٦ - ١٤٧

ب - أن الميم في نحو ( اللهم ) زادت في العرب في آخر لفظ الجلالة في باب النداء خاصة للتعظيم كما رأت الميم في آخر ( زرقة وأبني )<sup>(١)</sup> للمبالغة في الزرقة والبشوة ، أو أن العرب استعملت اسمين للجلالة أحدهما يستعمل في النداء وغيره وهو ( الله ) والثاني اختصته باب النداء وهو اللهم ( وعليه فليست الميم عوضاً من حرف النداء ، ولانعاقب بينها وبينها في الكلام بل يجوز أن يجتمعا في الكلام ولاغضاضة في ذلك .

ج - كما يحتمل الأمر عدى أن تكون العرب اقترضت من العبرانية لفظ الجلالة ( الوهيم ) ثم جردتها من زوائدها حين اقترضتها فصارت ( اللهم ) وعليه يجوز أن تجتمع الميم حرف النداء لأنها من نية الكلمة وليست زائدة للعوض .

هذا - ويتبع المبررات العربية يستبين لنا ثلاث أحوال للعوض والمعوض منه . الأولى : حذف المعوض منه وبقاء العوض وهذا في الأعم الأغلب مثل : زائدة ، وصعة .

الثانية : الجمع بين العوض والمعوض منه وهو قليل ، وقد ورد منه في القرآن الكريم ( وجهة ) في قوله تعالى : ولكل وجهة ... البقرة / ١٤٨ ، ومثلها ( وعدة ) ورد عن بعض العرب أن قالوا : ( وعدة ) بالجمع بين الواو المكسورة والتاء وهما يتماقبان ، قال الحرسي : ومن العرب من يخرج على الأصل فيقول : وعدة ووثة<sup>(٢)</sup>

١ - ومنه دلتم للعجز من الابدلاق وهو الخروج ، ومنهم لكبير الستة . الح

٢ - أنظر شرح المشابه للرضي ٣ - ٦٩ تهيمشة - ١ والأشباه والنظائر في النحر

وورد في الحديث ( يمانية ) بتشديد الياء في قوله **﴿عَفَا﴾** : « جاءكم أهل  
اليمين هم أرق أفئدة ، وألين قلوبا ، الإيمان يمان ، والحكمة يمانية »<sup>(١)</sup> فقد  
جمع فيها بين العوض وهو الألف ، والمعوّض منه وهو إحدى يامى النسب  
إذا الأصل يمنية ، فحذفت إحدى الياءين وعوض منها بالألف فصارت  
( يمانية ) بتخفيف الياء ، ولا يخفى أن تشديد الياء في ( يمانية ) مخالف للقياس  
لكن جرى - كما قال ابن مالك - إنه نسبة منسوب .

الثالثة : حذف المعوض والمعوّض منه في ( عد ) قال الشاعر :

إن الخليط أجودوا البين فاحمدوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا<sup>(٢)</sup>

والشاهد هو كلمة ( عد ) مصدر ( وعد ) وقد حذف منه المعوض وهو  
التاء من آخره ، والمعوّض وهو الواو من أوله ، ولعل ذلك لوجود المضاف  
إليه حيث أقيم مقام التاء كما ذهب إليه الفراء عند الكلام على قوله « وإقام  
الصلاة » ومنه قوله تعالى : « وهم من بعد غلبهم سيغلبون » الروم / ٢ ، قال  
الفراء : كلام العرب : غلبته غلبة ، فإذا أضفوا أسقطوا الهاء كما أسقطوها  
في قوله « وإقام الصلاة » ، والكلام إقامة الصلاة..<sup>(٣)</sup>

وبعد فإن اجتماع العوض والمعوّض منه في الكلام ، أو حذفها معا  
مخلاف الغالب ، وما خالف الغالب إنما يقع في الكلام إما ضرورة ، أو  
نادرا ، أو بيانا للأصل ، أو حلا على غيره أو تشبيها به أو للمشاكاة ، أو  
كان مثلا أو ما جرى مجراه ، أو لغة رديئة أو قديمة مهجورة .

١ - تفسير التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢ - ٣٨٣

٢ - أظن شرح شواهد الشافيه للبغدادي - ٦٤

٣ - معاني القرآن للفراء ٢ - ٣١٩

ففي طبقات النحويين لأبي بكر الزبيدي قال : قال ابن نون : سمعت  
أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء : أخبرني عما وضعته باسميت عربية ، أيدخل  
فيه كلام العرب كله ؟ ، فقال : لا . فقلت : كيف تصنع فيما خالفك فيه  
العرب ، وهم حجة ، فقال : أحل على الأكثر ، وأسمى ما خالفني لغات ،  
والمدار في فصاحة الكلمة على كثرة استعمال العرب لها .<sup>(١)</sup>

وبعد : فللعرب توسعات في كلامها ، يعلم ذلك من عاش هذه اللغة  
دراسة وإحاطة - حيث تحذف وتعوض ولا تعوض كما تزيد دون حذف ،  
كزيادة الياء في ( الدراهم ) والسياريف في قول الشاعر :

تنق بداها الحصى في كل هاجرة تنق الدراهم تنق - اد الصياريف

فزيادة الياء في الدراهم لإشباع الكسرة ، كما زادت النون في المشي حال  
الإضافة ، ونصب التمييز على غير القياس كما في قول الشاعر :

إذا طاش الفتي مائتين تاما فقد ذهب اللذافة والغناء

فقال : مائتين تاما ، وكان القياس أن يقول مائتي عام ، ثم حذف النون  
وجر ( عام ) انظر ضرائر الشعر للقراري القيرواني / ٢١

مسائل تحتمل التعويض وغيره .

لم يكن النحاة فيما اختلفوا فيه مطلقيين من ذوات أنفسهم ، وإنما الذي  
شدهم إلى هذا الاختلاف سعة العربية أو تعدد لهجات العرب ، وربما كانت  
هناك خلافات فردية ومرد هذه اختلاف أذواق النحاة أو اجتهاد ، نزع إليه  
أحدهم على أساس منطقي أو تشابه في بعض المقامات فيحمل هذا على ذاك

أو يشبهه به أو يجريه مجراه ، ومن هنا نجدهم قد اختلفوا في بعض مسائل  
التعويض كمهدنا بهم في كل مقام بطرقونه كما قال الشاعر :

إذا اجتمعوا على ألف وواو      ويا هاج بينهم جدال<sup>(١)</sup>

ولا أريد بذلك العلم على نحائنا إلا هذا ، بل أقول باختصار إن هذه  
اللغة أكبر منهم حيث لا تزال رواهم جارية منساة تروى الباحثين ، ونجد  
بمهم منها كانت جنتها بأسباب النضرة والنباه

أولى هذه المسائل التعويض ( بما ) عن الفاعل في طالما وكثير ما وقلما  
ومذهب أبي علي الفارسي أن هذه الكلمات أفعال لا فاعل لها مطهر أو لامضمرا ،  
وكان ( ما ) عوض عن الفاعل كما هي عوض عن الفعل في قول الشاعر :

أيا خراشة أما أنت ذا نفر      فإن فومي لم تأكلهم الصبح

فما عوض عن كان المحذوفة ، وبد حول ( ما ) على طال ومحورها اجتمعت  
بالدخول على الفعل كرمما ، فلا يلبها اسم الية ، فأما ما أشده سيبويه من قول  
الشاعر .

صدت فأطول الصدود وقلما      وصال على طول الصدود يدوم<sup>(٢)</sup>

يايلاء الاسم ( وصال ) قلما فعلى التقديم والتأخير : أي وقلما يدوم

١ - الخزانة للبغدادى ١ - ٥٣

٢ - تاج العروس مادة ( طال ) ، وكتاب ليس لابن خالويه - ١١٤ تحقيق  
أحمد عبد الغفور عطار ، وحاشية الخصرى ١ - ١٦٠ والكلمات لسبويه ٣٠١ ،  
والخزانة ٨٧/٤ ، والاسماء والالاء ٣١٥ ، ١٠ ، والخصائص ١٤٣ ، ١ ،  
وشرح موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب لخالد الأرموى / ١٢٥ ، ١٢٦ .

وصال ، ويجوز أن تكون ( ما ) مصدرية ، وما مع ما بعدها في تأويل مصدر فاعل ( قل ) ، والأول أعرف ومذهب ابن جني وصل ( ما ) بالفعل ولكن يجب في كثير ما لولا أن الراء حرف لا يوصل بها ما بعدها ، وقال ابن درستويه . تكتب ( ما ) منفصلة ، ولا يوصل بها من الأفعال إلا نهما وبئسها .<sup>(١)</sup>

هذا وقد عرض لنا بحقق الشذور مسائل يحذف فيها الماعل على غير القياس من هذه المسائل ما عرض له البحث من التمييز بما عن فاعل قل وكثر وطال كما يتضح من مذهب أبي على الفارسي ، وهناك مسائل نظيرتها إلا أن أكثرها وثيق الصلة باب النية كنيابة المفعول به والطرف والمصدر المختصين والجار والمجرور ، وإقامة البدل مقام الماعل في نحو ما قام إلا هد ماعل قام محذوف لنيابة البدل ما به ، إذ التقدير : ما قام أحد إلا هد ، وعليه ليست هد ماعلا حيث التزموا تذكير نحو قام ، ولو اعتبروا ما بعد إلفاعلا لأنشأ الفعل إذا كان ما بعدها مؤنثا ، وقيل إن ( هندا ) هي الفاعل وقد عوض بالمصل يالا عن تأنيث قام ، ومنها نيابة الحال المفصلة عن الماعل المحذوف في قول الشاعر :

كرة ضربت هو الجلة فتلقها رجل رجل<sup>(٢)</sup>

(١) انظر المواهب المتحفة ٢ : ٣٥

(٢) انظر شذور الذهب لابن هشام - ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محي الدين عبد الحميد .



فرجل رجل حال ناب عن الفاعل في إعرابه ، والتقدير : فلفقها الناس رجلاً رجلاً .

ومنها نيابة المضاف إليه عن الفاعل المحذوف في الإعراب نحو قوله تعالى : « وجاء ربك » الفجر ١٣ ، أى أمر ربك أو ملاك ربك ، والقربة على ذلك استحالة وصف الخالق بما يوصف به مخلوقه ، قال تعالى : ليس كمثل شيء وهو السميع البصير ، قال ابن مالك في شأن حذف المضاف : وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه في الإعراب إذا ما حذف

وقد عد إمام البيان العربي هذه المسألة من قبيل المجاز حيث يقول : أعلم أن الكلمة كما توصف بالمجاز لنقلك لها عن معناها ، فقد توعدت به لقلها عن حكم كان لها إلى حكم ليس هو بحقيقة فيها ، ومثال ذلك أن المضاف إليه يكتسب إعراب المضاف في نحو : واسأل القرية ، يوسف / ٨٢ والأصل : واسأل أهل القرية ، فالحكم الذى يجب للقرية في الأصل ، وعلى الحقيقة الجر ، والنصب فيها مجاز<sup>(١)</sup> .

ومنها ما يعتبر من باب الاستثناء كحذف فاعل أمهل به في التعجب شريطة أن يتقدمه نظير يدل عليه نحو قوله تعالى : أسمعهم وأبصر ، مريم / ٣٨ : أى بهم كذلك إلا أنه استعنى بفاعل أسمع عن فاعل أبصر ، وهذا من قبيل الحذف من الثانى لدلالة الأول عليه كما في قوله تعالى : « إن الدين آمنوا والذين هادوا والصائون ، والنصارى من آمن بالله واليوم الآخر وعمل صالحاً فلاحوف عليهم ولا هم يحزنون » المائدة / ٦٩ ، فقد قرئ ( والصائون ) بالنصب عطفاً على الدين ، وهذه القراءة شاذة في الرواية

---

(١) انظر شذور الذهب لابن هشام . ١٦٥ ، ١٦٦ تحقيق محيى الدين عبد الحميد ، وأسرار البلاغة . ٢٢٣ وابن عقيل والخضرى ١٧٤٢

صحیحة فی القیاس ، والمشهور فی القراءة الرفع وفيها تخارجات أحدها : قول  
سینویه - وهو المراد هنا - أن النبة به التأخیر بعد خبر إن ، وتقديره :  
« ولا تم یحزنون » والصائبون كذلك ، فالصائبون مستداً والخبر محذوف دل  
عليه حم ( إن ) ... »

وأجاز الإمام السکائی أن یكون ( الصائبون ) معطوفاً علی اسم إن  
مخالفاً للجمهور وقد استدل بصریح الآیة السابقة دون تقدير كما استدل  
بقوله تعالى : إن الله وملائکته یصلون علی النبی ... الأحزاب / ٥٥ برمع  
ملائکته ، وقول الشاعر :

فم یلک أمس بالمدينة رحله فانی وقار بها لغریب

وقیل : إن کلام من ( الصائبون - وملائکته ، وقار ، مبتداً ، وخبره  
المذكور وخبر إن محذوف دل علیه خبر المبتداً ، والخفف هنا من قبل  
الحذف من الأول لدلالة الثاني علیه وهو قليل ، وإذا سلم للسکائی فی قوله  
« إن الله وملائکته یصلون » من جعل یصلون خبر ملائکته دون اسم (إن)  
لعدم المطابقة فإنه یرد استشاده بالبیت لمسکن لام الابتداء فی خبر ( إن )  
إلا أن تقدر زائدة . وخلاصة القول فی المطف علی اسم ( إن ) قبل أن  
تستكمل خبرها ثلاثة مذاهب الأول یری الجمهور وجوب نصب المعطوف  
الثاني یذهب السکائی إلى جواز رفعه مطلقاً ، وأجازه الفراء بشرط أن  
یحذف إعراب اسم ( إن ) بأن یكون مبنياً أو معرباً وإعرابه تقدری « » .

الثانية : التعویض بلا عن فعل الشرط فقط أو هو والجواب معاً فی  
بحر قولهم : إصرب زیداً إن أساء وإلا فلا ، جملة الشرط . وإلا فلا ،

(١) انظر المحضی ١٢٧، ١

(٢) انظر إعراب القرآن لأبی الداء العکبری ٣٢، ١ ، وشذور الذهب ، ١٩٦

تحقیق محی الدین عبد الحید وحاشیة المحضی ١٥٩، ١ ، ١٦٠

(م ٢ - التعویض)

شرطها محذوف وجوابها كذلك ، وهذه المسألة قد اختلف فيها أبو حيان مع  
مع شيخه ابن عصفور والأبدي ، ولا عند الشيخين عوض من الشرط  
والجواب ، وعند أبي حيان ( لا ) نائبة عن الشرط والجواب الجواز الجمع  
بينها وبينهما تقول : اضرب زيدا إن أساء وإن لا يسي . فلا تضربه ، ولو  
كانت ( لا ) تعريضا لما جاز الجمع بينهما<sup>(١)</sup> .

وأرى أن ( لا ) في هذه المسألة ليست عوضاً كما ذهب ابن عصفور  
والأبدي ولا نائبة كما ذهب أبو حيان وإن حذف الشرط والجواب هما من  
باب الاستغناء حيث استغنى بدليلهما المتقدم عليهما ، إذ اشتمل الأسلوب  
على شرطين : الأول اضرب زيدا إن أساء ، وحذف الجواب هنا لتحقيق  
شرطيه : دلالة دليل عليه وهو ( اضرب ) وكون الشرط ماضياً لفظاً ومعنى  
والتقدير : إن أساء فاضربه ، الشرط الثاني ( وإلا فلا ) لحذف الشرط بعد  
وإلا كما في قول الشاعر :

مطلقها فليست لها بكف . وإلا يعل مفرقك الحسام

أي وإلا تطلقها بدليل فطلقها ، وحذف الجواب بعد ( فلا ) ، والتقدير :  
وإن لم يسي . فلا تضربه ، ومن هنا يكون قد استغنى شرط الأول عن الثاني ،  
وبجواب الأول عن جواب الثاني ، ولابن جني رأى مخالف وهو جعل  
المذكور المتقدم عوضاً عن المحذوف المتأخر<sup>(٢)</sup> .

أما قول أبي حيان . بأن ( لا ) نائبة لجوار الجمع بينهما وبين المنوب  
عنه ، فغير مسلم له ، لأنه لم أجد في باب النياحة جمعاً بين الغائب والمنوب عنه  
كما يبدو في باب النائب عن الفاعل ، حيث لم يجمع بينه وبين الفاعل ، ولم

(١) انظر الأشباه والنظائر ١٢٤، ١

(٢) د . د . د . ١٢٩٠١ تصرف .

يجمع بين يا ، وأدعو في باب النداء مع أن ( يا ) نائية عن الفعل ( أدعو ) ، وكذلك لم يجمع بين ( إلا ) والفعل استثنى في باب الاستثناء على القول بنية ( إلا ) عنه <sup>(١)</sup> . ولا يخفى أن أبا حيان قد ناقض نفسه في مقام النية حيث أجاز الجمع بين ( لا ) وعلى الشرط والجواب فيما تقدم ، ثم تراه فيما نقله عنه السيوطي يمنع الجمع بين الهاء في ( أمه ) وقفاً وبين الألف لأنها نائية <sup>(٢)</sup> . ولعل النية والتعويض عنده بمعنى .

الثالثة : الاستثناء بجواب لولا ، حبر المبتدأ بعدها نحو : لولا زيد لأكرمك ، والاستثناء بجواب القسم عن حبر المبتدأ في نحو : لعرك لأفعلن ، والتقدير فيهما لولا زيد موجود لأكرمك ، ولعرك يميني أو قسمي ، قال ابن مالك في حذف الخبر جواز ووجوباً

وفي جواب كيف زيد قل دنف      فريد استغنى عنه إذ عرف  
وبعد لولا قالاً حذف الخبر      حتم وفي نص يمين ذا استقرار

لكل السيوطي نقل من ابن جني أنه جعل جواب لولا أو القسم عوضاً من حبر المبتدأ أو معاقباً له فوجب حذفه <sup>(٣)</sup> . ولعل ابن جني قد سوى بين الاستثناء والتعويض هنا كما سوى بين النية في قولهم : لبت شعري هل قام زيد فقال : هل قام زيد جملة منصوبة المحل بشعري ؛ لأنه مصدر شعرت ، وشعرت فعل متعد فصدره متعد مثله ، وهذه الجملة ثابت عن خبر

(١) انظر احرار السعد في إيجاز الوعد للشيخ اسماعيل بن غنيم الجوهري ١٠٠ هـ وذلك لأن النائب عوض واليوب عنه معروض عنه وهم لا يجمعون بينهما .

(٢) انظر إيجاز الاشياء والنظائر ١٢٩٠١ في إيجاز اعد ١٢٥٠٠١

(٣) انظر الاشياء والنظائر ١ : ١٢٩

ليت ، وصارت عوضاً منه فلا يظهر في هذا الموضع اكتفاء بها<sup>(١)</sup> فانظر كيف سوى ابن جنى بين النيباة والعوض بل والاكتفاء ، وهذا يدل على أن الثلاثة عنده بمعنى وعلى قوله هذا يكفينا لنا أن نقول إن الكسرة في ( يأت ) من قوله تعالى « يوم يأت لا تكلم نفس إلا بإذنه » هود / ١٠ ، عوض من الياء المحذوفة لغیر جازم ، وقال ابن عاشر حذف الياء من الرسم العثماني سواء أكانت أصالية أو للاضافة ، وهي الزائدة إنما هي لغة هذيل :

قال الكسائي : سمعهم يقولون : القاض والوال ، وقال الفراء : سمعهم يقولون : لا أدر ، بحذف الياء . قال ابن الأنباري والحجة في ذلك أن رؤوس الآي بمنزلة رؤوس الآيات . وذلك أن رأس الآية فصل بينهما ، وبين ما بعدها ، كما أن آخر البيت قد فصل ، فحذفت الياء من رؤوس الآي ، كما حذفت من رؤوس الآيات ، قال الأعشى .

ومن كاشح ظاهر عمره إذا ما اقتسبت له انكرن

أراد : أنكرني ، لحذف الياء ، واكتفى بالكسرة قبلها<sup>(٢)</sup> .

وأجاز أبو علي الفارسي في الوقف حذف حرف العلة ، والاستغناء عنه بالحركة المناسبة فقال : والوقف موضع قد يحذف منه ما يثبت في الوصل ، نحو قوله تعالى : الكبير المتعال ، الرعد / ٩ وقوله « والليل إذا يسره » الحجر / ٢ ، فلما حذف منه ما يثبت في الوصل ، وهو من أصل الكلمة وجب أن يلزم الحذف في الوصل ، لاختصاص الوقف بالتغيير<sup>(٣)</sup> .

(١) الاشياء والنظائر ١٢٩٤١

(٢) انظر فتح المنار لآب عاشر : ٤٥٠ : ٤٥٢

(٣) الحجة لأبي علي الفارسي ١ : ١٥٤ تحقيق الدكتور عبدالمفتاح اسماعيل

شليبي وآخرين .

وبما تقدم يعلم أن أماً حيان قد أجاز الجمع بين النائب والمبوب عنه ، وفيه نظر ، وأن ابن جني قد جعل الاستغناء والاكتفاء ، والنية والتعويض من قبيل واحد ، وليس كذلك ، وقد حاولت - جاهدت - أن ألتبس عذراً لهذين الإمامين اللذين أعرب التفسير أحدهما ، وأدب النحو ثانياً ، وحسبي في هذا قوله تعالى : « ولكل وجهة ، وقلوبهم في المثل » : ربما أعلم فأذر .

هذا - وقد رأيت كتب النحو تصف العطلب بأنه نائب عن الشرط تارة وعوض عنه أخرى . وكذلك أسماء الأفعال بأنها نائبة عن الفعل تارة وعوض عنه أخرى ، وهناك فروق كثيرة بين كل يمكن حشدتها من خلال مواطن تلك الطواهر النحوية . إذا كانت هناك نية صادقة وعزيمة قوية تهذيب النحو العربي وتيسيره رحمة بالأجيال القادمة وترعياً للأجيال المعاصرة ، التي أخذت تتزايد نفرتها من الدراسات النحوية ، وتضييق بها موسمه يوماً بعد يوم كما يبدو لنا ذلك على الوجوه من وجوم وسدوم . ولتكن الانطلاقة الأولى من مهبط الوحي ومبرل القرآن الكريم ، وإذا تبسرت لك كما قد بعثنا ترائنا النحوى بعثاً جديداً .

الرابعة : التعويض بأل عن الماء المحذوفة من الناس ؛ إذ الأصل فيها : أما ، فحذفت الهمزة وصارت تلك الكلمة على وزن (عال) ثم عوض عن الماء بأل ، وهما لا يجتمعان إلا في الضرورة كقول الشاعر :

• إن المنايا يطعن على الأمان لا مئيباً •

والتعويض بأل عن الماء المحذوفة أحد قولين نسباً إلى سيبويه وتبعه فيه الزمخشري والقاضي وغيرهما<sup>(١)</sup> ، ومن الشيخ حمزة فتح الله عند شرح ابن دريد :

(١) أنظر الحزامة للبغدادى ٣٥١/١ ، والكتاب لسيبويه ٣٠٩/١ ،

والخصائص لابن جني ٢٢٥/١ والمخصص لابن سيدة ١٣٥/١٧ ، ١٣٨ ، ١٣٩

والناس كالنبت فهم رائق غصن نصير عوده من الجنا

فقال . الناس : جمع لا واحد له من لفظه ، قال سيبويه : وزنه الفعال ، وأصله : الأناس ، فحذفوا الهمزة اختصاراً ، وأدغموا اللام في النون " ويقوم من هذا أنه لاتعويض في ( الناس ) وهو المتبادر من كلام سيبويه عند الكلام على إقامة . وعليه فليست ( ال ) عوضية بل للتعريف وهذا يتناقى مع مانسبه البغدادي لسبويه .

كما اختلف القس في هذه المسألة عن أبي علي الفارسي فيما ذكره البغدادي حول قول الشاعر .

. إن المنايا يطلعن على الاناس الآمنينا .

قال البغدادي : وذهب أبو علي الفاسي في الإغفال . . إلى أن ( ال ) ليست عوضاً من همزة ( أناس ) وقد عزا إليه السيد في حاشية الكشف خلاف هذا فقال : وتوهم أبو علي في الإغفال أن اللام في ( الناس ) أيضاً عوض ، إذ لا يجتمعان إلا ضرورة ، ورد القول بالتعويض في الناس بالآتي : كثرة استعمال ( ناس ) دون ( ال ) والهمزة ، وامتناع دخول حرف الداء ( يا ) على الناس ، لأن ( ال ) فيها للتعريف ، ولو كانت عوضية لجاز دخول ( يا ) عليها كما جاز دخولها على لفظ الجلالة ( الله ) ، وقد رجح البغدادي في الخزانة جعل ( ال ) للتعريف في الناس مخالفاً مانسبه إلى

سيبويه<sup>(١)</sup> . هذا - وفي المسألة كلام طويل ذكره صاحب الخزانة يضيئ  
عنه السهل والجبل بله الصدر والبحث .

وكما ورد التعويض بأل من حرف كافى الناس على قول ، وفي لفظ  
الجلالة ( الله ) الخصائص ٢ / ٧٩ ) فإنه قد ورد التعويض بها من المضاف  
إليه نحو . الرب بمعنى السيد قال الحرث :

فهو الرب والشهيد على يوم الحيارين واللاء بلاء<sup>(٢)</sup>

أراد : فهو ربه وشهيد ، يحذف الضمير ( المضاف ) إليه وعوض  
منه ( ال ) ومنه قول الشاعر :

غداة طمت علامه بكر من وائل وعاجت صدور الخيل شطر تميم<sup>(٣)</sup>

أراد : صدور حينا ، فال في الخيل عوض من المضاف إليه وهو ضمير  
المتكلمين . ومن ذلك قول رؤبة :

قالت نناث العم ياسلى ولأس كان فقير معدما قالت وإن

أراد : قالت نناث عمى وحذف المضاف إليه وعوض منه ( ال ) .<sup>(٤)</sup>  
ومنه قوله تعالى ، فإن الجنة هي المأوى ، ( اسانعات / ٤٩ ) : أى مأواه ،

(١) المواهب الفتحية للشح حمزة صبح لله ٧٤٠ : ٢

(٢) أنظر الخزانة ١ : ٣٥١ ، والمحجص لأبر سيدة مجلد : ٥ : ١٧ : ١٤٠

: ١٤١ ، والأشياء والظائر في النحو لله وطى : ١ : ١٢٧

(٣) أنظر شواهد تنصيفه للبغدادى : ٤٩٨

(٤) الشواهد الكبرى للعبسي على الخزانة ١ : ١٠٦



وقوله تعالى : « نجب دعوتك وتبع الرسل » ( إبراهيم / ٤٤ ) : أى رسلك والتعويض بأل من الضمير مذهب الكوفيين ، قال ابن مالك وعليه يجعل قوله تعالى : جنات عدن مفتحة لهم الأبواب ، ص / ٥٠ : أى أبوابها ..<sup>(١)</sup>

وحيث ورد التعويض بأل من المصاف إليه فى كلام العرب شعرا ونثرا بل وفى كتاب الله ، فإن هذا يساعد القول بجواز دخول ( ال ) العوضية على كل ومعض رغم توقف النحاة فى منع دخولها عليها

قال السيوطى : وفى كتاب ليس لأن خالويه : العوام والخواص يقولون الكل والبعض ، إنما هو كل وبعض ، لاتدخلها الألف واللام ، لأنها معرفتان فى نية الإضافة ، وبذلك نزل القرآن ، وكذلك هو فى أشعار القدماء ... قال الأصمى : قرأت آداب ابن المقفع فلم أرفيها لحما إلا قوله العلم أكثر من أن يحاط بالكل منه ، فاحفظوا البعض<sup>(٢)</sup> وقال الرابع الأصفهاني فى المعردات : ولم يرد فى شيء من القرآن ، ولا فى شيء من كلام الفصحاء الكل الألف واللام ، إنما ذلك شيء يجرى فى كلام المتكلمين والفقهاء ومن نحوهم<sup>(٣)</sup>

ولعل السر فى منع دخول ( ال ) على كل وبعض عند جمهور النحاة إنما هو لزومها الإضافة لفظا ومعنى . فهما معرفتان عندهم بدليل صحة مجيء

(١) البرهان فى علوم القرآن للزركشى ٢ :

ماينوب عن الضمير وحاشية الخضرى ١ : ١٧٢

(٢) انظر كتب النحو فى باب الاستثناء بليس ولا يكون وحلا وعدا ،

وباب البدل ، المزهر للسيوطى ٢٠١/١

(٣) انظر تاج العروس للزبيدي ٨/٥ والخصائص ٣٣٤/٢

الحال منها في نحو : مررت بكل قائماً ، وبعض جالسا ، فيها وإن حذف  
المضاف إليهما معرفتان بالإضافة وهي تماقب ( ال ) المعرفة ، فالمضاف  
إليها مشوي ولو قطعنا عن الإضافة في اللفظ لعلم المخاطبين به ، وهم يحذفون  
الشيء من الكلام إذا كان معلوما ، إذا العلم قرينة على وجوده ، هذا وقد  
زل سيوييه كلا وبعضا منزلة الصمير فلا يوصفان ولا يوصف بهما ، وقد  
مارع أبو على المارسي الجمهور في هذه المسألة ، فجعل كلا وبعضا نكرتين  
قياسا على قولهم نخدر بعا وثلاثا ونصفا ، وأصافتهما ملحوظة في المعنى  
مع تسكيرها .

هذا - وقد أدخل النحاة ( ال ) على كل وبعض في باب الاستثناء عند  
الكلام على نحو : قام القوم ليس زيدا ، فقالوا : اسم ليس ضمير يعود على  
البعض المفهوم من السكك السابق ، فأدخلوا ( ال ) على كل ، كما قالوا بدل  
الحص من السكك " " وقد أدخل سيوييه والأحفش وابن جني الألف  
واللام على بعض وكل فقالوا : البعض والسكك كما أدخل النحاة ( ال ) على كل  
في أشعارهم مثل قول بعضهم :

إذا سقط التمييز بين مدكر وإنثى ففعل السكك انثى مطلقا

لدى التاموذكرك في المجردياقتى كمله مع رغوت فاعلم وحققا " " " " " "

فمثل هؤلاء النحاة لا يخفى عليهم خطورة دخول الألف واللام على بعض  
وكل أولا فإنه مستساع لديهم قياسا وسماعا حيث إنها اسمان ممرتان ودخول  
( ال ) على الممرات مما يجيره القياس وإن لم يرد به سماع ، إذ عدم السماع لا يقتضي

هدم الاطراد مع وجود القياس ، كما لا يجوز أن يقال بالاشذوذ فيما وجد له وجه من القياس .

هــذا - وقد ورد السماع بدخول الالف واللام في قول المرقش الأصغر :  
شهدت به عن غارة مسيطرة يطاعن بعض القوم والنخس طوحوا<sup>(١)</sup>  
وقال الآخر :

إذا ما هات بمصك فابك بعضا فان المعص من بعض قريب

فانظر كيف دخلت ( ال ) على بعض في اليتين : ويقاس عليها كل لأن قضيتهما واحدة ومن هنا يتبين لنا أن كلا وبعضا إذا أضيفتا لفظا فهذا ظاهر ؛ وإن قطعنا عن الإضافة إما أن يعوض عن المضاف إليه بالتثنية في آخرهما ، وهذا لا ينكره أحد من النحاة الأئمة ؛ نحو قوله تعالى « قل كل يعمل على شاكلته » الإسرائ / ٨٤ والتقدير : قل كل لإنسان .  
وبدليل قوله « و كل إنسان ألزمناه طائره في عنقه الإسرائ / ١٣ فتقدير ما يرد في القرآن أولى من غيره وقوله « تلك الرسل فضلنا بعضهم على بعض » البقرة / ٢٥٣ أي بعضهم على بعضهم ، وحذف المضاف إليه كل وبعض ثم عوض عنه بالتثنية .

وإما نال في أولها وهو القياس ، لأن العرب إذا حذف من الأول عوضت منه في الآخر نحو عدة ورنه ، إذا حذف من الآخر عوضت في الأول وعليه يجوز أن يقال ، الكل قائم أو قائمون قصدا إلى الله عز أو المعنى :

(١) جمهرة اشعار العرب ٢٠١ لابي زيد محمد بن أبي الخطاب القرشي.

ويسكون الأصل (كلم) وحذف المضاف إليه وعوض منه (ال) كما  
قدر ذلك المفسرون في قوله تعالى : «يجب دعوتك وتنتع الرسل...»  
أي رسلك :

ومن البحث والدراسة يتبين أن التنوين في آخر كل واحد ، و(ال)  
في أولها يتعاقبان من المضاف إليهما .

الخاتمة : التعويض بالسين في أسطاع بقطع الهمزة ووصلها من  
نقل حركة العين إلى الماء ؛ وقد اختلف النحاة في توجيه ذلك فقال سيوي :  
هو من باب الإفعال ؛ وأصله : أطوع كاقوم ؛ أعلت الواو . ثم قلبت  
ألما بعد نقل حركتها إلى ما قبلها ، ثم جمع السين عوضاً من تحريك العين  
الذي فاتته كما جمع الهاء في أهراق - بسكون الهاء - عوضاً من مثل ذلك ،  
ولاشك أن تحريك العين هنا بسبب تحريك الماء بحركته . ومع هذا كله ؛ فإن  
التعويض بالسين والهاء شاذان ؛ فمضارع أسطاع عند سيويه يسطيع -  
بالضم - ورد ذلك للمرد طنانه أن سيويه يقول : السين عوض من  
الحركة ، فقال : كيف يعوض من الشيء والمعوض منه باق ؟ يعني الفتحة  
المنقولة إلى الماء ، وليس مراد سيويه ما ظنه . بل مراده أنه عوض من  
تحريك العين ...

وقال الفراء : أصل أسطاع استطاع من ساء استعمل . فحذفت  
التاء ... فبقى إسطاع بكسر الهمزة ، ففتحت وقطعت شاذاً ؛ فالمضارع عنده  
يسطيع نفتح حرف المضارعة ، واللغة المشهورة ، إذا حذفت التاء من  
استطاع لتعذر الإدغام بقيت الهمزة مكسورة موصولة كما كانت ، قال تعالى

: « فما استطاعوا أن يظهروه... » الكهف / ٩٧. <sup>(١)</sup>

مسائل قد خلص فيها القول بالتعويض .

لست أعي هنا مجرد استظهار مسائل التعويض بعامة سافرد لها بحثاً مستقلاً يجمع قاصيها ودانيها ويأتي عليها جميعها إن شاء الله تعالى لكن يمكن أن يقال هنا . إن الكلام العربي قد ورد فيه التعويض بالحركة ، أو بالحرف ، أو بالاسم ، أو بالجمع ، أو بالقلب ثم بالتشديد . . . إلخ غير أن هناك مسائل ينبغي مناقشتها لما تحتويه من التفكير اللغوي الهادف ، ونوحى به من الأسرار وال لطائف .

أولاً : التعويض بالناء في أول ( تفعيل ) مصدر ( فعل ) إلا أن النحاة اختلفوا في المعوض منه إلى مذهبين .

الأول : يرى سيبويه أن الناء في ( تفعيل ) عوض من العين الزائدة في ( فعل ) قال : وأما فعلت فالمصدر منه على التفعيل ، جعلوا الناء التي في أوله بدلاً من العين الزائدة في فعلت ، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال ، فغيروا أوله ، كما غيروا آخره <sup>(٢)</sup> .

ويعهم من كلام سيبويه أن الناء عوض من العين الزائدة سواء أكانت الأولى من ( فعل ) كما يراها الخليل لأنها عنده في موضع الواو من حوقل ، <sup>٢٤٣</sup>

(١) شرح الشافية للرضي ٣٧٩/٢ و ٣٨٠ . والكتاب لسبويه ٢/٢٣٣ ، والبيان في غريب إعراب القرآن ١١٧/٢ ، والمتع لا عن عصفور ١٧١/١ ، وتاج العروس للزبيدي ٤٤٥/٥ مادة ( ط - و - ح ) ( أحرف الزيادة ) ، والمغنى في تصريف الأفعال للشيخ محمد عبد الخالق عزيمة / ٢٠  
(٢) الكتاب لسبويه ٢/٢٤٣

أم الثانية كما يراها يونس ؛ لأنها عنده في موضع الواو من جهور ، وقد استساغ ، بن جنى مذهب الخليل ويونس فقال : وقد وجدنا لكل من القولين مذهباً ، واستوسعنا له محمد الله مضطرباً ، وإن رجح مذهب الخليل فيما يأتي قريباً<sup>(١)</sup> .

الثاني : يرى ابن جنى أن التاء في ( تفعيل ) عوض من عين ( فعال ) الأولى ، والتاء زائدة ، فينبغي أن تكون عوضاً من زائد أيضاً من حيث كان الرند بالزائد أشبه منه بالأصلي ، فالعين لأولى إذا من ( قطاع ) هي الزائدة ؛ لأن تاء تقطيع عوض منها ، كما أن الهاء تفعلة في المصدر عوض من ياء تفعيل ، وكلتا هاتين زائدة<sup>(٢)</sup> .

وإنما ذهب ابن جنى إلى أن التاء في أول ( تفعيل ) عوض من عين ( فعال ) لأنه الأصل والقياس في مصدر ( فعل ) المضعف ؛ إذ كان فيه حروف فعله ( فعل ) وكان مكسور الأول كنظائره . الإفعال والفيعال ، والفعالان والفعلاء . إلخ ولكن العرب عدلت عن هذا الأصل إلى التفعيل<sup>(٣)</sup> .

وتبين مما سبق أن الحاجة قد جعلوا ( فعلاً ) المصدر الأصلي والقياسي لفعل وإن لم يكن مطرداً كالتفعيل . قال الرضى في شرح قول ابن الحاجب :

(١) انظر الخصائص ٢ : ٦٢ ، ٦٩ ؛ ٣٠٥ ؛ والاشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١١٨

(٢) الخصائص ٢ / ٦٩ ، وأدب الكاتب لابن قتيبة / ٥٠٩

(٣) انظر شرح الكافية ٢ / ٨ ، والشافعية ١ / ١١٥

(٤) انظر شرح الشافعية للرضي ١ / ١٦٥ ؛ ١٦٦

(وجاء كذاب وكذاب) هذا وإن لم يكن مطردا كالتفعيل، لكنه القياس كما في شرح الكافية، قال سيويه: أصل تفعيل فعال، جعلوا التاء في أوله عوضا من الحرف الزائد، وجعلوا الياء بمنزلة ألف الإفعال، فغيروا آخره كما غيروا أوله، وإن التغير مجرى على التغير<sup>(١)</sup>. ففعال وإن كان أصلا إلا أنه لما عدلت عنه العرب إلى التسميع صار مسموعا لا يقاس عليه<sup>(٢)</sup>.

أما اللغويون فهم أكثر تقبلا للسمع من النحاة، إذ جعلوا لفعل عدة مصادر منها (الفعال) بتشديد العين وقد تحذف. قال اللحياني: قال الكسائي: أهل اليمن يجعلون المصدر من فعل فعالا، وغيرهم من العرب تفعيلا. ومن ذلك بتين لنا أن فعالا وتفعيلا اختلا في مصدر فعل. وقد جعل صاحب الصحاح لمعل أربعة مصادر منها (فعال) مثل كذاب، وتفعيل كالتكليم، وتفعلة مثل توصية، ومفعل مثل قوله تعالى: ومزقاهم كل ممزق، واستدرك عليه صاحب التاج (فعالا) بصم القاء كرماني<sup>(٣)</sup>.

وبعد: فالمصدران: الفعّال والتفعيل قد وردا في القرآن الكريم في قوله تعالى: وكذبوا بآياتنا كذبا، النساء / ٢٨، وقوله: ... وقتلوا تفعيلا. ... الأحزاب / ٦١ وفي كلام العرب كقول الشاعر:

أقد طال ما نطتى عن صحابي وعن حوح قضاؤها من شهابيا<sup>(٤)</sup>

(١) انظر شرح الشافية للرضي ١/ ١٦٥. ١٦٦

(٢) انظر الخصائص ٢/ ٦٩ تهذيب ٢/ ٢ وشرح الكافية للرضي ٢/ ١٧٨، وحيمة القراءات لأبي زرعة / ٧١٠ تحقيق سعيد الأفغاني.

(٣) تاج العروم مادة (كذب) وحيمة القراءات لابن خالويه / ٣١١ تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم.

(٤) انظر تهذيب الفاظ ابن السكيت باب (الحوائج).

وحينما كانا كذلك فلا ضرر من القياس عليهما ، إذا لا مانع من أن يكون للفعل الواحد أكثر من مصدر كما لماعل وفعلل ، وإن كان أحد المصدرين أصلاً أو قياساً ، والآخر فرعاً كما هو مذهب سيويه والرضي في مصدرى (فعل) وعليه جرى عرف الباحثين في تطور اللغة من أن القليل في الاستعمال هو الأصل ، والكثير هو الفرع .

الثانية : التعويض بجمع المؤنث السالم من جمع التكسير فيما كان معرباً نحو : اصطلح ، وسجل ، وحمام ، فيقال في جمعها : اصطبلات وسجلات وحمامات ، وذلك لعدم سماع تكسيرها في العربية ، فعوضت منه جمع التصحيح لمؤنث ، ضرورة أن يكون لكل مفرد جمع ، وهذا يطرد في كل معرب مثل : تنفارات ، وسرادمات . قال سيويه في جمع سرادق على سرادقات : جمعه بالاء وإن كان مذكراً حين لم يكسر<sup>١</sup> . وقال في جمع سجل : والجمع سجلات ، ولم يكسر ، وهذا أحد ما جعلت فيه التاء عوضاً عن التكسير<sup>٢</sup> . ويفهم من كلام سيويه أن هذا الجمع مطرد في كل ما دخل العربية من الأسماء الأعجمية .

الثالثة : التعويض بجمع المذكر السالم عن المحذوف من آخر المفرد الذي لم يتحقق فيه شروط هذا الجمع وذلك المحذوف إما بـاء النسب نحو قول عمرو بن كلثوم التغلبي في قصيدته التي يفتخر فيها على عمرو بن هذيل ، وقيل لعمرو بن كلثوم :

---

(١) انظر تاج العروس ٦ / ١٧١ مادة (سرق) .

(٢) المخصص لابن سيده مجلد ٤ / سفر ١٣ / ٨ ، ودرة الغواص

للحريري ٢٢٦ ، ٢٥٨ ، والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٦



تهددنا وتوعدنا رويدا متى كنا لأمك مقتونا

فمقتون جمع مقتوى المنسوب إلى مقتى من القنود وهو الخدمة . . . وكان قياسه إذا جمع أن يقال . مقتويون ، كما أنه إذا جمع بصرى وكوفى قيل : بصريون وكوفيون . . . إلا أنه جعل علم الجمع معاقبا لياء الإضافة ، فصحت اللام لئيتها ، كما تصح معها ، ولولا ذلك لوجب حذفها لانتفاء الساكنين ، وأن يقال : مقتون ومقتين ، كما يقال : هم الأعلون ، وهم المصطمون ، ألا ترى إلى تمويض علم الجمع من ياء الإضافة ، والجمع رائد<sup>(١)</sup> .

ومثل (مقتون) في حذف ياء النسب والتعويض عنها بعلامة جمع المذكر السالم (الأعجمين) في قوله تعالى : « ولو نزلناه على بعض الأعجمين » الشعراء / ٤٨ وقول الشاعر :

وما على سحر البابليسا .

وقول عمرو بن كلثوم :

ألا هي بصحنك فاصبحينا ولا تنق حور الأندرينا

والأصل : الأعجميين ، والبابليين والأندريين ، فاجتمع في كل منها ثلاث ياءات تخففت بحذف ياء النسب استعاضة عنها بعلامة جمع المذكر السالم . ويمكن تخريج أسودين وأحمرين في قول حكيم الأعور بن عياشى السكلى :  
فاوجدت بنات بنى زار حلائل أسودين وأحمرينا

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطى ١ / ١١٧ ، والخصائص ٢ / ٣٠٣ ،

وتاج العروس للزبيدي ١٠ / ٢٨٧ ، ٢٨٨

على أن مفردى أسودين وآخرين هو : أسودى وأخرى فعوملا معاملة  
الاعجمين والأشعرين ، وأجاز ابن كيسان القياس على قول حكيم ، ومنعه  
الجمهور (١) .

وإما تاء التأنيث : مثل ستة ومائة وعصاة فيقال فيها - سنون ومثون ،  
وعضون (٢) ومن ذلك ( الذهب هينا ) (٣) في قول الراجز .

يا وهب فابدأ بنى أينما تمت ثن بنى أينما  
وجيرة البيت المجاور ينأ قدرويت إلا الذهب هينا  
إلا ثلاثين وأربعينا قليصات وأيكربيا

وكان القياس أن يقال : الذهبهات ، قال سيدي : الدهماء : حاشية  
الإبل . أى صمارة ، مكانه حقر ( دهاد ) فرده إلى الواحد ، وهو .  
دهماء ، وأدخل الياء والنون كما تدخل في ( أرضين وسنين ) . . . . وقال ابن  
جنى في سر صناعة الإعراب . عند سرد ما جمع بالواو والنون من كل مؤنث  
معوى ، أو مؤنث بالتاء كثة . . . إن جمع أبكر بالواو والنون في قول

- 
- (١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ / ١٧١ ، ٧٢ ، وشرح شواهد الشافية  
للعدادي / ١٤٣ ، ٢٥٣ وإملاء ما من به الرحمن لأبي الققاء العكبري ٢ / ١٧٠  
(٢) انظر المزهري للسيوطي ٢ / ١٧٤ وما بعدها ، والأحاجي  
للرغزبي / ١٠١ تحقيق مصطفى الحدرى ، ودرة العواصم للحري / ٦٥ ،  
وحاشية الخضرى على ابن عقيل ٢ / ١٦٥ ، وتاج العروس ١٠ / ٤ .  
والنحصر لابن سيده ٥ / ١٦ / ٨٢  
(٣) الذهب هينا : صغار الإبل .

الشاعر . ( أيكربنا ) إنما هو عوض من الهاء المقدرة فجرى مجرى  
أرض . . . . وأما ( دهيدينا ) فإن واحده دهاد ، وكان الهاء فيها لتأنيث  
الفرقة . . . . وكأبه كان في التقدير . دهادة ، فيجمع بالواو والون تعويضا  
من الهاء المقدرة ، قال أبو علي : وحسن جمعه بالواو والون أنه قد حذف  
ألف ( دهاد ) في التحقير ، ولو جاء على الأصل لقيى : ( دهيديه ) ، فواحد  
( دهيدينا ) إنما هو ( دهيده ) وقد حذفت الألف من مكبره فكان  
ذلك . . . مسهلا للواو والون وداعبا إلى التعويض بهما <sup>١</sup> .

---

(١) الكتاب لسيرة ٢ / ١٤٢ ، وشواهد الشافية ١٠٠ ، ١٠١ ، وحزانة  
الأدب البخاري ٣ / ٤٠٨

## الباب الثاني

### أنواع العوض في العريفة



لقد تفنن العرب فيما عوضوا به ويوعوا ، ثم استقظم ذلك النجاة فيما  
عن لهم من أسرار العربية ، فحدث أعوانهم متعددة النواحي ، متغيرة ليل ليل ،  
متباينة الأنواع ، وقد أبررت هذه الدراسة منها التعويض بالحركة ، والمدة ،  
والضعيف ، والحرف ، وهو صروب كثيرة كالتعويض بالهمزة ، والآلف ،  
والتاء ... الخ ، وليتكل مسائل تخصها ، وبسبب عرض لها تباعاً واتساعاً إن  
شاء الله تعالى .

### التعويض بالحركة :

التعويض بالحركة يكاد ينحصر فيما حذفت لامه من نحو يد وغد وجر ،  
إذ أصلها يدي وغدو ، وخرج فسكون العين حذفت اللام وعوض منها حركة  
العين <sup>(١)</sup> .

وقد تضرعت العرب في مثل هذه بتضعيف العين وسلا ووقفاً عوضاً  
من اللام المحدودة كما سبق أن بينته عند الكلام على ما حذفت منه ولم يعوض  
عنه ، وربما كانت ضمة الهمزة في (أخت) عوضاً من اللام المحذوفة على مذهب  
الخليل وسيبويه إذ التاء عندهما للتأنيث وليست بدلاً من الواو المحذوفة وهي  
اللام ، حيث ترد إليهما في النسب ، وتحدو التاء عندهما فيقال فيها : أخرى <sup>(٢)</sup>  
وكون ضمة الهمزة عوضاً من اللوم المحذوف التي هي للواو يقوي عندى  
مذهبهما ، ويضعف مذهب يونس الذي جعل للتاء بدلاً من الواو وليست  
للتأنيث ، إذ يلزم عليه الجمع بين العوض والمعرض عنه . كما أن إيجازته أغنى  
في أخت ليس بقياس <sup>(٣)</sup> .

(١) انظر الأشباه والنظائر للسيوطي ١/ ١٢٩

(٢) انظر ابن عقييل والمختصر ٢/ ١٩٦

(٣) انظر لسان العرب لابن منظور ١٢/ ٢٢٤

ههنا وقد وردت ضمة العين في (معل) جمعاً ، عوضاً عن حرف اللين  
المحذوف من الفرد كما في (سبل) من قول ابن جرير :

إن يحصى عن عيني البكا تجلدي قال قلب موقوف على سبل البكا

فسبل : طرق سكن تخفيفاً . قال أبو علي ، اعلم أنه إذا كان ثالث الاسم  
حرف لين ، لحقه الثقل في نحو . رغيف ورغف ، وقضيب وقضب ، ويجوز  
التخفيف ؛ لأنهم أرادوا أن يأتوا في الجمع بما كان في الواحد ، فلم يملسكم ،  
فأتوا بما هو منه ، أعى الحركة ، وإذا كانت الزيادة في أول الاسم كان الجمع  
مسكناً ، ويجوز الثقل في الضرورة ، وذلك نحو : أحمر وحر وما أشبه  
ذلك ، وإنما جاز الثقل في (رغف وقضب) ؛ لأن ضمة العين عوض عن حرف  
لأن الحركة بعضه ، ولم يجب أن يعوض في (أحمر وحر) لأن الزائد في المفرد  
همزة . . . وليست من اللين في شيء ، وتثقله على الشبه بسبب اب قص  
ورغف (١) .

التعويض بمد حرف اللين مداً لازماً : ( ست حركات ) عند حذفه  
أو تحريكه .

التعويض بمد حروف اللين الصوائت (الألف والواو والياء) عما يجب  
لإتقاء الساكنين : وذلك في نحو دابة ، وشابة ، وهذا قضيب بكر ، وقد  
تمود الثوب وقد قوص بما عليه ، وسبب ذلك وقوع الحرف المشدد بعدها  
لأنهما سواكن ، وأول المثليين مع التشديد ساكن ، فيجوز عليهم أن يلتقي

(١) أنظر المواهب الفتحة للشيخ حمزة فتح الله ٢/ ٣ ، الخصائص  
١٢٦/٣ : ١٢٧ وتفسير القرطبي ١/ ١٥١ ، وشواهد الشافية ١٧٠ : ١٧١  
والمختب لابن جني ١/ ٤٦ : ٤٧

الساكنتان حشواً في كلامهم فحينئذ ما ينهضون بالآلف أو الواو أو الياء ، بقوة  
الاعتماد عليها فيجعلون مدتها ، ووقاء الصوت بها عوضاً عما كان يجب لالتقاء  
الساكنتين من تحريكها إذا لم يجدوا عليه طريقاً ، ولا بالاستراحة إليه تعلقاً ...  
وإذا كان كذلك فكما رسخ الحرف في المد كان حينئذ محبوطاً بتمامه وتمادى  
الصوت به ... فشاية إذاً أو في صوتاً وأعم جرساً من أختيها وقضيب بكر  
أنهم وأنهم من قوص به ... ليعد الواو من أعرق الثلاث في المد - وهما  
الآلف - وقرب الياء إليها . نعم ، وربما لم يكتب من تقوى لغته ويقعالي  
تمكيه وجهارته عما تحشمه من مد الآلف في هذا الموضع دون أن يطفى به  
طبعه ، ويتعطى به اعتياده ووطؤه إلى أن يدل من هذه الآلف همزة فيحملها  
الحركة التي كان كاف بها ... فيقول شأبه ودأه . . قال كثير :

إذا ما الموالى بالعبيط احسارت

وقال :

وللأرض أما سودها فتجلت بياضاً وأما بيضها فأسوأدت

وهذا الهمز الذي تراه يخص الآلف دون أختيها ، وعلمته في اختصاصه  
بها دونها أن همزتها في بعض الأحوال إما الكثرة ورودها ساكنة بعدها  
الحرف المدغم فتعاملوا وحلوا أنفسهم على قلبها همزة طريقاً إلى الحركة ،  
وتطاولوا إليها إذ لم يجدوا إلى تحريكها سبيلاً لافي هذا الموضع ولا في غيره .  
هذا - وقد تصرفت العرب في الساكنين عند التقائهما ، لأمور الآتية :

(١) حذف أولها إذا كان حرفاً معتلاً نحو قوله تعالى . «سندع الزبانية»  
المعلق/ ١٨ حيث حدثت الواو من (سندعو) لفظاً وخلاً ، لكونها ساكنة  
وبعدها ساكن للتخفيف ، وهذا أحد المواطن التي تقصر فيها الحركة  
الطويلة .



(ب) تحريك أولهما بالكسرة على أصل التخلص من التقاء الساكنين تخفيفاً وذلك ، إذا كان الأول حرفاً صحيحاً نحو قوله تعالى : قالت امرأة العزيز - إذ قالت امرأة عمران - قالت الأعراب آمناً ، فأصل تاء التأييد السكون إلا أنها حركت بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين الذي لا يكاد يوجد في لغة العرب إلا في نحو : شاء وهايه ، وقد عوضوا عن حذف أحدهما أو تحريكه مده مداً لازماً كما سبق أن بينته ، وقد يحرك الثاني من الساكنين إذا كان آخره نحر : أين ، كيف وأمس ، ومنذ ... الخ فحركة الواحصرها لالتقاء الساكنين وهي فتحة كما في أين وكيف وكسرة في أمس وصحة في عند<sup>(١)</sup> .

(ج) همز أول الساكنين إذا كان حرف لين وبعده حرف مشدد في لغة بعض العرب نحو قراءة أيوب السخيتاني قوله : ... ولا الضالين ، همزة غير ممدودة كأنه فر من التقاء الساكنين هي لغة<sup>(٢)</sup> .

---

(١) انظر المجموع ١٩٩/٢

(٢) انظر الخصائص ١٦٢/٣ وما بعدها ، وتفسير القرطبي ١٥/١ ، والمفصل للزمخشري ٣٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ١٢٩/٩ وما بعدها ، واللمع للسيوطي ١٩٩/٢

## التعويض بالتضعيف

هذا النوع من التعويض قد ورد في مسائل تعرضها في الآتي :

الأولى بكثرة التعويض بتضعيف العين كما في ( حـر ) بالكسر والتخفيف ، وهو الأكثر ، ويقال : فيه ( الحرة ) بزيادة الهاء في آخره ، وهو من العريب في اللغة قال الهذلي :

• جراحة لها حرة وثيل •

وأصلهما : ( حـرج ) تكسر الهاء وسكون الراء ، بدليل جمعه على أحراج ، قال الشاعر :

إني أقود جملاً بمراحا ذا قبة مملوءة أحراجا

قاو أبو الهيثم : الحـرج المراقمشدة الراء ؛ لأن الأصل ( حـرج ) فثقلت الهاء الأخيرة : ( أي وقفا ) لسكون الراء قبلها ، فثقلوا الراء وحذفوا الهاء (١) . . . ومنه تشديد الباء في أب والهاء من أح عوضا من لاميهما ؛ إذ أصلهما أبو وأخو ، قال في الحرة : ذكر ابن الكلبي أن بعض العرب يقولون : أح وأخة ، وقال ابن مالك في شرح التسهيل ذكر الأزهري أن تشديد خاء أخ وباء أب لغة ، وكذا تشديد نون ( هـ ) (٢) . ولعل هذه اللغة التي أشار إليها الأزهري هي لغة التعويض .

ومن هذا القبيل تشديد ميم ( دم ) عوضا من لامه المحذوفة كما قال الشاعر :

• والدم يجرى بينهم كالجدول •

(١) انظر تاج العروس للزبيدي مادة ( حـرج ) والمخصص لابن سيده

١ / ٢ / ٣٧ وحاشية الخفزي ١ / ١٦٢

وقال آخر :

أهالك دمك مرغا بعد عرتة      يا عمرو بنغيك إصرار على الجسد  
فقد شقيت شقاء لا انقضاء له      وسعد مرديك موهو ، على الأبد<sup>(١)</sup>  
أو تضعيف حرف زائد قام مقام العين كاليم في ( مم ) فيما أنشده  
الأصمعي :

ياليها قد خرجت من فم      حتى يهود الملك في أسطمه<sup>(٢)</sup>

قال ابن خالويه من العرب من إذا حذف عوص ، من ذلك تشديد الميم  
في الهم في بعض اللغات عوصا من لامه المحذوفة . . .<sup>(٣)</sup> وهذا يؤكد صحة  
ما قد بدأ لنا من أن الميم من ( فويهما ) في قول العرزدق :

هما نفنا في من فويهما      على التابح الداوي أشد رجاء

ليست عوضا من اللام المحذوفة :

الثانية : تضعيف نون المثني من المبهمات كمذين وهاتين ، واللفذين واللتين  
عوضا من الألف المحذوفة من ( ذا وتا ) ، والياء المحذوفة من ( الذي والتي )

(١) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩

(٢) اللسان مادة ( فوه ) وصرائر الشعر للقيرواني : ٢٢٥

(٣) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٩ ، وصرائر

الشعر للقيرواني ٢٢٥ : ٢٢٦

عند إرادة تثنيتهما<sup>(١)</sup> والتعويض بتضعيف نون المثني عن المحذوف من المفرد هنا لغة تميم وقيس ، وقيل : إن تضعيف نون المثني هنا تأكيد للفرق بين تسمية المثني والمفرد المحاصل محذوف الياء والألف ، وإلى التشديد والتضعيف أشاد ابن مالك بقوله :

والنون إن تشدد ملا ملامة

والنون من ذين وتين شدداً أيضاً وتعويض بذلك قصداً

ولا يختص ذلك التشديد بحالة الرفع عند الكوئين ، بل يكون فيها وفي حالتى النصب خلافاً للصريين ، في زعمهم أن التشديد يختص بحالة الرفع ؛ لأنه قد قرئ في السبع ( رمتا أرنا اللدين - إحدى بنتي هاتين ) بصب ( اللدين ) وجر ( هاتين ) كما قرئ في حالة الرفع ( واللذان بأتياها منكم - هذانك برهايل ) بالتشديد فيهما ، فتجوز إحداهما ومع الأخرى تحكماً<sup>(٢)</sup> . وتشديد النون حال الرفع قراءة ابن كثير وهي لغة مريش ، وعلته أنه جعل التشديد عوضاً من حذف الياء من ( الذى ) والألف من ( ذا )<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر حجة القراءات لأبي زرعة ١٩٣ : ١٩٤ ، وحججه القراءات لابن خالويه ١٢١ وحاشية الخضرى ٦٧/١ ، وكتب ليس لابن خالويه ٢٢٧ ، ٣٣٦ تحقيق أحمد عبد منصور عطار ، والأشياء والنظائر في النحو للسيوطى ١١٩/١ ، ومنثور المائدة لسكال الدين ابن البركات ابن الأنبارى المسألة ٥٠ ص ٣٣٤ تحقيق د . حاتم صالح الضامن . ( مجلة المورد العراقية ) ، ومعانى القرآن للقراء ٢ : ٣٠٦ ، ومع المعاني للسيوطى ١ : ٧٥ ، وشرح المنصل لابن يعيش ٣ : ١٢٥ وشرح تكافية للرصي ٢ : ٣٤

(٢) انظر التصريح على التوضيح ١ : ١٢٢ والأشعوى ١ : ١٤٧ : ١٤٨

(٣) انظر تفسير القرطبي ٥ : ٨٥ : ٨٦ : ١٣ : ٢٨٥

الثالثة : تضعيف ياء ( برية ) عوضاً من الهمزة المحذوفة على القول بأنها  
من ( برأ )<sup>(١)</sup> وقد قرئ بتضعيف الياء جميع القراء ما عدا نافعاً وإبراهيم  
قوله تعالى : « أولئك هم شر البرية » الآية : ٦ ، قال القراء : إن أحدث للبرية  
من ( البرى ) وهو التراب ، فأصله غير الهمز ، تقول منه : يراه الله يبروه  
بروا : أى خلقه . . . .<sup>(٢)</sup>

---

(١) انظر تفسير القرطبي ٢٠ : ١٤٥ ، وسجدة القراءات لابن خالويه :

(٢) القرطبي ٢٠ : ١٥٥

## التعويض بالهمزة

تلقب الهمزة في العربية باللقاب كثيرة ، وهي إما همزة وصل ، وإما همزة قطع ، فهمة القطع تكون أصلية في الأول والوسط والآخر ، أو منقلبة عن أصل كما في سماء وبناء ، أو منقلبة عن زائد كما في كتاب وسراير ، وتكون زائدة كما في الشمال والشامل ، وهذه إما مختلة للتخلص من التقاء الساكنين كما في ( اطمأن واشتار والضالين ) في لغة بعض العرب ، أو للوقوف خاصة في لغة بعضهم نحو : قولي . : أي قولي ، وقراؤ : أي قولوا ، وقولا : أي قولوا . فإذا وصلوا لم يهزوا . ومنها همزة التوهم كما روى الصراء عن بعض العرب أنهم يهزون ما لا همز فيه إذا ضارع الميموز ، قال : وسمعت امرأة من غنى تقول : رثأت زوجي بأبيات ، كأنها لما سمعت رثأت اللين ذهبت إلى مرثية الميت منها ، قال : ويقولون : لبأت بالحج ، وحلأت السويق . . . الخ<sup>(١)</sup> كما تأتي الهمزة الزائدة لنداء القريب نحو : أزيد أقبل ، وللاستفهام نحو أزيد عندك ؟ وهو أنواع . . .<sup>(٢)</sup>

هذا - وقد وقفت في هذه الدراسة على وقوع الهمزة الزائدة عوضا عن محذوف أصلا كان أو زائدا ، وذلك يتضح لنا من المسائل التالية :

الأولى : التعويض بهمزة الوصل عن اللام المحذوفة قد ورد في أسماء معدودة غير قياسية وهي ( ابن واسة واسم واسم واست واثنتان واثنتان ، وامرؤ وامرأة وأيمس الله ) وسر الإيتان بالهمزة في لوائها سكون تلك

(١) انظر لسان العرب لابن منظور ١ : ١٠

(٢) انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ : ٩ وما بعدها ، ومعلني الحروف

للمرمانى : ٣٣ تحقيق د . عبد الفتاح إسماعيل شلبي .

الأوائل ، والانتاء بالساكن متعذر أو مستحيل في العربية ، ولئن جاء في  
الفارسية محسّر ( شتر ، سظام ) ، وتحريك الأوائل في العربية أصل من  
أصولها ، ولن يكون أول الكلمات ساكنا على وجه القياس ، إلا في الأفعال ،  
وما يتصل بها من المصادر ... ولم يأت في الأسماء الصرفة سكون أوائلها إلا  
في أسماء معدودة غير قياسية ، وهي العشرة المذكورة ، ولا في الحرف إلا  
في لام التعريف وميمه ، فالهمزة في الأسماء العشرة عوض عما أصابها من  
الوهن ؛ إذ هي ثلاثية فتكون صعبة الخلقة ، وقد حذف لاماتها نسبيا ،  
أو هي في حكم المحذوف ، وهو وهن على وهن ؛ لأن المحذوف نسبيا كالعدم ،  
فلما نهكت هذه الأسماء بالإعلان الذي حققه أن يكون في لفعل شابهت الأفعال  
فلحقها همزة الوصل عوضا من المحذوف ، بدلالة عدم اجتماعهما ، نحو ابنى  
وشوى في النسب (١) فتلك الأسماء حذفت لاماتها وعوض منها همزة الوصل  
في أوائلها . ولقائل أن يقول : إن ( اسما وامرا ، وأيم ) ليست بمحدوفة  
الأواخر ، فكيف يعوض عن مذكور ؟ والجواب : أنه لما كانت النون  
والراء في ( ابنم وامرى ) تنفع حركتهما حكا الإعراب بعدهما صارتا تحرف  
الإعراب : أي زلت كل منهما مع الآخر منزلة الحرف الواحد . على أنه قيل :  
إن الميم في اسم زائدة وليست بدلا من اللام المحذوفة ، مثلها في ذلك مثل  
الميم في ( زرقم وسهم ) وعليه فاللام محذوفة والهمزة عوض عنها (٢) .

وأما أيم الله ، فإن نونة لا كانت تحذف كثيرا نحو : أيم الله ، وم الله .

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥١ ، ٢٥٢ ، والمخصص لابن سيدة  
٥ : ١٧ : ١٣٥ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٧١ ، ١٧٣ ، والمفضل للزحشرى  
٣٥٥ ، وشرح المفضل لابن بعش ٩ : ١٢١ ، ١٢٢ ، والتصريح على التوضيح  
لخاله الأزهري ٢ : ٣٠٤

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ٢ : ٢٥٢

والقسم موضع التخفيف صار الون الثالث كالمعـدوم ، فهو - وإن كانت  
مذكورة - في نية الطرح لهذا لا يصح القول في ( إيمان الله ) بأنهم جمعوا  
المعوص والمعوص عنه<sup>(١)</sup> .

الثانية . المعووض همزة الوصل عن حركة أول الأمر من الثلاثي<sup>(٢)</sup>  
نحو : أصرب ، أقعد . . . إلخ همزة الوصل في ( أضرب ) وبابه عوص من  
حركة أول الكلمة ، وقد وقعت في موضع الحركة على القول بأن حركة الحرف  
تقع قبله . وعلى القول بأنها بعده أو معه ، فيكون المعوص وهو الهمزة قد  
وقعت في غير موضع المعووض منه .

قال ابن يعيش في سر تسكين الأول ودخول همزة الوصل عليه من  
الأفعال وتدخل أيضا في فعل الأمر ، وذلك من كل فعل فتح فيه حرف  
المضارعة ، وسكن ما بعده نحو : يضرب ، ويقتل . . . إلخ فإذا أمرت قلت :  
أضرب - اقتل . . . وكان يجب أن يحرك الأول من المستقل كما حرك في  
الماضي ، فيقال : ذهب يذهب ، وقتل يقتل ، وحرب يضرب ، فيجتمع أربع  
متحركات ، فاستقلوا توالي الحركات ، فلم يكن سبيل إلى تسكين الأول الذي  
هو حرف المضارعة : لأنه لا يبدأ ساكن ، ولا إلى تسكين الثالث الذي  
هو عين الفعل : لأنه بحركته يعرف اختلاف الأبنية ، ولا إلى تسكين لامة ؛  
لأنه محل الإعراب من الرفع والنصب ، فأسكنوا الثاني ، إذ لا مانع من ذلك ،  
فقالوا . يذهب ويقتل ، فإذا أرادوا الأمر حذفوا حرف المضارعة ، فبقى

(١) انظر شرح الشافية للرضي ٢ . ٢٥٤ ، وحاشية الخصري ٢ : ١٨٩ :

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢١



فاء الفعل ساكناً محتاجوا إلى همزة الوصل ، فقالوا : اذهب واقتل على ما تقدم<sup>(١)</sup> .

الثالثة . التعويض بإثبات همزة القطع في المصدر عوضاً عن حذفها في المستقبل<sup>(٢)</sup> ، فقالوا : أكرم يكرم ، فلما حذفوا الهمزة في المصارع أثبتوها في المصدر ، فقالوا : الإكرام ، فدل هذا على أن هذه المثل كلها جارية بحرى المثال الواحد ، ألا تراهم لما حذفوا ياء فرازين عوضوا منها الهاء في نفس المثال ، فقالوا : فرازة ، وكذلك لما حذفوا فاء عدة ، عوضوا منها نفسها التاء ، وكذلك أينق في أحد قولي سبويه فيها<sup>(٣)</sup> ، لما حذفوا عينا عوضوا منها الياء في نفس المثال<sup>(٤)</sup> .

وإنما عوضوا بالهمزة في المصدر عن حذفها من المستقبل : لأن أمثلة الفعل - وإن احتمت في لزمتها وصيغها - ياءها تجري بحرى المثال الواحد ، حتى إنه إذا حذف من بعضها شيء عوض منه في مثال آخر من أمثله ، ألا تراهم لما حذفوا همزة يكرم وبحوه عوضوه منها أن أوجدوها في مصدره ، فقالوا : إكراما ...<sup>(٥)</sup> .

الرابعة : التعويض بالهمزة في ( هاؤم ) عن كاف الخطأ في ( هاكم ) من قوله تعالى : ... فيقول هاؤم اقرأ كتابه الخاقعة : ١٠ ... ومعنى ( هاؤم ) : تطلوا ، وقيل ( هلم ) ، وقيل : خدوا ، ومنه الخبر في الرما

---

( ١ ) شرح المفصل لابن يعين ٩ : ١٢٦

( ٢ ) الخصائص لابن جني ١ : ١١٣

( ٣ ) الكتاب ١ : ٣١٧

( ٤ ) الخصائص ١ : ١٣ ، ١١٢

( ٥ ) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٢٨

« إلا هاء وهاه » ، أى يقول كل واحد لصاحبه . خذ ، قال ابن السكيت  
والسكيتي . العرب تقول : هاه يارجل اقرأ ، والاثني : هاه ما يارجلان ،  
وهاؤم يارجل . وللرأة ( هاه ) تكسر الهمزة ، وهاؤما ، وهاؤم ،  
والأصل في ( هاؤم ) ( هاكم ) فأبدلت الهمزة من « الكاف » .

إن كان البدل هنا بمعنى العوض صحيح ، وإن كان غيره فغير مسلم لبعد  
مخرج الكاف عن مخرج الهمزة ، فالأولى من أقصى اللسان أسفل ، والثانية  
من أقصى الحلق ، ويبدو أن يقع البدل بين حرفين قد بعدا ( مخرجا ، وأهل  
التعبير فيه نوع من التسامح حيث كلام النحاة منناه عليه ، ولذا يرجح عندي  
أن تكون الكاف قد حذت ، ثم عوض عنها بالهمزة وعليه فلا يعترض  
علينا بأن العوض حل محل العوض عنه ، إذ العوض أعم من البدل حيث  
وقع الثاني محل المبدل منه ، أما العوض فيكثر وقوعه في غير موضع المعوض  
منه كما في عدة وإقامة ، وإن . . . إلخ ، وبقل وقوعه موقع المعوض منه كما  
في سنة وقلة وثبة . . . إلخ والتعويض بالهمزة في ( هاؤم ) عن الكلف من  
ذاك الأخير .

الخامسة. التعويض همزة الاستفهام عن واو القسم كما في قراءة علي كرم  
الله وجهه والشمى قوله تعالى : « شهادة الله » المائدة / ١٠٦ بمسند همزة  
الاستفهام ، قال ابن جني : وأما ( الله ) بالمد فعلى أن همزة الاستفهام صارت  
عوضا من حرف القسم : ألا تراك لا تجمع بينهما فتقول : أو الله لأفعلن ،  
وأما ( الله ) مقصورة بالجر ، فحكاها سيبويه : أن مهم من يحذف حرف  
القسم ولا يعوض منه همزة الاستفهام فيقول : الله لقد كان كذا لكثرة  
الاستعمال<sup>(١)</sup> .

(١) انظر تفسير القرطبي ١٨ / ٢٦٩ ، وحاشية الخضرى ١ / ١٨٢  
(٢) المحند لار جني ١ / ٢٢١ تحقيق على السجدي ناصف وآخرين ،

## التعويض بالآلاف

الآلاف لا تكون إلا مدا في العربية ، لأنها لا تقبل الحركة ، ولا يكون قبلها إلا حركة جانسة وهي الفتحة ، أما أحتمالها الياء والواو فهيما البيان التالي :

أ - يكونان حرفي علة فقط ، وذلك إذا تحركتا كما في نحو : ( يسر - وجسد ) فالياء والواو فيها حرفا علة فقط .

ب - يكونان حرفي لين فقط ، وذلك إذا سكتا ، وكان ما قبلهما مفتوحا فقط نحو الصيف والخوف ، فالياء والواو فيها حرفا لين فقط لسكونهما ، وفتح ما قبلهما .

ج - يكونان حرفي مد فقط ، وذلك إذا سكتا ، وكسر ما قبل الياء نحو ( يبيع الطعام ) وضم ما قبل الواو نحو : يقول الحق ، فالياء والواو فيها حرفا مد ليس غير .

ولا تكون الآلاف في العربية إلا منقلبة عن أصل في الأسماء المتمكنة والأفعال المتصرفة وتكون زائدة أو منقلبة عن زائد ، ولها أنواع .

الأول : أن تكون للإمكار نحو : أعمره ، لمن قال : رأيت عمرا .

الثاني : أن تكون للتذكير نحو : رأيت رجلا .

الثالث : أن تكون ضمير الاثنين نحو : الزيدان قاما ، وقال المارني : هي حرف ، والضمير مستتر .

الرابع : أن تكون علامة الاثنين كقول الشاعر :

« وقد أسلماء مبعد وحيم »

الخامس : أن تكون كافة كقول الشاعر :

فبيما نسوس الناس والأمر أمرنا إذا نحن فيهم سوقة ليس ننصف

وقيل الألف زائدة للإشباع ، وبين مضافة إلى الجملة ... وبعضهم  
جهها عوضا من المضاف ، مثل ( ما ) في بينما وحيثما ... الخ .

السادس : أن تكون فاصلة بين الهمزتين نحو قوله تعالى : ( أنذرتهم ) .

السابع : أن تكون فاصلة بين التونين : نون الذسوة ونون التوكيد نحو  
اضربنا .

الثامن : أن تكون لمد الصوت بالمتنادي المستعاث أو المتعجب منه  
أو المتدوب كقول الشاعر :

يا عجبيا لهذه القليقة هل تذهبن القونا الريقة

وقول الآخر :

حملت أمرا عطيما فاصطارت له وقت فيه أمر الله ياعمرا

التاسع : أن تكون بدلا من نون ساكنة ، وهي إمانون التوكيد نحو  
قوله : « ليسجنن وليحكونا » أو توين المصوب نحو : رأيت رجلا حال  
الوقت في لغة غير ربيعة .<sup>(١)</sup>

(١) أنظر معى اللبيب لابن هشام ٢ / ٤٠ ، ثم انظر لسان العرب  
لابن منظور ٢٠ / ٣١١ وما بعدها تجد كثيرا وعلمها غزيرا .

العاشر : أن تكون التعويض وفيها التفصيل التالي :

١ - يكون التعويض بالآلف في آخر المبهات من ضمة التصغير في أوائلها .

يقول ابن سيده :

اعلم أن التحقير يضم أوائل الأسماء إلا هذه الأسماء : ( أى المبهات )  
فإنها تترك أوائلها على حالها قبل أن تحقر وذلك أن لها محو في الكلام  
ليس لغيرها ، فأرادوا أن يكون تحقير على غير تحقير ماسواها وذلك قولك  
في هذا هذيا وذلك ذيك ، وفي آلى أليا ، خالفوا بين تصغير المبهات وغيره بأن  
تركوا أوله على لفظه ، وزادوا في آخره ألفا عوضا من الضم الذي هو علامة  
التصغير في أوله ، وقوله : ذيا وهو تصغير ذا . ياء التصغير منه ثانية ،  
وحق ياء التصغير أن تكون ثالثة ، وإنما ذلك لأن ( دا ) على حرفين ،  
فلما صغروا احتاجوا إلى حرف ثالث فأتوا بياء أخرى لقسام حروف  
المصغر ، ثم أدخلوا ياء التصغير ثالثة ، ديا ، ثم رادوا الآلف التي تزداد في  
المبهات المصغر فصار ذيا . فاجتمع ثلاث ياءات وذلك مستثقل فحذفوا واحدة  
منها فلم يبق سديلا إلى حذف ياء التصغير لأن بعدها ألفا ، ولا يكون ما قبل  
الآلف إلا متحركا ، فهو حذوها حركوا بياء التصغير ، وهي لا تحرك ،  
فحذفوا الياء الأولى حتى ( ذيا ) ويقال في المؤنث تيا على لغة من قال هذه  
وهذي ، وتاوتى يرجس في التصغير إلى التاء ، لئلا يقع لبس بين المذكور  
والمؤنث ، وإذا قل هذيا أو هتيا للمؤنث بها للتنبيه ، وتصغير واقع بيا  
وتيا ، وكذلك إذا قلنا : ذبالك وذبالا ، وتياك في تصغير ذاك وتلك ، وإنما  
الكلف علامة المخاطبة ، ولا يعبر بحكم المصغر ومن الشواهد في ذلك ما أنشده  
ثعلب

بذيالك الوادى أهيم ولم أقل      بذيالك الوادى وذياك من زهد  
واكن إذا ما حب شيء تولعت      به أحرف التصغير من شدة الوجد  
أراد : أن التصغير يقع من فرط المحبة ولطف المودة ، كما يقال : يا بني  
ويا أختي ... إلخ .

وإذا صغرت أولاء فيمن مدقلت : ألياء كقول الشاعر :

هـ من هؤلاءك الضال والسمر \*

هـا للتنبه ، وكس لمحاكمة جمع المؤنث ، والمصغر ألياء وقد اختلف  
أبو العباس المبرد ، وأبو إسحق الزجاج في تقدير ذلك .

فقال أبو العباس المبرد أدخلوا ألف التي تزد في تصغير المهم قبل  
آخره ضرورة وذلك أنهم لو أدخلوها في آخر المصغر لوقع اللبس بين (ألي)  
المقصود الذي تقديره ( هدى ) وتصغيره ألياء باقى ، وذلك أنهم إذا صغروا  
الممدود لزمهم أن يدخلوا ياء التصغير بعد اللام ، ويقلبوا الألف التي قبل  
الهمزة ، ويكسروها فتقلب الهمزة ياء ، فتصير ( ألي ) كما تقول في عرب  
( عريب ) ثم تحذف إحدى نساءات كما حذف من تصغير عطاء ، ثم تدخل  
الألف فتصير ( ألياء ) على لغة المقصور ، فترك هذا وأدخل ألف قبل  
آخره بين الياء المشددة ، والياء المنقصة إلى الهمزة فصار ( ألياء ) لأن ( ألياء )  
ورنه فعال ، وإذا أدخلت الألف انتهى تدخل في تصغير المهم طرفا صارت  
( فعالي ) ، وإذا صغرت سقطت الألف ، لأنها حاملة كما تسقط في حبارى ،  
وإذا قدمها صارت رابعة ولم تسقط ، لأن ما كان على حصة أحرف إذا  
كان رابعة من حروف المد واللين لم يسقط ، ومما يحتاج به لأبي العباس أنه

إذا أدخلت الألف قبل آخره صار بمنزلة حمراء ، لأن الألف تدخل بعد ثلاثة أحرف قبل همزة للطرف ، وحمراء إذا صغرت لم يحذف منه شيء .  
وأما أبو إسحق فإنه يقدر أن الهمزة في ( آلاء ) ألف في الأصل ، وأنه إذا صغر أدخل ياء التصغير بعد اللام ، وأدخل الألف المربدة للتصغير بعد الألفين فتصير ياء التصغير بعدها ألف ، فتقلب ياء ، كما تقلب الألف في عناق وحمراء إذا صغرنا ياء ، كقولنا : عنيق وحمير وبقي بعدها ألاء في اللفظ ومتى اجتمعتا في التقدير قلبت الثانية منها همزة كقولنا : حمراء وصفراء وما أشبه ذلك .

وما يدخل عليه من ( هـ ) التنبيه ، أو كاف الخطاب ، مثل قولك هؤلاء والآك ، وأولئك لا يعتد به .

وتقول في تصغير الذي والتي ، اللذيان واللثيان ، وإذا ثبت قلت : اللذيان واللثيان في الرفع ، واللذين واللثين في النصب والجر ، وقد اختلف سيبويه والأخفش في ذلك فأما سيبويه فإنه يحذف الألف المريدة في تصغير المسم ولا يقدرها وأما الأخفش فإنه يقدرها ويحذفها لاجتماع الساكنين ، ولا يتغير اللفظ في التثنية ، فإذا جمع تبين الخلاف بينهما .

يقول سيبويه في جمع ( اللذيان ) اللذيون واللذين بضم الياء قبل الواو وكسرها قبل الياء ، وعلى مذهب الأخفش ( اللذيون واللذين ) بفتح الياء ، وعلى مذهبه يكون لفظ الجمع كلفظ التثنية ، لأنه يحذف الألف التي في ( اللذيان ) لاجتماع الساكنين وهما الألف في اللذيان ) وياء الجمع كما تقول في ( المصطفين والأعاليين ) وفي مذهب سيبويه إنه لا يقدرها ، ويدخل علامة

المجمع على الياء من غير تقدير حرف بين الياء وبين علامة الجمع، وإلى مذهب الأخفش يذهب المبرد، والذي يحتاج لسبويه يقول.

إن هذه الألف تعاقب مايزاد بعدها فتسقط لأجل هذه المداخلة، وقد رأينا مثل هذا مما يجتمع فيه الزيادتان فتحذف إحداها كما لم تكن قط في الكلام كقولك :

( وَاغْلَامُ زَيْدَاهُ ) فتحذف الـ ( ز ) كأنه لم يكن قط في زيد ولو حذفناه لاجتماع الساكنين لجاز أن نقول : ( وَاغْلَامُ زَيْدِنَاهُ ) ولهذا نظائر كرهننا الإطالة فتركناها. <sup>(١)</sup>

---

(١) المخصص لابن سيده ١٠٢/١٤ : ١٠٥، وانظر درة الغواص للحريري ١٢ تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم، والأحاجي للزمخشري ٩٧ تحقيق مصطفى الحيدري. وحاشية الخصري ١٦٨/٢ : ١٦٩، والتصريح على التوضيح ١/ ١٣١. والأشموني ١٧٢/٤ وما بعدها، وغيرها من مصادر علم النحو في هذا الموضع.



٢ - التعويض بالآلف عن إحدى ياءى النسب :

قال ابن سيده : وما جاء محدودا ، بانه محذوف منه إحدى الياءين ياءى الإضافة قوله ، فى الشام شام وفى تهامة تهام ، ومن كسر التاء قال تهامى ، وفى اليمن يمان ، قال المرزوقى فى شرح مصيغ ثعلب : رجل تهام : أى من أهل تهامة ، والأصل تهيمى ، لأن تهما وصع موضع تهامة ، لكنهم حذفوا إحدى ياءى النسبة وأبدلوا منها ألعا . . . قال بن جنى فى الخصائص : فإن قلت : فإن فى تهامة ألعا ، فلما ذهبت إلى أن هذه الآلف فى تهام عوض من إحدى الياءين للإضافة ؟ فير . قال الخليل : كأنهم نسبوه إلى فعل أو فعل ، وكأنهم كفوا صيغة تهامة وأصاروها إلى تهيم أو تهيم ثم أضافوا إليه فقالوا تهامة . وزعم الخليل أنهم ألحقوا هذه الآلفات عوضاً من ذهاب إحدى الياءين ، وكان الذين حذفوا الياء من ثقيف وأشباهه جعلوا الياء عوضاً منها .

قال سيبويه : فقلت رأيت تهامة أليس فيها الآلف ، فقال

لأنهم كسروا الاسم على أنهم جعلوه ( فعليا أو فعليا ) ، فلما كان من شأنهم أن يحذفوا إحدى الياءين ردوا الآلف كأنهم شبهوه تهيمى أو تهيمى ، فكأن الذين قالوا تهام هذا البناء كان عديم فى الأصل ، وفتحهم التاء فى تهامة حيث قالوا : تهام بذلك على أنهم لم يدعوا الاسم على بنائه ، ومنهم من يقول تهامى ويمنى وشامى فهذا كسرانى وأشباهه مما غير بناءة فى الإضافة ، وإن

(١) الخزانة للبيهدادى ١ / ٧٤ : ٧٥ ، المخصص لابن سيده ٤ / ١٣ / ٢٢٨ ،  
الأنشبا والنظائر للسيوطى ١ / ١١٨ : ١١٩ ، ١٢٤ ، ١٢٦ ، وفصيح ثعلب  
٩٣ : ٩٤ ، والخصائص ٢ : ١٠ ، ٢٠٥ والمعنى على الأمير ٢ : ١٢٣ ،  
والخضرى على بن عقيل ٢ : ١٠١ ، ١٦٩ ، والأشعوى ٣ : ٢٤٢

شئت قلت يبنى . . . . . وزعم أبو الخطاب أنه سمع من العرب من يقول  
شأني . . . (١) .

وفي الناح النسب إلى اليمن : يبنى على القياس ، ويماني بتشديد الياء نعله  
سبويه عن بعضهم ، وأشد لأمية بن حلف .

يمانيا يظل يشد كيرا      وينفح دانيا فب الشواظ

وأشد أبو العباس المارد .

صرناهم صرب الأحامر عدوة      بكل يمان إذا هز صمها

وقول الآخر .

فأرعد من قبل اللقاء اس معمر      وأبرق والبرق اليمان حوان

والأثر على منع التشديد مع ثبوت الألف لأنه جمع بين العوض  
والعوض ، وأجاب عنه الشيخ بن مالك بأنه قد يكون نسبة منسوب ،  
و ( يمان ) مخففة وهو من ، در النسب ، وألفه عوض عن الياء ، ولا يدل  
على ما يدل عليه الياء : إذا لمس حكم العقيب أن يدل على ما يدل عقبه دانيا ،  
وقوم يمانية ويمانون مثل . ثمانية وثمانون ، وامرأة يمانية ومثل ذلك في  
التعويض بالألف عن الياء نستهم إلى ريثة زباني ، والقياس : ربي ، فالألف  
في ( زباني ) عوض من ياء زينة<sup>٢</sup> .

٣ - التعويض بالتي التأنيث عن تامة في نحو حراء وحلي ، والدليل على

(٢) المحمص لابن سيده ٤ : ١٣ ، ٢٢٨

(١) تاج العروس ٩ : ٣٧١ ، والمحمص لابن سيده ٤ : ١٣ : ٢٢٨ ،

وفصيح ثعلب ٩٣ : ٩٤

ذلك أنها لا يجتمعان فلا يقال حرامه ولا حبلاته ، ومن هنا حكم النحاة على الألف في نحو : علفاة وأرطاة ، بأنها للإلحاق بحمفر ، وما ذلك إلا لاجتماع الألف مع التاء في كلمة واحدة ، أما إذا لم توجد التاء فبعض النحاة جعل الألف للمأبث مطلقا وبعضهم يرى احتياها للتأنيث والإلحاق<sup>(١)</sup>

٤ - التعويض بالألف من التنوين وقها في نحو رأيت زيدا ، ولكون هذه الألف المعوض بها عن التنوين لا تقع إلا آخرا ، وفي محل المعوض عنه وهو التنوين ، صحح بعض الشعراء حرف العلة قبل ألف العوض منه تشبيها لها بتاء التأنيث في نحو : ( سقايا ) في ( سقاء ) كما يقولون ( سقاية ) فصحح الياء ولم يبدلها همزة مع الألف التي هي عوض عن التنوين ، كما يفعلون مع الهاء ، ومن ذلك قول الشاعر :

إذا المرء صم فلم يكلم      وأعي سمعه إلا ندايا  
ولاعب بالعشى بي بنيه      كفعل الهر يلتمس العظايا  
يلاعبهم وودوا لوسقوه      من الذيفان مترعة إنايا

... وأبقى هذا الشاعر الياء على ما كانت عليه مع الهاء ، والقياس أن تبدل منها همزة فيقال : النداء والعطاء ... إلخ<sup>(٢)</sup> وذلك لاعتبار ألف العوض من بنية الكلمة ، تشبيها لها بالتاء كما سبق .

وبعض العرب يهمز ألف العوض في نحو رأيت رجلا . فيقول : رأيت

(١) انظر حاشية الصبان على الأشموني ٩٤ / ٤ ، وحاشية الخضري

١٤٥ / ٢ .

(٢) أنظر ضرائر الشعر للقرآذ للقيرواني / ٢٠٣ : ٢٠٤

رجلاً ، وذلك حال الوقف خاصة ، فالهمزة في ( رجلاً ) إنما هي بدل من  
الآلف التي هي عوض من التنوين في الوقف ، ولا يسعى أن يحمل على أنها  
بدل من النون لقرب ما بين الهمزة والآلف ، وبعد ما بينها وبين النون .<sup>(١)</sup>

• - التعويض بالآلف وفقاً عن الهاء كما في قول الرازي :

ماخير حيرت وإن شراً فـ لا أريد الشر إلا أنـ تا

والشاهد فيه ( فـ ، تا ) وقد استشهد به النحاة على صحة الوقوف على  
حرف واحد فهو ص بالآلف كما هنا ، والتقدير : وإن شراً فشر ، ولا أريد  
الشر إلا أن تشاء .

وقد أوردته سيويه في باب إرادة اللغز بالحرف الواحد من أبواب  
التسمية<sup>(٢)</sup> فالآلف هنا كالهاء في أن كلا منهما يؤتى به لبيان الحركة كما في ( أنا )  
وقفاً ، بينوا فتحة النون من ( أنا ) بالآلف وفقاً كيماها بالهاء في ( هيموهنه )

قال الأعلم : الشاهد في لغظه بالهاء من قوله ( فشر ) ، والتاء من قوله :  
( تشاء ) ولما لم يطمع بها ووصلها بما بعدهما ألحقها الآلف للسكت عوضاً من  
الهاء التي يوقف عليها ، كما قالوا : ( أنا ) و ( حيهلا ) . . .<sup>(٣)</sup> .

(١) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ١٧٠

(٢) الكتاب ٦١/٢

(٣) انظر شواهد الشافية للبغدادى / ٢٦٢ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠

## التعويض بالتاء

حرى بما قبل أن نفصل القول في التعويض بالتاء أن نقدم له بما ترد له التاء في العربية استكمالاً للعامة ، واستطراقاً إلى المقصود الذي إليه يقصد وعلى الله فيه نعتد .

أولاً - ما ترد له التاء إجمالاً :

تدخل تاء التأنيث في الأسماء على سبعة أضرب : الأول منها دحوها على الصغات مرقا بين المذكر والمؤنث ، وذلك إذا كانت جارية على الأفعال نحو قائم وقائمة وصارب وصاربة<sup>(١)</sup> ، فالتاء في الصفة هنا مثل التاء في قامت وضربت في الفصل بين القيلين وإذا كان التأنيث حقيقياً لم تفعله هذه العلامة علم تحذف وذلك نحو . قامت المرأة وسارت الناقة ... وهذه التاء إذا دخلت على هذه الصغات الجارية على أفعالها لم بتغير نواها عما كان عليه نحو قائم وقائمة ، وصارب وصاربة ومكرم ومكرمة ... (المختصر ١٧/ ١٦/ ٥ .

الثاني دحوها على اسمين غير وصفين للفرق بين المذكر والمؤنث نحو قولهم : امرؤ وامرأة ، وهذا الاسم يستعمل على ضربين أحدهما أن تلحق أوله همزة الوصل والآخر أن لا تلحقه مثال الأول نحو : امرئ وامرأة ، وفي التنزيل : ( إن امرؤ هلك - وإن امرأة خافت من بعلها ) والآخر مرء وامرأة ، وفي القرآن « يحول بين المرء وقلبه ، وعلى هذا قالوا : امرأة إذا خفضوا الهمزة فالقياس (مرة) وقد قالوا : المرأة ... وبما فرق بين مذكره

(١) أظن شرح الشافعية للرضي ١٧٤، ٣ .

ومؤثته من الاسماء قولهم : الشيخ والشيخة ، وقال أبو عبيد : كأنها  
شيخة رقوب .

وقالوا : غلام وغلامة وأنشدوا :

ومرصضة صريحي أبوها يهان لها الغلام والغلام  
وقالوا : رجل ورجلة ، قال الشاعر .

حرقوا جيب فتاتهم لم يسألوا حرمة الرجلة  
وقالوا : حما وحامة وأسد وأسدة ، ورذون ورذونة . . .  
(المختص ٩٨/١٠/٩٩٠) .

الثالث دحوها على الاسم مرقا بين الجمع والواحد نحو قولهم : تمر  
وثمرة ، وقر وقررة وشعير وشعيرة ، وجراد وجرادة فالتاء إذا ألحقت في  
هذا الباب دلت على المبرد وإذا حدثت دلت على الجنس والكثرة كما إذا  
حذفت التاء ذكر الاسم وأنت .

وقد جاء في التنزيل الأمران نحو قوله تعالى : ( من الشجر الأخضر  
بارا وجراد منتشر وأعجاز نخل منقعر ) ، قال شجر جمع شجرة ،  
والجراد جمع جرادة والنخل جمع نخلة وقد ذكرت أوصافها وهي على الترتيب  
( الأخضر ، ومنشور ومنقعر ) ومن التأنيث قوله تعالى : أعجاز نخل خاوية .

وقوله تعالى : ينفث السحاب الثقال ، لجمع الصفة هذا الجمع كالتأنيث ،  
وفي الأخرى : يزحى سحابا ثم يؤثف بيته . .

وعلى هذا قال الشاعر في وصفه :

دان مسف فويق الأرض هيدبه يكاد يدفعه من قام بالراج

فالتأنيث على معنى الجماعة ، والتذكير على معنى الجمع ، هذا قول جماعة  
أهل اللغة في تذكير هذا الضرب وتأنيثه أهما سواء في الاستعمال والكثرة ،  
وأما أبو حاتم فقال : أكثر العرب يجعلون هذا الجمع مذكراً وهو الغالب  
على أكثر كلامهم .

قال وربما أنك أهل الحجار وغيرهم بعض هذا ، ولا يقبسون ذلك في  
كل شيء ولكن في خواص ، فيقولون : هي البقر ، والبقر في  
القرآن مذكر .

قال : والنخل مذكر وربما أنثوه ، قال والنحل في القرآن مؤنث .

قال : وما علينا أحدا يؤنث الرما ، ولا الموز ولا العنب والتذكير هو  
الغالب والأكثر في كل شيء ومؤنث هذا الباب لا يكون له مذكر من  
لفظه لما كان يؤدي إليه من التباس مذكر الواحد بالجمع .

قال أبو عمر عن يونس : وإذا أرادوا المذكر قالوا هذا شاة ذكر ،  
وهذا حمامة ذكر ، وهذا طعة ذكر . . . (المحخص ١٦٥/١٠٠٠-١٠١)

الرابع ما لحقته التاء مجرد التأنيث وليس لما تقدم نحو قولهم . عرفة  
وقرية وبلدة ، ومدينة وعمامة وشقة ، وربما عروا عن هذا التأنيث بالعلامة  
السكانة في ، لعط الكلمة (المحخص ١٦٥/١٠٢ - ١٠٣)

الخامس ما لحقته التاء من صفات المذكر للبالغة في الوصف لا للفرق  
بين المذكر والمؤنث ، وذلك نحو قولهم : رجل علامة ونسابة ، وسالة  
ورأوية ، ولا يجوز لهذه التاء أن تدخل في وصف من أوصاف الله تعالى  
وإن كان المراد المبالغة .

وقال أبو الحسن في قولهم : رجل مروقة ومولوة وحولة : ألحقوها الهاء للتكثير

كنسابة وراوية ، وقد لحقت تاء التأنيث حيث لم تلحق الكلمة تأنيثا ، ولم تفصل واحدا من جنس ولم تفصل تأنيثا من تذكير كأمريء وامرأة ولم تجر صفة على فعل ، وذلك قولهم في جمع حجر حجارة ، وذكر ذكارة ، وجل جمالة ، وقرى : د كأنه جمالة صمر ، .

ودخلت أيضا - في فعوله التي يراد بها الجمع وذلك قولهم : عم وعمومة وخال وخوالة ، وصقر وصقورة ، وكذلك أفعلة وفعله مشل : أجرية وجريء وخصى وخصية ، وعلية وجبرة ، وهذا كياءى النسب في قرشى وقرى ويماني جاءت في الساء غير دالة على ما يدل عليه في الأمر العام من النسب ( المخصص ١٠٢/١٦/٥ ) .

السادس تدخل الجمع المبني على مفاعل للمعاني التالية .

( أ ) ما يدل لحاقها به على السب نحو قولهم : المهالبة والمذاذرة ، والأشاعرة فجاء جمعه المكسر على حد ما جاء المسحح . وذلك أنهم لما كانوا يقولون الأشعرون فيجمعون بخلف الياء كأنه جمع أشعر لا أشعري ، كسر عليه بدل التأنيث على هذا المعنى من النسب .

( ب ) ما يدل لحاقها به على الأعجمية والمعربة من الأسماء نحو : الأشاعنة والسيابجة والموازحة ، والحوارة . وقالوا : صيقل وصياقلة ، وفشعم وفشاعمة فدخلت الهاء الاسم على غير هذين الوجيهين ، وإن شئت حذوت الهاء فقلت : الأشاعك والسيابج كما تقول الصياقل ... وإنما اجتمعت النسبة والمعربة في لحاق التاء لها في أشاعنة وموازجة لاتفاقها في النقل من حال إلى حال لم يسكونا عليها ، فالسب قد صار الاسم فيه وصفا بعد أن لم يسكن كذلك وليس ذلك لاتفاق المعجمة والتأنيث في المنع من الصرف ،



ألا ترى أن المعجمة في أسماء الأجناس لا تمنع الصرف ، وهذه الأعجمية الداخلة في هذا الباب أسماء أجناس ، وقيل التاء عوض من ياء السب المحذوفة من نحو : أشعثى .

(ح) ما يدل لحاقها هذا الجمع على التعويض من الياء التي تحقق مثال معاعل وذلك نحو فرزان وفرزاة وججاج وججاجة وزذيق وزذاقة فالحاء في هذا الباب لازمة لا تحذف ، لأنها تعاقب الياء التي من الججاجيع ، فإن حذفت أثبتت بالياء لأنها يتعاقبان<sup>(١)</sup> .

ثانياً مسائل التعويض بالتاء :

الأولى : التعويض بالتاء عن المحذوف من المصدر :

وذلك قرأك . أقمته إقامة ، واستعنته استعانة وأريته إرادة . .

ولم شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل . قال الله تعالى . لا تليهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ، وإيتاء الزكاة . .  
النور ٢٧ .

قال أبو علي : أعلم أن الأصل في هذا الباب هو أن يسكن الفعل على أفعل ، وعين الفعل منه واو أو ياء ، وإنما يعتلآن ، وتلقى حركتهما على

(١) انظر المحصص ٩٧/٥ - ١٠٤ ، والمقرب لابن عصفور ٧١/٢ - ٧٢  
وشرح الشافعية للرصي ٦١/٢ ، ١١٠ ، ١٨٤ وما بعدها ، وشرح المصطلح لابن  
يعيش ٩٦/٥ وما بعدها والكافية ١٦٢/٢ ، والأشياء والنظائر في النحو  
للسيوطي ١١٧/١ ، ١٢٤ ، ١٣٠ ، والخصائص لابن جني ١١٤/١ ، ١٠٩/٢ ، ٣٠٢

ما قبلها وتقلب كل واحدة منهما ألفا في الماضى ، وباء في المستقبل كقولك :  
أقام يقيم ، وألان يلين ، والأصل : أفرم يفرم ، ، ألين يلين ، فألقت حركة  
الياء والواو على ما قبلها ، وقلبتها ألف بعد الفتحة ، وياء بعد الكسرة ثم تعمل  
المصدر لأعتلال الفعل ، فيقول : إقامة ، وإلانة ، وكان الأصل : أقواما  
وإليانا . كما تقول أكرم بكرم إكرام ، غير أنك لما أعلنت الواو والياء  
في الفعل أعلنتهما في المصدر ، فألقت حركتهما على ما قبلهما فسكتا ، وبعدهما  
أبى إفعال ، وهى الألف التى فى الإقوام والإليان قبل الميم والتون ، فاجتمع  
ساكن أحدهما عين الفعل المعتة والآخر ألف إفعال ، وأسقط أحدهما ،  
وجعلت هاء التانيث عوضا من الحرف الداخ .

وقالوا : إقامة والإانة<sup>(١)</sup> وكذلك يعمل فى استعمل ويجىء مصدره  
كقولك : استعان يستعين استعانة واستلان يستلن استلانة . . . هذا - وقد  
اختلف الحويون فى المحذوف من الحرفين لاجتماع الساكنين .

وقال الخليل وسيبويه : الداخ هو الساكن الثانى ( أى أبى الإفعال  
والاستفعال ) ؛ لأن الساكن الثانى زائد والأول أصلى ، وإسقاط الزائد  
أولى وقال الأخفش والقراء : الداخ هو الأول ، لأن حق اجتماع  
الساكنين أن يسقط الأول منهما ، وقد أجاز سيبويه أن لا تدخل الهاء  
عوضا ، واحتج بقوله عز وجل : وإقام الصلاة ، ولم يخصص بين ما كان  
مضافا وغير مضاف ، وذكر القراء أن الهاء لا تسقط إلا بما كان مضافا ،  
والإضافة عوضا عنها وأنشد .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ٢٩٢ ، وحاشية الأمير على المغنى ١ : ١٨٣ .  
والمفصل للزمخشري ٢٢٣ والأشياء للظائر للسيوطى ١ : ١٨ ، وتصريف  
الأمعال لمحمد الطباوى ٦٠ . ٦١ ، والخصائص ٢ : ٣٠٢  
( م ٦ - للتمريض )

إن الخليل أجدوا البين فاجردوا وأخلفوك عد الأمر الذي وعدوا  
وذكر أن الأصل . عدة الأمر (١) ، والهاء سقطت للإضافة وإن ذلك  
لا يجوز في غير الإسماء أما نحو ( جهة ) فإن كانت مصدراً على وزن ( فـعـلـة ) ،  
فإن الهمزة تحذف ، ويعوض منها التاء ، أما ( وجهة ) فقد جاء على غير القياس ؛  
( جهة ) على حد قوله د

فأمر أو مضارع من كوعد أحذف وفي كعدة ذاك اطرده  
وفي ( وجهة ) قولان : أحدهما أنها اسم للمكان المتوجه إليه كالكمة  
وعلى هذا يكون إثبات الواو قياساً ، إذ هي غير المصدر .

الثاني مؤنث ( وجه ) ، الذي بمعنى اسم المفعول ، مثل : ذبح ، وعليها  
لا تحذف الواو التي هي فاء الكلمة عند اقتران الاسم بها التأنيث : ( الحمل  
على الجلالين ١/١٢٠ ، التحرير والتنوير للشيخ محمد الطاهر بن عاشور ٢/٣٨

هذا — ويلاحظ أن عدة إذا صغرت تصير ( وعيدة ) والتاء فيها مصغرة غيرها  
مكسرة إذا لم توجد والتاء فيها مكسرة تاء العوض ، والموجودة فيها مصغرة تاء  
التأنيث التي تزداد في التصغير نحو : سن وسنبته .

ولذا عادت الهمزة المحذوفة حين طاردت تاء التأنيث تاء العوض فقل  
( وعيدة ) وذلك لئلا يجتمع العوض والمعووض منه ، وكذلك الشأن في  
تصغير أخت و بنت ، يقال فيها : أخت و بنت ، فالتاء فيها مصغرتين غيرها  
حال تكبيرهما ( الخضرى ٢/١٦٧ ) .

(١) انظر تاج العروس للزبيدي ٢ : ٥٣٦ ، وحاشية الخضرى ٢ : ١٤٥ ،

وأجاز سيويه أخته إقاماً ولم يحجزه الفراء ، وأما قولهم أريته إرادة ،  
فليس من هذا الباب ، لأنه لم يعتل عين الفعل منه ، ولكنه دخله النقص  
لتلبيس الهمزة ، فعوض الهماء ، وكان الأصل : أريته إراءاء ، كما تقول أريته  
إراءاء ، وحذفت الهمزة في المصدر ، كما حذفت في الفعل بأن ألقيت حركتها  
على الراء ، ثم أسقطت ، وجعلت الهماء عوضاً من ذلك .

قال سيويه : وأما عزيت تعزية ونحوها فلا يجوز الحذف منه ، ولا فيما  
أشبهه لأنهم لا يجهشون بآباء في شيء من سائر الأفعال والواو مما هي فيه في موضع  
اللام صحيحتين<sup>(١)</sup>

وقد يجيء في الأول نحو : الإحواذ والاستحواذ ونحوه ، يريد : أن  
ما كان على فعل فصدره تفعيل أو تفعلة ، في الصحيح كقولك : كرمته  
تكرمة وتكريمًا وعظمته تعظمة وتعظيمًا ، والباب فيه تفعيل ، فإذا كان  
لام الفعل منه معتل ألزموه تفعلة كراهة أن يقع الإعراب على الياء ، وأرادوا  
أن تعرب التاء وتكون الياء مفتوحة أبداً ، كقولك عزيت تعزية وسويته  
تسوية ، ولم يقولوا عزيت تعزيا وهذا تعزبك ، وعجبت من تعزبك ، لأن  
لهم عنه مندوحة باستعمالهم .

الوجه الآخر ، وفرق سيويه بين هذا وبين ( وإقام الصلاة ) فلم يجوز  
في هذا حذف الهماء كما أجاز في إقامة الصلاة ، بأن قال : إنه قد جاء في اب  
( إقامة الصلاة ) المصدر على الأصل بغير هاء كقولهم : الإحواذ والاستحواذ  
ولم يقولوا في هذا الباب باستحواذ الهماء .

قال أبو سعيد وقد جاء في الشعر قال الراجز :

(١) انظر الخصائص لابن جني ٤/٢ هـ والمفصل للمختصري ٢٢٣ .

بات ينزى دلوه تنزيا كما تنزى شهلة صيا

قال سيوييه : ولا يجوز حذف الهاء في تجزئة وتهمة ... لأنهم الحقوها  
بأختيها من بنات الياء والواو كما ألحقوا أريت الهاء (١) .

هذا - وقد كثر التعويض بالتاء فيما حدثت فائوه كعدة وزنة وصلة وضعة  
وسعة وسمة ... إلخ أو فيما حدثت لأمه كشة وقلة وسنة وفئة ورثة . إلخ  
فالتاء في الأوليات عوض عن الهماء المحذوفة وهي الواو . وفي الآخريات  
عوض عن اللام المحذوفة وهي الواو أو الياء كذلك ؛ ألا تراهما كيف  
تعاقب اللام في نحو رة وبرى ، وثمة وثى .  
وحكى أبو الحسن عنهم رأيت ميثا بورن معيا ، فلما حذفوا قالوا : مئة (٢) .

الثانية : التعويض بالتاء في جمع المؤنث السالم من التاء المحذوفة من المفرد  
المذكر المختوم بها في نحو طلحة وحزمة ومعاوية وأميرة ... إلخ

وفي جمع هذه الأسماء المذاهب التالية . يرى جمهور النحاة جمعها بالآلف  
والتاء ، واستدلوا على ذلك بقول العرب رجل رمة ، ورجال ربات ،  
وبقولهم : طلحة الطلحات .

---

(١) انظر المخصص لابن سيده ١٤/١٨٧-١٨٩ ، وشرح الشافية للرضي  
١٦٤/١ وما بعدها ، والكتاب لسيوييه ٢/٢٤٤ .

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٠٨ ، ١١٣ ، ١٢٤ وحاشية الخصري ٢/١٧١ ، ١٧٣ ،  
١٧٤ ، ١٠٩ ، وحاشية الأمير على المعنى ١/٧ ؛ والخصائص لابن جني ١: ٢٣  
١٧٢ ؛ والمزهر للسيوطي ٢: ١٥٨ والمعصل للرمحشري : ٣٧٠ تهمة : ٢  
والمخصص لابن سيده ١٠١: ٦٠٧ .

قال الشاعر :

رحم الله أعظما دفنوها بسجستان طلحة الطلحات

وتقول العرب : ما أكثر الهيرات ، يريدون جمع الهيرة ، ولم يسمع رجال دهنون ، ولا طلحة الطلحين ، ولا نحو : ما أكثر الهيرين فلم يجمع شيء من ذلك بالواو والنون ، ولهذا لا ترى خلافا بين جمهورهم في جمع الأسماء بالآلف والتاء إذا سمي بها ، احتجاجا بالوارد عن العرب وإنما جمعت بالآلف والتاء وصارت تاء الجمع عوضا عن التاء الساقطة من المفرد عند جمعه هذا الجمع . لئلا يجمع تاءان فصار بمنزلة ما يسقط لاجتماع الساكنين لتقدير التاء في المفرد .

وأجاز الكسائي والعراء جمع هذه الأسماء الواو والنون شريطة إسكان اللام من طلحة ، لأنهم يقولون جمع ( طلح ) ولا يحركون اللام .

وذهب أبو الحسن بن كيسان إلى جوار ذلك شرط تحريك اللام بالتفحة فيقول : الطلحون ، فيمتحها كما فتحوا أرضون حملا على أرضات لو جمع بالآلف والتاء ، لأنه بمنزلة تمرات ، والصحيح ما قاله غيره ، لأنه قول العرب الذي لم يسمع منهم غيره ، ولأنه القياس ، ولأن طلحة فيه هاء التأنيث ، والواو والنون من علامات التذكير ولا يجمع في اسم واحد علامتان متضادان .

واحتج ابن كيسان لهذه بأن التاء تسقط في الطلحات ، ومن أجل سقوطها . وبقاء الاسم غيرها جار جمعها بالواو والنون وهذا لا يلزم ، لأن التاء في المفرد مقدرة كما هو مذهب الجمهور ، إلا أنها سقطت حيث استعيرت

غلبا بناء الجمع ، وهم لا يجمعون بين العوض والمعوض منه<sup>(١)</sup> .

الثالثة ، التعويض بالتاء في (فَعَّلَ) جمع فاعل المعتل اللام على أحد المثليين على مذهب أبي ركريا المراء نحو . سعاة ودعاة وقضاة ... الح فاصله عنده إن (فَعَّلَ) نحو : سعى ودعى وغزى ومعه قوله تعالى . . . أو كانوا غزى .. آل عمران ١٥٦ .

فاستثقل أحد المثليين فحذف ثم عوض عنه التاء فصار على (فَعَّلَ) بعد أن كان على (فَعَّلَ)<sup>(٢)</sup> وله نظائر من الصحيح نحو نزل وبرز ، وقارح وفرّج وشاهد وشهد ، ومثله في المعتل العين نحو : صائم وصوم ونائم وحوم .. الح ، وفي لمعتل اللام عاف وعفى (بمعنى الدارس) .. وقد جاءوا بعض على فعلة تمييز الجمع المعتل اللام عن الصحيح<sup>(٣)</sup> .

وفي شرح التسهيل لآبي حيان اختلف في باب قصاة ورماة ، واللهى عليه الحمور أن ورنه (فَعَّلَ) وأنه من الأوزان التي انفرد بها المعتل الذي على ورن فاعل لمذكر ماقول ، وقال بعضهم : ورنه (فَعَّلَ) ككامل وكلة وإن هذه الصمة للمرق بين المعتل والصحيح .

وقال القراء : ورنه (فَعَّلَ) بتضعيف العين كمازل وبزل ، واللهاء فيه أعنى في غزاة ورماة عوض بما ذهب من التضعيف كالهاء في إقامة واستقامة عوض عما حذف .

(١) انظر المخصص لابن سيدة ٧٩/١٧/٥ .

(٢) انظر شرح الشافية للرضي ١٤٦/٢ ، ١٧٦ .

(٣) انظر شرح المفصل لابن يعيش ٥٤/٥ .

قال أبو حيان : وقد نظم هذا الخلاف أحد بن منصور البشكري في  
أرجورته في النحو وهي أرجورة قديمة عدتها ثلاث آلاف بيت لإتسعين  
بيتا ، احتوت على نظم سهل وعلم جم فقال :

والونن في العزاة والرماة	في الأصل عند جملة الرواة
معملة ليس لها نظير	في سالم من شأنه الظهور
وآخرون فيه قالوا فتممة	كما تقول في الصحيح الجملة
محصر في ذلك حرف الفاء	بالضم في دي الواو أو ذي الياء
وغاف الفراء ما أنشأت	وحجهم بقولهم سراة
وعنده وزن غزاة معتل	كما تقول نازل ونزل
قالهم من ساقطها معناسة	وإما تعرف بالرياضة
كالأصل في إقامة إقوام	بالاعتياص اطرد الكلام
وبعضها جاء على التأصيل	غزى وعصى ليس بالمجهول

والصحيح عندي من مذاهب الحاة السابقة الثاني وهو أن نحو (قضاة)  
على وزن (فتممة) لأنه الكثير المطرد في الصحيح ، وكثيرا ما يقبسون العليل  
عليه في أوزانه ، إلا أنهم فرقوا بينهما بحركة الماء فأقوها مفتوحة في نحو  
كامل وكلمة لصحة اللام ، وصموها في نحو دطاء وقضاة حيث حذف آخره  
بالإعلال تعادلا بين جمعي الصحيح والعليل ورفعاً للبس بينهما في الجمع .

الرابعة . التعويض بالناء عن ياء المتكلم في باب النداء خاصة في لفظين هما



( يا أبة ، يا أمة ) . أى يا أبى ، ويا أمى <sup>(١)</sup> ومنه قوله تعالى : « إدا قال يوسف لأبيه يا أبت ، يوسف : ٤ » ، قرأ بكسر التاء أو عمرو وعاصم ووافع وحزرة والكسائي ، فالتاء فى ( يا أبت ) عند البصريين علامة التأنيث أدخلت على الألف فى البداء خاصة بدلا من ياء الإضافة ، وقد تدخل علامة التأنيث على المذكر فيقال : رجل نكحة وهزأة ، ومعنى نص على أن التاء للتأنيث سيديويه فإنه قال . سألت الخليل عن التاء فى ( يا أبة ) فقال ، هى بمنزلة التاء فى ( حالة وعمة ) يعنى أمها للتأنيث ، ويدل على ذلك كثرة إمهاهاه فيقال : ( يا أمه ) بالهاء وقفا ، ومعناه ( يا أبى ) فتؤدى الهاء ما تؤديه الياء ، ولا يقال : يا أبى ، لأن التاء بدل من الياء فلا يجمع بينهما ، وقياس من وقف بالتاء أن يكتبها بالتاء هكذا فى ( بدت وأحت ) . قال الرمحشري : فإن قلت : كيف جاز لحاق تاء التأنيث بالمدكر ؟ قلت : كما جار نحو قولك : حمامة ذكر ، وشاة ذكر ، ورجل ربة ، وغلام بعة . يعنى إنما جىء بها لمجرد تأنيث اللفظ . . . قال الرمحشري : فإن قلت : فلم ساع تعويض تاء التأنيث من ياء الإضافة ؟ قلت : لأن التأنيث والإضافة يتناسلان فى أن كل واحد منهما زيادة مضمومة إلى الاسم فى آخره . . . وهذه التاء لا تدخل - عوضا - فيما كان له مؤنث من لفظه : إدا لا يجوز أن يقال : يا خالت ويا عمت فى ( يا حالى ويا عمى ) <sup>(٢)</sup> .

والتعويض بالتاء عن ياء المتكلم فى ( يا أبة ويا أمة ) يرجح عدى على

(١) انظر المقرب لأبى عصفور ٢ / ٧٢ ، تحقيق عبد الستار الجوارى ، والأشياء والنظائر فى النحو للمسيوطى ٢ / ١٢٤ ، والمفصل للمرحشري : ٤٣ ، وحجة القراءات لأبى زرعة : ٣٥٤

(٢) انظر تفسير القرطبي ٩ : ١١ ، وحاشية الجبل على الجلالين ٢ : ١٣٣ : ٤٣٤ ، والتصريح على التوضيح ٢ : ١٧٨ ، وشرح المفصل لأن يعيش ٢ : ١١ وما بعدها .

الإبدال - كما يراه البعض - وذلك لأن إبدال التاء من الياء نادر لعدد مخرجيهما  
بينما يقع كثير من الواو لقرب مخرجيهما كما في تراث ونجاه ونخمة... إلخ،  
والأصل فيها. وراث ووجاه، ووحمة وهمت الواو هي تاء تخفيفاً لثقل  
الضمة المضمومة فيها، أما نحو يا أنت ويا أمنا، أو يا أنتى ويا أمتى، فيحصل  
ذلك عندى أن تذكر الالف والياء فيهما للإشباع، وليس ذلك جمعا بين  
العوض والمعووس كما يتوهم، ورعم بن مالك أن الألف في (يا أبنا) هي  
انتي يوصل بها آخر المندوب ولما أدى العيب والمستعاث وأنها ليست بدلا  
من الياء<sup>١</sup>.

ومن هنا كان التعويض بالتاء من نام المتكلم في باب التاء خاصة من أنواع  
التوسع الذي سلكته العرب فيه من الحذف والزيادة والإشباع والإبدال  
والتعويض... إلخ.

الخاتمة: التعويض بالتاء في الجمع الأقصى عن الياء سواء أكانت الياء  
محددة من الجمع نحو جمجمة ودرارة في ججاجيح وفرازين، وحذمت الياء  
منها وعوض عنها التاء، أو كانت ياء النسب في المهرد نحو: أشاعة،  
وأشاعة حمى أشعتى وأشعري، وقد تقدم ذلك في آخر ما ترد له التاء في  
اللغة العربية، أو كانت محتملة للنسب وغيره كما في نحو أناسية، والتاء فيه  
عوض عن الياء في أناسي. قال سيوطي: وقالوا: أناسي وأناسية فعوضوا  
الياء، وأصل أناسي - أناسين، فأبدلت التور ياء وأدغمت في الياء فصارت  
وأناسي<sup>٢</sup>.

(١) انظر التصريح على التوضيح لشيخ خالد الأزهري ٢ : ١٧٨  
(٢) أنظر المخصص ١٠/١/١، والأشباه والظائر ١١٩/١، والمخصص

وقد اختلف النحاة في مهرده ، فقيل : إنسى نحو جمع القرقور ، ضرب  
من السمن ، قراقير وقراقير في قول الأخفش والمبرد ، ونجد قولي الصراء ،  
وله قول آخر ، وهو أن يكون واحده إنسان ، ثم تبدل من النون ياء فتقول :  
أناسي ، والأصل أناسين مثل سرحان وسراحين ، وبستان وساتين ، فجعلوا  
الياء عوضا من النون ، وعلى هذا يجوز سراحى وسأتى في جمعى سرحان  
وبستان لا فرق بينهما .

قال الفراء : ويجوز « أناسي » تخفيف الياء التي فيما بين لام الفعل  
وعينه مثل قراقير وقراقير <sup>(١)</sup> وعليه يلزم حذف العوض والمعووض عنه  
وهو من النواذر .

السادسة : الحويص التاء عن ألف التأنيث في التصغير كقولهم في  
تصغير « حبارى » على أحد الوجوه فيه « حبرة » فالتاء في المصدر عوض  
عن الألف في المكبر <sup>(٢)</sup> .

كما قالوا في تصغير لغيري « لغيزة » . وقد سبق أن ذكرت أن بعض  
النحاة جعل ألي التأنيث في نحو صحراء وليلى عوضا من التاء ، لأنها الأصل  
في التأنيث ، وهنا جعلت التاء عوضا عن الألف المقصورة ، ولعل هذا من  
قبيل التقارض بين ألف التأنيث وتاءه في الاستعمال .

(١) أنظر تفسير القرطبي ٥٦/١٣ ، وحاشية الحمل على الجلالين ٢٦٢/٣  
والأشباه والنظائر ١٢٤/١ .

(٢) أنظر الأحاجي للزمخشري ٥٤ تحقيق مصطفى الحدرى ، والمخصص  
لابن سيدة ٩١/١٧/٥ والأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١٢٠/١ .

السابعة : التعويض بالتاء في « فعللة » مصدر الرباعي عن ألف  
« فعلل » مصدره الآخر نحو « الزلزلة » والمملجة « حسن سير الدابة »  
والسرهقة « حسن العذاء » وهذه التاء لأنها عوض عن ألف « فعلل » نحو  
المملاج ، والسرهاف قال العجاج .

« سرهفته » ما شئت من سرهف »

وكذلك مصدر ما لحق الرباعي من نحو « الخوقلة » والبيطرة والجوهرة  
والسلفاة ، كآب عوض من ألف حيقال ويطار وجوار وسلفاء .<sup>(١)</sup>

الثامنة : التعويض بالتاء في أول التفعيل مصدر « فعل » من عين والفعال ،  
وذلك قولهم .

« قطعتة » تقطيعاً ، وكسرتة تكسيراً : ألا ترى أن الأصل قطاع وكسار ،  
بدلالة قول الله سبحانه . « وكذبوا بآياتنا كذاباً » الباء / ٢٨ .<sup>(٢)</sup>

ومن هنا يتبين أن العرب التزمت التعويض في مصدر ( فَعَّل ) فالتاء  
في أوله عوض من إحدى عيني ( فعال أو فع ) والياء في « التفعيل » بدل  
من ألف « المفعال » والتاء في التفعلة مصدر المعتل اللام من فعل مثل التربية  
والتركية عوض عن الياء في التفعيل .

المسألة الثامنة : التعويض بالتاء من فاء افتعل وذلك قولهم . - تقي -

(١) الخصائص لار جي ٢ / ٣٠٢ ، والأشباه والنظائر في النحو

للسيوطي ١ / ١١٧ .

(٢) الخصائص ٢ / ٢٩٠

يتقى ، والأصل اتقى يتقى فحذفت التاء ، بقي ، ووزنه ، تعل ، ويتقى  
على وزن ، بتعل ، قال الشاعر :

بجلا لها الصيقلون فأخلصوا خفافا كلها يتقى مأثر  
وقال أوس بن حجر :

تقالك تكعب واحد وتلذه يدالك إذا ماهر بالكف يعسل  
وأشد أبو الحسن :

زيادتنا نعمان لا تنسينا تق الله فينا والكتاب الذي تتلو  
ومنه أيضا قولهم : تبعه يتبعه ، وأصله : أتبعه على وزن ، تعل ، .

وروى أبو زيد فيما حدث به أبو علي : تبعه ، يتبعه ، بكسر العين في  
الماضي وفتحها في المضارع ، فهذا من لفظ آخر وقاؤه تاء .  
قال الشاعر :

قصدت له القبيلة إذ تبعنا وما ضاقت بشدته ذراعي

فهذا محذوف من أتبعه كاتقى . فأما قولهم : اتخلفت ؛ فليست تاءه بدلا  
من شيء بل هي تاء أصلية بمنزلة اتبع من تبع يدل على ذلك ما أنشده  
الأصمعي من قوله :

وقد اتخذت رجلى إلى جنب غرزا نسيفا كأفحوص القطاة المطرق

وعليه قول الله سبحانه : « قال لو شئت لاتخذت عليه أجرا » الكهف/ ٧٧  
وذهب أبو اسحاق إلى أن اتخذت كاتقت ، واترنت ، وأن الهمزة أجزيت

في ذلك مجرى الواو . وهذا ضعيف إنما جاء منه شيء شاذ ، أنشد  
ابن الأعرابي :

في داره تقسم الأزواد بينهم كأنما أهلها منها الذي أتتلا

وروى لنا أبو علي عن أبي الحسن علي بن سليمان ( متم ) وأنشد \* ...  
بعضهم ، والذي يقطع على أبي إسحاق قول الله عز وجل : « لو شئت  
لأخذت عليه أجرا » . فكأن « نجه » ليس من لفظ الوجه كقولك ليس  
« نخذ » من لفظ الأحذ .<sup>(١)</sup>

---

(١) أنظر الخصائص لابن جني ٢/٢٨٦ وما بعدها ، والأشباه والنظائر في  
النحو للسيوطي ١/١٠٨ وما بعدها .

## التعويض بالراء عن الهمزة

التعويض بالراء لم يك شائعاً في العربية شيوع غيره كالتعويض بالياء والياء... إلخ بل تراه لا يقع إلا في ضرورة الشعر : إذ للشاعر من التصرف ، والتوسع ما ليس للكاتب أو الناثر ، لذلك لم أجسد التعويض بالراء إلا في مسألة يتيمة ، وهذه المسألة غير مقطوع بالتعويض فيها ، وذلك كما في قول الشاعر ، وقد أنشده الفراء :

بالباعث الناس والأموات قد ضمنت

إيام الأرض مندهر الدهار<sup>(١)</sup>

قال : إما يريد مندهر الأدهار ، ولكنه لما احتاج إلى العوض ، جعل الراء عوضاً عن الهمزة وقال مثله : تصغيرهم لأصيل . ( أصيلاً ) . وإنما هو تصغير أصال ، زيدت عليه لام في آخره ، وحذفت الهمزة من أوله ، كما هم أرادوا : أويصلاً ، فقالوا . أصيلاً<sup>(٢)</sup>

وقال الأزهري : الدهار ير أول الدهر في الزمن الماضي بلا واحد .  
أشد أبو العلاء لرجل من أهل نجد ، وقيل لعثير بن ليبد العذري :

---

(١) أنظر شرح الكافية للرضي ١٦/٢ ، والدرر اللوامع على جمع الهوامع للأمين الشنقيطي ١ / ٢٨ ، وخزانة الأدب للنجدي ٢ / ٤٠ ، وفيه رواية أخرى هي :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت إيام الأرض في دهر الدهار<sup>(٢)</sup>  
الخصائص ٣٠٧/٠ .

(٢) أنظر صرائر الشعر للقرار الفيرواني ١٧١/ : ١٨٠ .

فاستقدر الله خيرا وارضين به      فبينما العصر إذا دارت مياسير  
وبينما المرء في الأحياء مغتبط      إذا هم الرمس تعصوه الأعاصير  
ييكى عليه غريب ليس يعرفه      وذو قرابته في الحى مسرور  
حتى كأن لم يكن إلا تذكره      والدهر أيتها حير دهاير

وقال الزمخشري : الدهاير تصاريف "الدهر" وبزائده : مشتق من  
لفظ الدهر ؛ ليس له واحد من لفظه كعباديد<sup>(١)</sup> . ولو كان له واحد وجب  
أن يكون دهورا .

وأیضا يلزم ألا يقع هاهنا عوض ، لأنه لا اضطرار فيه في وزن ولا في  
غيره ؛ لأنه لو قال في وزن الشعر : الأدهير في موضع الدهاير لم نقص  
ذلك من الوزن ؛ وأو كانت فيه ضرورة .

قالوا : وأصيـلال ، اللام فيه بدل من اللون ، والأصل : أصيـلال ؛  
كأنهم صغروه على هذا البناء ، كما صغروا المغرب ( معبر باب ) كأنه  
تصغير ( مغرب ـ ان )<sup>(٢)</sup> .

(١) أنظر اللسان لابن منظور ٥ / ٣٨٠ ، وقام العروس ٣ / ٢٢٧

(٢) ضرائر الشعر للقرآن القيرواني ١٨٠ / ١٨١



## للتعويض باللام في ذلك وتلك ، عن دها ، التنبيه

وتصحب اللام اسم الإشارة فيقال ذلك ، وهذه اللام عوض من دها التنبيه للدلالة على تحقق المشار إليه ؛ ولذلك لا يجوز الجمع بينهما فيقال : وهذا لك ، ولا يجمع بين العوض والمعوض ، بخلاف الكاف : فإنه يجوز الجمع بينهما لعدم العوض<sup>(١)</sup> ، وقد عالج ابن مالك امتناع الجمع بين دها ، التنبيه ، واللام في نحو ذلك ، بأن العرب كرهت كثرة الزوائد ، وقال غيره : دها ، تنبيه ؛ واللام تنبيه ولا يجتمعان ؛ وقال السبيل : اللام تدل على بعد المشار إليه ؛ وأكثر ما يقال للعائب : وما ليس محضرة المخاطب ، ودها ، تنبيه للمخاطب لينظر ، وإنما ينظر إلى ما يحصرته لا إلى ما عاب عن نظره فلذلك لم يجتمعا<sup>(٢)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن أقوال العلماء في مع الجمع بين دها ، ولام في هذا لك ، ثلاثة أقوال :

الأول : لأن مالك وهو الثقيل من الزوائد في الكلمات العربية ؛ لأن العرب تكره كثرتها

الثاني : أنه لما كانت دها ، واللام بآتيان للتنبيه اكتفى بأحدهما عن الأخرى ، واستغنى بالأولى عن الثانية أو العكس حيث تعي أي منهما عن نظيرتها وتؤدي مؤداها .

(١) الأشاء والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٥ وأطر شرح الكافية

للرصى ١ / ٣٢ ، ومجدة المورد المراقبه / ٣٦٠

(٢) أنظر مع الهوامع للسيوطي ١ / ٧٦

الثالث : للسبيل ، وعلة منع الجمع بينهما عنده التضاد ، حيث اللام تدل على بعد المشار إليه ودها ، تنبيه للمخاطب إلى أن ينظر إلى ما محضرته ، أو قد قرب منه .

قال الرضى : فإذا أردت التنصيص على المعد جئت علامته وهى اللام ، فقلت . د دك ، ثم تقول . لعل د دك ، يصح أن يشر به إلى كل عائب كان أو معنى ، يحكى عنه أولا ، ثم يوثق باسم الإشارة ، أقول فى العين : جاء رجل . فقلت لذلك الرجل ، وفى المعنى : تضاربوا صرنا طليعا فبالى ذلك الصرب ، وإنما يورد اسم الإشارة بلفظ المعد ، لأن المحكى عنه غائب ... إلخ<sup>(١)</sup> .

---

(١) شرح الكافية للرصى ٢ / ٣٢٠ .

## التعريض بال

( أَل ) حرف من الحروف الثمانية الهوامل في العربية وإن كان مختصاً بالاسم ، إذ هو مع ما يدخل عليه كالشيء الواحد ، وله مواضع ومعاني يرد له قال المهلبى :

تعلم فلتعريف ستة أوجهه إذا لامه زيدت إلى أول الاسم  
حضور وتفحيم وجنس ومعهده ومعنى الذى تم الزيادة فى الرسم<sup>١</sup>  
أحد هذه المعانى . أن تكون لتعريف العهد كقولك : جاعلى الرجل ،  
إذا أردت واحداً بينك وبين المخاطب فيه عهد .

الثانى : أن تكون بمعنى ( الذى ) نحو . القائم عندك زيد : أى الذى قام ، ويكون فى المثنى بمعنى ( التى ) نحو : القائمة عندك هند ، ولا بد لها من صلة ، وهى كل جملة يحسن فيها الصدق والكذب ، ولا تدخل إلا على اسم الفاعل كما تقدم وعلى المضارع نحو قول الفرزدق :

ما أنت بالحكم الترضى حكومته ولا الأصيل ولاذى الرأى والجدل

أراد : الذى ترضى :

قال ابن مالك :

وصفة صريحة صلة ال وكونها بمعرب الأفعال قل

(١) معانى الحروف لأبى الحسن على بن عيسى الرمانى ، ٦٥ وما بعدها ،  
والأشياء والنظائر فى النحو للسيوطى ٢ ، ٤٢ ، ٤٤ . وجمع الهوامع للسيوطى  
١ ، ٧٩ وما بعدها ، وشرح الأكاكى على الفطر وحاشية يس عليه ١٧٠ ، ١٧١ وما بعدها .

الثالث أن تكون زائدة وهي على ضربين : زائدة لازمة كما في الذي ،  
والتي .. الخ قال في الأسماء الموصولة زائدة لازمة وليست للتعريف ، لأن  
الموصولات تعرف بأصلة لا بأل ، وإنما دخلت ال عليها إما تحسباً للفظ  
وإما على التشبيه بالصفات ، وزائدة غير لازمة ، وهي الداخلة على بعض  
الإعلام نحو قول الشاعر :

• باعد أم العمر من أسيرها •

أي أم عمرو ، وعلى الأحوال ، كقولهم : أدخلوا الأول فالأول ، وقول  
الشاعر :

• دمت الحيد فما تنفك متصراً •

أي دمت حميداً ، وعلى التمييز في قول الشاعر :

• وطبت النفس يا قيس عن عمرو •

أي طبت نفساً ... وأما دخولها في نحو : الحس والحسين والقاسم  
والحارث والصحاك والعماس ، فقال الخليل لتجعله الشيء بعينه ، يريد أن  
هذه الأسماء صارت بمنزلة الصفات العالبة كالصعق والسهك ، وما أشبه ذلك  
وقيل إنها للمح الصفة كاليسع<sup>(١)</sup> .

الرابع أن تكون لتعريف الجنس نحو قوله تعالى : « خلق الإنسان من  
علق » العلق / ٢ . وهذه يصلح أن تخلفها ( كل ) ، إذ التقدير : خلق كل فرد ،  
بدليل صحة الاستثناء منها نحو قوله تعالى : « إن الإنسان لبق خسر إلا الذين  
آمَنُوا وعَمِلُوا الصالحات ... » « العصر ٢ ، ٣ » وقد اختلف النحاة في نيابتها

---

(١) انظر معجم الهوامع للسيوطي ٨٠١ ، ومعاني الحروف للرماني ، ٨٠

وما بعدها .

عن الضمير المضاف إليه فحوزه الكوفيون وبعض البصريين وكثير من  
التأخيرين، وخرجوا عليه قوله تعالى: «فإن الجنة هي المأوى» (البارعات / ٤)  
أي مأواه؛ وذلك لأن هذه الجملة خبر قوله «وأما من عاف مقامه...»  
(النازعات / ٤٠) فلو لم تكن (ال) في المأوى نائبة عن الضمير للزم خلو  
جملة الخبر عن ضمير مبتدأ. وجور الزمخشري نياتها عن الاسم الظاهر،  
واستشهد بقوله تعالى «وعلم آدم الأسماء كلها...» (البقرة / ٣١) قال:  
أي أسماء المسميات، فحذف المضاف إليه لكونه معلوماً مدلولاً عليه بذكر  
الأسماء؛ لأن الاسم لا بد له من مسمى، وعوض عنه اللام كقوله تعالى:  
«واشتعل الرأس شيباً...» (مريم / ٤): أي رأس فحذف المضاف وعوض  
عنه «ال»..<sup>١</sup> وقال أبو شامة نياتها عن ضمير المتكلم. قال في قوله:  
«بدأت بسم الله في العظم أولاً» إن الأصل نظم، فحذف المضاف إليه  
وهو ضمير المتكلم وعوض عنه «ال»، ومنه قول الشاعر:

غداة طلعت علماء بكر بن وائل      وطاجت صدور الخيل شطر تميم

وقول الآخر:

قالت بنات العم يا سلى وإن  
كان فقيراً معدماً قالت: وإن

أي قالت بنات عمي<sup>٢</sup>.

١، انظر شرح الماكي على القطر وحاشية يس عليه ١: ١٧٠، وهو

الموامع ١: ٨٠

٢، انظر مع الموامع للسيوطي ١: ٨٠، وحاشية يس على الماكي

١: ١٧٠: ١٧، وشواهد الشافية للخدادي: ٤٩٨، والشواهد الكبرى

للعيني على خزنة الأدب ١: ١٠٦، وحاشية الأمير على المغني ٢: ١٨

والتمويض بأل عن المضاف إليه ظاهر أو مضمرا يجيء في كل وبعض  
نحو الكل قائم والعصر جالس : أى كالم قائم وبعضهم جالس ، وقد بسطنا  
القول فيه سلفا مما يغنى عن إعادته فراجع .

هذا - وقد جاء التمويض بأل عن حرف في موضعين ، الأول : عن  
الهمزة كما في لهط الجلالة ، الله ، قال سيويه : الأصل ، إله ، فلما أدخلوا  
اللام حذفوا الهمزة ، وصارت اللام كأنها خلفتها : أى عوض<sup>(١)</sup> .

وقال الزمخشري : لما كان اسم الله جل ذكره ، ما لا شيء أدور منه على  
السنة العرب خصوصا في لغو إيمانهم التي لا يزالون يبدأون بها كلامهم مع  
تكريرهم لذكره في كل ما دق وجن ، أمورهم خففوه ضروبا من التخفيف  
وصرفوه فنوبا من التصريف ، من ذلك إله ، بعد ما حذفوا همزة إله ، وعوضوا  
حرف التعريف عنها ، جعلوه كأنه عين الهمزة وذاتها ، وكأنه بعض أحرفه  
قالوا : يا الله ، رجعوا فقالوا ، لا هم ، فحذفوا لام التعريف كما حذفوا الهمزة  
قال الأعشى :

كحلقة من أبى رباح يسمعا لا هه الكار

وقالوا : لاه أبوك ، بحذف لام التعريف ، ولام الإضافة ، وقلبوا فقالوا :  
لهى أبوك . وحذفوا من المقلوب فقالوا له أبوك ...<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر المخصص لابن سيده ١ : ١٧ ، وحجة القراءات لابن  
حاليه : ١٠٥

(٢) انظر الأحاجي للزمخشري ٩٨ ، ٩٩ ، وحروف المعاني للرماني :  
٦٦ : ٦٥ ، ولسان العرب ، لابن منظور ١ : ٣٥٩ وما بعدها .

قال سبويه ومثله ؛ أى مثل لفظة الجلالة في التعويض بأل فيه عن الهمزة  
 « أناس » فإذا أدخلت اللام قلت ؛ الناس إلا أن الناس قد يفارقه اللام ويكون  
 مسكراً ، والله تعالى لا يكون فيه ذلك ، فخرج صاهر كلام سبويه  
 على أن الناس لا يكون فيه دخول الهمزة مع اللام ، وليس كذلك ، لأن  
 اللام في « الله » تعالى حاتم من الهمزة ، وليست كذلك في الناس . . . " .

والثاني عن ياء النسب ، وذلك نحو قولهم ؛ اليهود والمجوس ، والأصل ؛  
 يهوديون ، ومجوسيون فحذف ياء النسب ، وعوضت عنها « ال » ويدل على  
 ذلك أن « يهود ومجوس » معرفتان ، قال ؛

أحار ترى ربها ههنا كنار مجوس تستعر استعرا

وقال الآخر ؛

فرت يهود وأسلمت جيرانها صمى لما فعلت يهود صمام<sup>(١)</sup>

وبعد ؛ فالتعويض بال يقع في العربية عن اسم ظاهر أو مضمّر ، ولا  
 يكون ذلك الاسم إلا مضافاً إليه ، وعن حرف وهو إما همزة كما في لفظ  
 الجلالة « الله » وكلمة « الناس » على قول فيها وذلك لحرف همزة وهو فاء في  
 الكلمتين ، إذ أصلهما « إله وأناس » أدخلت « ال » عليهما ، فحذفت الهمزة  
 منهما ، وهما لا يجتمعان . وإما ياء النسب كما في اليهود والمجوس

(١) المخصص لابن سيدة ١ : ١٧ ، والأشياء والنظائر في النحو

للسيوطي ١ : ١٢٧

(٢) معاني الحروف للرماني ٦٦ : ٦٧ تحقيق الدكتور ؛ عبد الفتاح

إسماعيل شلبي .

## التعويض بالميم

الميم حرف من الحروف الشفوية ، ومن الحروف المجهورة ، وكان التحليل يسمى الميم مطبقة : لأنه يطبق إذا لم يطر بها<sup>(١)</sup> .

وتقع في الكلام أصلية وزائدة ، والزائدة إما عوضية ، وإما غيرها ، فالعوضية إما مشددة وبعوض بها عن ( يا ) في آخر لفظ الجلالة ( اللهم ) وإنما شددت في التعويض بها هنا لينساوى العوض والمعووض عنه ( يا ) في عدد الأحرف<sup>(٢)</sup> وقد سبق أن سطت القول في ذلك مما يغني عن إعادته . وإما مفردة ، وقد جعلها سبويه في ( مفاعلة ) مصدر ( فاعل ) عوضا عن ألفه ، ومنع ذلك المبرد ، فقال : ألف ( فاعلته ) موجودة في المفاعلة ، وكيف يعوض من حرف موجود غير معدوم .

قال ابن جني : وقد ذكرنا ما في هذا ، ووجه سقوطه عن سبويه في موضع غير هذا ، يعنى في كتاب التعاقب ) وفيه أن أبا علي رد قول المبرد في الجزء الستين من ( التذكرة ) وحاصله . أن تلك الألف ذهبت ، وهذه غيرها وهي زيادة لحقت المصدر ، كما تلحق المصادر ألف الإفعال ، وباء التفعيل ، قال : لكن الألف في المفاعل بغير هاء هي ألف ( فاعلته ) للاحالة وذلك نحو . قاتلته ( مقاتلا ) ، وصاربه ( مضاربا ) قال الشاعر :

أقاتل حتى لا أرى لي مقاتلا وأججو إذا عم الجبان من الكرب  
أراد : مقاتلة .<sup>(٣)</sup>

(١) أنظر لسان العرب لابن منظور ١٤/٢٦٨ .

(٢) أنظر الخضرى على ابن عقيل ٧٥/٢ ، ١٥٥/٢ .

(٣) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١١٧٠ ، ١١٨٠ .



## التعويض بما

تكون « ما » في العربية إسما وحرما ، ولكل مواقعه ومواطنه <sup>(١)</sup> والحرفية إما عاملة ، وإما غير عاملة وهنـم إما كافة ، وإما غيرها ، ونصـير الكافة إما عوضية وإما غيرها ، والعوضـية تقع في المسائل التالية :

الأولى : التعويض بها عن كان المحذوفة في نحو قولهم : أما أنت مطلقا انطلقت ، والأصل : انطلقت لأن كنت مطلقا ، فقدم المفعول له للاحتصاص وحذف الجار وكان للاختصار ، وجى بما التعويض ، وأدعت النون للتقارب ، و « ما » هنا عملت عمل « كان » المحذوفة ورفعت الاسم ونصت الخبر عند ابن جى وأبى على <sup>(٢)</sup>

قال ابن جى : وربما جاء بعده « ألف بعد الفعل المحذوف » المرفوع والمنصوب جميعا ، في نحو قولهم . أما أنت مطلقا انطلقت معك . وتقديره لأن كنت مطلقا انطلقت معك ، وحذف الفعل ، فصار تقديره : لأن أنت مطلقا ، وكرهت مباشرة « أن » الاسم ، فزيدت « ما » فصارت عوضا عن الفعل ومصلحة للفظ ، لتزول مباشرة « الاسم » عليه بيت الكتاب :

أبا خراشة أما أنت ذانفر فإن قومي لم تأكلهم الضبيع

(١) أنظر معاني الحروف للرماني / ٨٦ : ٩١ تحقيق الدكتور عبدالفتاح اسماعيل شلي ، ومعنى اللبيب لابن هشام ٢/ ٢ : ١١ .

(٢) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ / ١٠ ، والتصريح على التوضيح ١٩٤/ ١ ، ١٩٠ وجمع الهوامع للسيوطي ١ / ١٢٢ والأشباه والنظائر للسيوطي ١ / ١٢٨ ، وحاشية الأمير ٢ / ١٥٩ والمزهر للسيوطي ١ / ٢٨٩ ، ومعاني الحروف للرماني / ١٢٩ : ١٣٠

أى لأن كنت ذانقر قويت وشدهت . . . فإن قلت ؛ بم إرتفع ونصب  
( أنت مطلقا ) قيل : بـ ( ما ) ؛ لأنها عاقبت الفعل الرفع الناصب ، فعملت  
عمله ، من الرفع والنصب ؛ وهذه طريقة أبى على ، وجلة أصحابنا من قبله في  
أن الشيء إذا عاقب الشيء رلى من الأمر ما كان المحذوف يليه ، من ذلك  
الطرو . إذا تعلق بالمحذوف ، فإنه يتضمن الضمير الذى كان فيه ، ويعمل  
ما كان يعمل ؛ من نصه الحال والطرف . . . . .<sup>١</sup> ، وقيل ؛ العمل لكان  
المحدوفة ، والصحيح لأول .

فالتعويض عما كان المحدوفة قد كثر بعد أن المصدرية الواقعة في موضع  
المفعول لأجله في كل موضع أريد فيه تعليل فعل بفعل كما في قولهم :  
أما أنت متطلعا انطلقت . . . وقد حذف كان بدون أن المصدرية كقول  
عبيد بن حصين الراعى :

أزمان قومي وإخماعة كالذى لزمت الرحالة أن تميل بميلا .

قال سيوييه : أراد أزمان كان قومي مع إخماعة ، محذوف كان التامة وأبقى  
فاعلا وهو ( قومي ) .<sup>٢</sup>

وقيل ( ما ) في ( أما أنت ذانقر ) ليت عوضا عن كان الناقصة ، بل

(١) أنظر الخصائص لابن جى ٢/٢٨٠ وما بعدها ، ومجلة المورد العراقية  
٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٧ . والأشموقي ١٠١ ، ٢٤٤ ، والتصريح على التوضيح  
١٩٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٩٩٠٢ تهمة ١٠ ، وشدوز الذهب  
١٨٥٠ .

(٢) التصريح على التوضيح ١ ، ١٩٥ ، وشرح الفاكهي على القطر ١٢٠٢

عوقش عن فعل الشرط وأداته ، إذا لا يتبعه أن يقال فخرت لكونك ذانفر  
لأن قومي لم يأكلهم الضبع ، بل المتبعه أن يقال مها تذكر أنت في حال  
كونك مذكورا بالذفر ، فإن مثلك ذونفر ؛ إذ قومي لم تأكلهم سنة الجذب  
حتى ترفع على بقومك ونفرك ، وهذا ينادى بكون أما نائية عن مها<sup>(١)</sup> .  
وعليه مكان المحذوفة تامة ، وأنت فاعلها ، وإيما وجب فصله حيث حذف  
عامله ، ومنطلقا حال .

وزعم المرد أن مارائدة لأغرض فيجوز إظهار كان مع ما نحو . أما كنت  
منطلقا انطلقت ، ورد بأن هذا كلام جرى مجرى المثل . يقال كما سمع  
ولا يغير .<sup>(٢)</sup>

الثانية : التعميض بها عن جملة الشرط في قولهم : أفعل هذا إمالا ،  
إذ الأصل : إن كنت لاتفعل غيره : حذفت الجملة ، وصارت ( ما ) عوضا  
عنها فلا يجمع بينهما . ذكره السخاوي .<sup>(٣)</sup>

ومنه قول الشاعر :

أمرعت الأرض لو أن مالا لو أن نوقالك أو حمالا  
• أو ثلة من غم إمالا •

التقدير : إن كنت لاتجدين غيرها .<sup>(٤)</sup> وجوز السكويون حذف

(١) أنظر شرح المفصل ٩٩/٢ ، وحاشية يس على الفاكمي ١٢/٢ : ١٣

(٢) همع الهوامع ١٢٢/١

(٣) الأشياء والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١٢٨ ، ومعنى اللبيب ٢ : ١٠

(٤) الأشمونى ٢ ، ٢٤٥ ، وهمع الهوامع ١ : ١٢٢ ، وشذور الذهب : ١٨٠

(كان) - أعنى فعل الشرط بلا تعويض ، فإذا قيل لك : لاتأت الأمير فإنه جائر ، حار أن تقول : أما آتية وإن ، ومنه قالت : وإن ، وجعل اللغوي ( ما ) زائدة لتأكيد ( إن ) الشرطية من غير تقدير لكان كما في قوله : وما تزين ، ود لا ، داخلة على فعل الشرط : واستحسن هذا غير واحد لأنه أقبل تكلمها ، وضعفه الروداني ، بحجة أن ما ، لاتزاد قبل الشرط المنفي لا ، وأن الجواب يحذف إلا إذا كان الشرط ماضيا لفظا أو معنى ، والشرط على زعمه مستعمل ، وحواب الشرط على كل محذوف لدلالة الفعل قبله عليه : والتقدير : فافعل هذا .<sup>(١)</sup>

فعل القول بالتعويض يكون المعوض عنه جملة كان واسمها ، و(ما) عوض عنها : ود لا ، جزم الخبر المحذوف<sup>(٢)</sup> وقيل عوض الخبر المحذوف الأمير  
٢ / ١٥٩ .

الثالثة - التعويض بما عن الاسم المجرور بالكاف كما في قول الشاعر :

وقائلة حولان فانكح فتاتهم وأكرمة الحيين خلوا كما هيا

الشاهد فيه هنا قوله : كما هيا ، والأصل : كعهدها من البكارة ، فحذف المضاف إلى الهاء ، ولما كانت الكاف لا تدخل على المضمرة المتصلة جعل مكانه المنفصل فصار ( كهي ) ، ثم زادوا ( ما ) عوضا عن المحذوف ، ومثله ( كس كما أنت ) : أي كعهدك وحالك ، ثم حذف منه وعوض كسابقه<sup>(٣)</sup> ، وذكر ابن هشام من معاني الكاف الاستعلاء ونسبه للأخفش والكوفيين ،

(١) أنظر حاشية الصان على الأشموني ١ : ٢٤٥

(٢) أنظر حاشية الدسوقي على المغني ١ : ٣١٢

(٣) أنظر حاشية الأمير ١ / ١٤١ ، وحاشية الدسوقي على المغني ١ / ١٧٧

وإذا فالمعنى المراد : كن على ما أنت : أى عليه ، حيث إن بعضهم قيل له : كيف أصبحت فقال : كخير : أى على خير ، ... وللحويين في هذا المثال أغريب غير ما تقدم فأرجع إليها<sup>(١)</sup> .

الرابعة : التعويض بها عن الفاعل في الأفعال : قلنا وكثر ما ، وطلما ، وبعضهم جعل منها ( قصر ما ) ، وقد تقدم الكلام على ذلك في الفصل الأول ، وقيل ( ما ) ليست عوضاً فيها ، بل كاهة عن عمل الرفع ، وعة ذلك شمس رب ، ولا يدخل إلا على جملة فعلية صرح بفعليتها كقوله :

قلنا يبرح اللبيب إلى ما يورث المجد داعياً أو محباً

فأما قول المزار :

صددت فأطولت الصدود وقلنا وصال على طول الصدود يدوم

فقال سيبويه : ضرورة ، ووجه ذلك أن هذه الأفعال حقها ، أن يليها الفعل صريحاً ، والشاعر أولاهها فعلاً مقدراً ، وإن ( وصال ) مرتفع يدوم محذوفاً مفسراً بالمذكور ، أو أن الشاعر قدم الفاعل ، ورده ابن السيد بأن البصريين لا يجيزون تقديم الفاعل في شعر ولاثر ، أو أن الشاعر قد أناب الجملة الاسمية عن الفعلية كقول الشاعر :

• مهلا نفس ليلى شقيعها •

(١) انظر معنى اللبيب لابن هشام ١ / ١٥٢ ، وخزانة الأدب للبغدادى

على القول بأن نفس مبتدأ ، وشفيع خبره ، وقيل غير ذلك <sup>(١)</sup> .

الخامسة : التعويض بها عن المضاف إليه ، وذلك في ( حيثما وإذا ما )  
فقد جىء بها عوضاً عن إضافتهما إلى الجملة ، ذكره ابن جني <sup>(٢)</sup> وقيل ( ما )  
الرائدة بعد الظرف كافة عن عمل الجر فيها بعدها كقول الشاعر :

أعلاقة أم الوليد بعد ما أفنان رأسك كالثغام المخلص

وقبل ( ما ) مصدرية ، وهو الظاهر : لأن فيه إبقاء ( بعد ) على أصلها  
من الإضافة ولأنها لو لم تكن مضافة لنونت ، وكقول الشاعر :

بينما نحن بالآراك مما إذا أتى راكب على جملة

وقيل ( ما ) زائدة وبين مضافة إلى الجملة . . . <sup>(٣)</sup> .

ومثل الطرود في ذلك ( أي ) إذا اتصلت بها ( ما ) نحو ( أيما ) وذلك  
عوضاً عن المضاف إليه ، قال أبو موسى الجزولي : إن ( ما ) اللاحقة لأي  
الشرطية عوض من المضاف إليه المحذوف الذي تطلبه من جهة المعنى ،  
ورد ذلك أبو حيان لأنه لو كانت عوضاً لم تجتمع مع الإضافة في قوله تعالى  
: أيما الأجدين قضيت . . . القصص : ٢٨ : لأنه لا يجتمع العوض  
والمعوض منه ، بل الصواب أنها زائدة مجرد التوكيد ، ولذلك لم تلزم ،  
ولو كانت عوضاً للزم <sup>(٤)</sup>

(١) أنظر معنى اللبيب ٢ / ٧ : ٨ ، وشرح الكافية للرصي ٢٤٥ . ٢ ، ٣٩٠

(٢) الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ : ١٢٩

(٣) أنظر معنى اللبيب لابن هشام ٢ : ١٠ ، ودرة الغواصي للحريري : ٨٤

(٤) أنظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤

وقال ابن كيسان : ( ما ) في موضع خفض بإضافة ( أى ) إليها ، وهى نكرة « والأجلين » بدل منها ، وكذلك في قوله « فيها رحمة من الله » ، أى رحمة بدل من ( ما ) ، وهذا من ابن كيسان تلطف حيث كان لا يجعل شيئا زائدا في القرآن ، ويخرج له وجها يخرج به من الزيادة<sup>(١)</sup>

هذا وقد جعل بعضهم ( ما ) في نحو : أفعل ذلك آثرا ما عوضا : قال ثعلب : أى أول شيء .

قال أبو علي : أفعل آثرا ، فإيهنا زائدة لازمة فيما ذكره سيوريه . وقال غيره : أفعله آثرا ، فالازمة للأول للموضع المعاقب للفعل : وهى لازمة هنا للتأكيد الذى يقتضى آثرا له على وجه من الوجوه : وصارت تقوم مقام هذا الكلام ، ولو قال : أفعله آثرا : لتوجه فيه أن يكون آثرا له الوجه الذى ذكرته لك : فكان يورهم هذا المعنى ، فإذا قال : أفعله الإيهام : كما أنه لو قال : آثرا له على وجه من الوجوه : زال الإيهام : فإيهنا قد أفادت هذا المعنى : وإن أشبهت التأكيد ، وهى لإزالة الإيهام : بخلاف المعنى المقصود .<sup>(٢)</sup>

(١) تفسير القرطبي ٢٧٩/١٣ .

(٢) أنظر المختص لاين سيدة ٦٣/١٣/٤ .

## التعويض بأما عن فعل الشرط وأداته

يعوض بأما عن فعل الشرط وأداته في نحو قولهم . أما زيد فنطلق ،  
إذ الأصل . إن أردت معرفة حال زيد : فزيد منطلق حذف أداة الشرط ؛  
وفعل الشرط : وأبىء ، أما ، فبأن ذلك : ولا بدّ ، أما ، من جملة ؛  
ودحلول الفاء على تالي تاليها : كما في المثال ، والأصل أن يقال . أما فزيد  
منطلق ، فتجعل الفاء في صدر الجواب : كما هي مع غير ، أما ، من أدوات  
الشرط ؛ ولكن خولف هذا الأصل مع (أما) فراراً من قبجه ؛ لكونه في  
صورة معطوف بلام معطوف عليه ؛ ففصلوا بين ، أما ، والفاء بجزء من  
الجواب وهو واحد من ستة ؛ أحدها المبتدأ ؛ كما في المثال ؛ والثاني الخبر .. إلخ

قال ابن مالك .

أما كمها يك من شيء وفا لتو تنوها وجوبا ألما

وهذه ألما ؛ لا تحذف من الكلام إلا في حالين

الأول : أن تكون قد دخلت على قول محذوف استغناء عنه بالمقول  
كما في قوله تعالى : وهما الذين أسودت وجوههم أكفرتم بعد إيمانكم ،  
التقدير : فيقال لهم ، أكفرتم ، بعد إيمانكم ، فحذف القول مع الفاء استغناء  
عنه بالمقول وهو ، أكفرتم ، وهذا كثير في العربية .

الثاني : في ضرورة الشعر كقول الشاعر :

فأما اقتال لاقتال لديكم ولكن سيرا في عراض المواكب



والأصل فلا قتال . فحذف الفاء ضرورة<sup>(١)</sup>

قال المبرد : أما المفتوحة فإن فيها معنى المجازاة . وذلك : أما زيد  
فله درهم . وأما زيد فأعطه درهما . فالتقدير : مها يكن من شيء فأعط زيد  
درهما . فلزمت الفاء الجواب . لمسا فيه من معنى الجزاء . وهو كلام معناه  
التقديم والتأخير . ألا ترى أنك تقول : أما زيد فأصرب . فإن قدمت الفعل  
لم يجهز لأن «أما» في معنى : مها يكن من شيء . فهذا لا يتصل به فعل . وإنما  
حد الفعل أن يكون بعد الفاء ولكنك تقدم الاسم ليسد مسد المحذوف  
الذي هذا معناه ويعمل فيه ما بعده .

وجملة هذا الباب أن الكلام بعد «أما» على حاله قبل أن تدخل .  
إلا أنه لا بد من الفاء . لأنها جواب الجزاء . ألا تراه قال عز وجل : «وأما  
ثمود فهديناهم» فصلت / ١٧ : كقولك : ثمود هديناهم . ومن رأى أن يقول :  
زيدا صرته نصب بهذا فقال : أما زيداً فأصربه . وقال : «فأما اليتيم فلا تقهر  
الضحى / ٩ فعلى هذا فقس هذا الباب<sup>(٢)</sup>

---

(١) أنظر التصريح على التوضيح ٢/٢٦٢ . وجمع الهوامع للسيوطي

(٢) المقترض لأبي العباس المبرد ٣/٢٧ تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق

## التعويض بالنون

أولا التعويض بالنون في آخر المثني وجمع المذكر السالم عن حذف تنوين مفرديهما نحو : هذان مسلمان ، وهؤلاء مسلمون ، إذ حق كل اسم أن يسكن منونا سواء أكان تنوينه ظاهرا كما في الأسماء المصروفة ، أو مقدرا كما في الأسماء المنوعة من الصرف ، أما ما أشبه الحرف من الأسماء فلا تنوين فيه ، ولا يقال : إن النون في المثني وجمع المذكر السالم حلت محل المعوض عنه وهو التنوين ، بل في غير مكانه ، إذ محل التنوين في المفردات يعتقب حرف الإعراب وهو الميم من ( مسلم ) وأما النون في المثني والجمع فلم تكن بعدها ، بل بعد علامة الإعراب وهي الألف أو الياء في المثني ، والواو أو الياء في جمع المذكر ، وعليه فلم تقع النون موقع التنوين لوقوعها بعد علامة الإعراب فيها ، وأما تنوين المفرد فقد حذف عند إرادته تثنيته أو جمعه لالتقائه ساكنا مع علامتي إعراب المثني والجمع ، وقد رسم العوض وهو النون في المثني وجمع المذكر السالم ( حطبا ) دون المعوض عنه وهو تنوين المفرد ، وذلك لأمرين :

أحدهما . أن النون حرف جلد يتحمل الحركة والتنوين ليس كذلك .  
ثانيهما : أن حركة النون للتخلص من التقاء الساكنين والغالب كسرهما في المثني وفتحها في جمع المذكر ، وبسدر العكس ، ولو سكنت على الأصل للزم منه التقاء الساكنين في غير الوقف الأمر الذي يقتضى حذف أولهما لكونه حرف مد ، وعليه يذهب لتمييز بين المفرد وغيره من المثني والجمع ولو حذف النون لالتقاء الساكنين على غير القياس كان انتقاصا لما لزم أن يكون حيث العرب تستقبح أن تحذف شيئا دون أن تعوض عنه .

( م ٨ - التعويض )

ثانيا : التعويض بالتثوين :

١ - تعريض تثوين العوض ٢ - العرض منه ٣ - ما يدخله

٤ - أقسامه ٥ - حذفه

تعريفه :

هو اللاحق لنحو ( جوار ، وكل وبعض ، وإذ ، وغيرها مما استكشف عنه هذه الدراسة ، وذلك عوضا عن حرف أو مفرد ، أو جملة أو جمل )

الغرض منه :

يؤتى بتثوين العوض جبرا لما حذف من حروف بعض الكلمات ، أو إيجازا إلى ما حذف من المفردات أو الجمل قصدا إلى التخفيف تارة ، وإلى الإيجاز أخرى فالتخفيف في نحو جوار وغواش ، والتثوين فيهما أتى به لتخفيف اللفظ بحذف حرف العلة منهما ، وهو الباء لثقل الضمة والكسرة عليه ، والتعويض عنه بالتثوين ، وأما الإيجاز في نحو بعض وكل ، إذا قطعنا عن الإضافة مثل قوله تعالى : « وكل أنوء داخرين » وقوله « فضلنا بعضهم على بعض » وكذلك ( إذ ) في نحو قوله تعالى : « وأنتم حينئذ تنظرون » وقوله : « يومئذ تحلت أخبارها » في بعض وكل جرى به للإيجاز بحذف المضاف إليه ، كما يكون المضاف إليه جملة أو جمل فتحذف ، ثم يعرض عنها بالتثوين اللاحق لفظ ( إذ ) .

ما يدخله العوض :

يدخل تثوين العوض على المشهور الأسماء المنوعة من الصرف المعتلة أو آخرها جمعا كانت بجوار وغواش ، أو مفردة كأعيم ويعيل تصغير

(أعني ويعلی) وبعض وكل كما أسلفت فحو قوله تعالى : وكلا ضربنا له الأمثال وقوله : مضى بهم على نعتهم ولم ينطقوا (إذ) ، وعلى غير المشهور الأعداد من ثلاثة إلى عشرة إذا وردت منونة ، فإن تنوينها - كما يبدو لي - يكون عوضا عن تمييزها ؛ وهو المضاي إلى المحذوف وذلك حيث استعملت هذه الأعداد في الكلام العربي مصافة بكثرة ؛ ومنونة على قصة ؛ وكلا الاستعمالين ورد في القرآن الكريم في قوله تعالى : من لم يجد فصيام ثلاثة أيام في الحج وسبعة إذا رجعتم تلك عشرة كاملة . . . الآية / ١٩٦ فثلاثة استعملت مصافة على الأصل ؛ وعشرة استعملت منونة ؛ وتنوينها عوض عن المضاي إلى المحذوف ؛ والتفسير : وسبعة أيام إذا رجعتم بدليل أيام السابقة ؛ ومش هذه الآية في ورود الاستعمالين قوله تعالى : والذين يتوفون منكم ويذرون أزواجا يتربصن بأنفسهن أربعة أشهر وعشرا . . . الآية / ٢٣٤ أي بعشرة أيام ؛ وإما ذكرت العشرة في هذه الآية مع أن المحدود مفردة مذكر ؛ وذلك - بيانا - لوجه من وجه استعمال العدد عند حذف المحدود ؛ فالعدد ( أربعة ) استعمل مصافا إلى الأشهر ، والعدد ( عشرا ) استعمل غير مضاي استعمال عنه بعوضه وهو التنوين .

وقيل : المراد عشرة أيام مع الليالي ؛ لأن اليوم قاسم لليل عند العرب حيث لا يعتد بدخول الشم إلا برؤية الهلال ، ولا يكون ذلك إلا ليلا ، لهذا جرى اللفظ : ( عشرا ) على الليالي قصدا هذكر ، ومن هنا جرت العادة في التواريخ بالليالي ، ويقال : خمس حلون ، وخمس بقين . . . الخ<sup>(١)</sup> .

كما يدح تنوين العوض له ؛ قد ، عوضا عن الجملة الفعلية المحذوفة بعده كقول الشاعر :

أهد الترحل غير أن ركانا      لا تزل رجائنا وكأن قد

(١) انظر المختص لابن سيده جلد ٧ ص ٧٤٥ ص ١١٥ ، ١١٦

والتقدير وكأن قد زالت وهذه الجملة المقدرة دلت عليها الجملة السابقة  
« لما نزل ، لحذفت وعوض عنها بالتنوين في « قد » .

كما يحتمل عندى أن يكون التنوين اللاحق « قبل » ، وبعد « (١) » عند  
قطعهما عن الإضافة عوضاً عن المضاف إليه المحذوف كذلك كما في قول  
الشاعر :-

فساع لى الشراب وكنت قدلا أكاد أغص بالماء الخيم  
ونحو قولنا جئت من قبل ، ومن بعد تنوين « قبل » ، وبعد « ، والتنوين  
فيهما يحتمل عندى أن يكون عوضاً عن المضاف إليه المحذوف حيث كثر  
استعمالهما في اللسان العربى مضافتين ولذلك يجد حذف التنوين منهما لا يكون  
إلا عند نية إضافتهما لفظاً أو معنى كما في قول الشاعر :-

ومن قبل نادى كل مولى قرابة فما عطفت مولى عليه العواطف  
فالتنوين قد حذف من لفظ « قبل » ، وبقيت كسرة الإعراب حيث قصد  
لفظ المضاف إليه وكذلك الضمة فيهما عند الباء دون تنوين ، إنما هي ضمة  
تحمل معنى الإضافة كما أنها حركة بناء ومن ذلك قوله تعالى : « لله الأمر من  
قبل ومن بعد » الروم : ٤ في قراءة الجمهور بالبناء على الضم .

#### أقسام تنوين العرض :

ينقسم هذا التنوين في جملته بالنسبة للعرض منه إلى ثلاثة أقسام :-

الأول : أن يقع التنوين عوضاً عن حرف ، ولا يخلو هذا الحرف

---

(١) انظر ضرائر الشعر للقرارد القيروانى : ٢٠٨ تهمة : ١

المعوض عنه بالتثوين من أن يكون رائداً أو أصلاً ، أما الزائد ففي نحو  
جندل مراداً به الجمع ، جنادل ، فحذف الألف من الجمع ثم عوض عنها بالتثوين  
في المفرد وهذا القول لأن مالك وفيه نظر<sup>(١)</sup>

وأما الحرف الأصلي الذي حذف ، وعوض عنه بالتثوين ففي نحو  
جوار ، وغواش ، في حالة الرفع والجر بناء على تقديم الإعلال على منع  
الصرف حيث كان متعلقاً بجوهر الكلمة ، ومنع الصرف حال من أحوالها  
بعد تمامها ، فالتثوين بهما عوض عن الياء المحذوفة رفعاً وجرّاً لأن الأصل  
في جوار ، رفعاً وجرّاً ، جوارى ، أو جوارى ، بالياء والتثوين في  
الحالين استثقلت الصمة والكسرة على الياء فحذفت لالتقاء الساكنين ومن  
المعلوم أن هذا التثوين تنوين التمكين وهو المسمى تنوين الصرف وقد تقرر  
أن المحذوف لعل كالثابت ، والياء حذفت لعل صرفية ؛ ثم يقال ، وجدت  
صيغة مفتحة الجمع الأقصى تقديرها وهي لا تجامع تنوين الصرف ؛ فحذف  
التثوين بسبب ذلك فصار جوار ، بدون تنوين ؛ فحذف أن تشيع الكسرة  
فتولد الياء وترجع بعد حذفها ويحصل الثقل بعد رجوعها ؛ فأتى بالتثوين  
عوضاً عنها وبهذا يكون التثوين الموجود في جوار ، بعد حذف الياء تنوين  
العوض وذلك المعوض حرف وهو الياء ؛ أما التثوين لأصلي الموجود قبل  
الحذف في جوارى ، فهو تنوين الصرف وقد رآل بتثوين العوض ومن  
هنا يجد نوعين من التثوين تعاقباً على لهظ جوارى ، ثم طارداً أحدهما  
الآخر .

---

(١) هذا ما قاله ابن مالك والذي يظهر خلافه ؛ وهو أن التثوين في  
جندل ، تنوين الصرف ؛ دليل جره بالكسرة على خلاف جر الجمع ؛ وليس  
فهاب الألف التي هي علم الجمع كذهاب الياء من نحو جوار ، ؛ وبهذا لا يكون  
التثوين في جندل ، للعوض .

ولهذا هو الراجح عند النحاة لأن سبب الإعلال قوى، وهو الثقل الظاهر في الكلمة قبل حذف الحرف من «جوارى»، أو «جوارى»، أما منع الصرف فسببه ضعيف لأن المشابهة للمعل وهي غير ظاهرة ومما سببه قوى أرجح مما سببه ضعيف<sup>(١)</sup>.

وقد اعتمد هذا الفريق القائل بأن التنوين في «جوارى»، و«عواش»، عوض عن حركة فيما ذهب إليه بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال في لغة من أثبت الياء حال الجر مفتوحة فأصل «جوارى»، (جوارى)، (جوارى) رفعاً ونصباً، لا تنوين استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم أتى بالتنوين عوضاً عنها ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين، وكذا يقال في حالة الجر، وإلا كانت الفتحة في حالة الجر ثقبلة لئلا يتأخر عن ثقل وهو الكسرة وعلى هذا يكون التنوين عوضاً عن حركة وإما عوض عنها ليتوصل به إلى حذف الياء الموجبة للثقل في الكلمة، والمراد بالحركة هنا الضمة حال الرفع، والفتحة النائدة عن الكسرة حال الجر وقيل على هذا الرأي وهو تقديم منع الصرف على الإعلال إن التنوين عوض عن حرف أيضاً إذ يقال: استثقلت الضمة على الياء فحذفت ثم وجد في آخره مزيد ثقل لسكونه ياء مكسوراً ما قبلها، وقد أعل مع (أل) والإضافة في الرفع والجر بتقدير إعرابه استثقالا، فإذا حلا من (ال)

---

(١) حاشية العطار على الأزهري / ٢٠. تصرف والتطبيقات العربية لأحمد نجاشي ١٤. وذهب البعض ومنهم المبرد والزجاجي إلى أن التنوين في نحو (جوارى وعواش) عوض عن حركة بناء على تقديم منع الصرف على الإعلال وفيه نظر (الخصائص ١ / ١٧١) وحاشية الشيخ أبي النجاشي على شرح خالد الأزهري لمن الأجرومية ص ١٣ والأحاجي للزمخشري / ٩٧ وما بعدها، والأشبه والنظار للسيوطي / ١ / ١٢٥، وحاشية الخضرى ٢ / ١٠١.

والإضافة تطرق إليه التعبير ، وأمكن فيه التعويض ، فحذف بحذف الياء ، ثم عوض عنها التنوين لئلا يكون في اللفظ إحلال بالصيغة<sup>(١)</sup> .

الثاني : أن يكون عوضا عن مفرد :

أما التنوين الواقع عوضا عن مفرد فقد اشتهر في كتب النحو بأنه اللاحق ( بعضا وكلا ) إذا قطعنا عن الإضافة نحو قوله تعالى : « قل كل يعمل على شاكلته » الإسراء ٨٤ ، وقوله « ورفع بعضكم فوق بعض درجات » الأنعام ١٦٥ التقدير - والله أعلم - كل إسأل ، ورفع بعضكم فوق بعضكم فحذف المضاف إليه أتى بالتنوين عوضا عنه .

وقيل إن تنوين ( بعض وكل ) ليس تنوين عوض وإنما هو تنوين الصرف يزول عند الإضافة ويوجد عنه ، عدهما<sup>(٢)</sup> .

قال الزمخشري : والأولى أن يقال : ليس «موص عن المحذوف» وإنما هو التنوين الذي كان يستحقه الاسم قبل الإضافة ، والإضافة كانت مانعة من إدخال التنوين عليه ، فلما زال المانع وهو الإضافة رجع إلى ما كان عليه من دخول التنوين عليه<sup>(٣)</sup> .

وقيل لا مخالفة في الحقيقة بين المذهبين ؛ لأن تنوينهما عوض عن المضاف إليه دون شك إلا أنه تنوين صرف لأن مدحوله معرب بخلاف تنوين

(١) مراتب النحويين / ١٣ ت ، ٢ ، في الكتاب ٥٨ / ٢ ، وخزانة الأدب للبغدادى ١ / ١٤٤ وما بعدها والتصريح على التوضيح ١ / ٣٤ ، وشرح أبي الحسن الأشمقى ١ / ٣٥ .

(٢) انظر حاشية يس على العاكهى ١ / ٢١

(٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٠



وإذ، فإن تنوينه عوض لا غير لكونه ظرفاً مبنياً<sup>(١)</sup>. والصحيح أن تنوين (بعض، وكل) تنوين عوض.

وعما ورد فيه التنوين عوضاً عن مفرد لفظ (أى) الشرطية نحو قولهم :  
أيا تضرب أصرب، أى أى رجل تضرب أضرب، فحذف المضاف إليه  
(رجل) وعوض عنه التنوين فى «أى»، ومنه قوله تعالى : «أيا ما تدعوا له  
الاسماء الحسنى...» الإسراء : ١١٠. فالأسماء شرط مفعول ثانٍ لعمل  
الشرط، وهو «تدعوا»، لأنه بمعنى : تسموا - كما فى البيضاوى - وحذف  
مفعوله الأول، وتنوين «أى»، عوض عن المضاف إليه : أى اسم تسموه،  
وما صلة لتأكيد الإيهام فى «أى...»<sup>(٢)</sup>. وفى «ما» فى «أيا ما» قولان :  
الأول : أنها للتأكيد كما تقدم، والثانى أنها شرطية، يجمع بينهما تأكيداً،  
كما جمع بين حرفى الجر للتأكيد، وحسنه اختلاف اللفظ كقول الشاعر :

• فأصبحن لا يسألننى عن بابه •

ويؤيد هذا ما قرأ به طلحة بن مصرف «أيا من تدعوا إليه»، وقيل :  
«من»، تحتل الزيادة على رأى الكسائى، وأن تكون شرطية، وقد جمع  
بينهما تأكيداً لما تقدم<sup>(٣)</sup>.

(١) انظر بس على الفاكهى ٢١٠.

(٢) انظر ابن عقيل على الخضرى ١ : ١٦٥، وحاشية الخضرى ٢ : ١٢١،  
والأشياء والنظائر فى النحو للسيوطى ١ : ١٢٠، وحاشية الجمل على الجلالين

٢ : ٦٥٥

(٣) انظر حاشية الجمل على الجلالين ٢ : ٥٥

الثالث . أن يكون التنوين عوضاً عن جملة أو جمل .

هذا التنوين المأى به عوضاً عن جملة<sup>(١)</sup> أو جمل وهو اللاحق للفظ « إذ » خاصة .

وقد اختلف في التنوين هنا كما اختلف في تنوين « بعض » ، وكل « ، » ، والذي عليه جمهور السحابة أنه عوض عن جملة أو جمل .

وذهب الأحفش إلى أنه تنوين تمكين ناء على ما ذهب إليه من أن « إذ » محروقة بالإضافة وأن كسرتها كسرة إعراب ، والذي حملة على ذلك جعله ناءها ناشئاً عن إصافتها إلى الجملة فلما زالت من اللفظ صارت معربة<sup>(٢)</sup> . ويرد هذا بالآتي :

١ - ملارمة ( إذ ) للناء اشبهها الحرف في الافتقار إلى جملة .

٢ - شبهها الحرف في الوضع .

٣ - كسرها دون مقتضى في نحو : وأنت إذ صحيح .

٤ - تقرير ثبوت الساء لإذال ( إذ ) ولا علة له إلا كونه مصافاً إلى مبني ، وقد قالوا : يومئذاً ، يفتح الدال منونا ولو كان معرباً لم يجوز فتحه ؛ لأنه مضاف إليه ، ودل على أنه بني على الكسر تارة لأنه الأصل في التخلص من التقاء الساكنين وعلى المتع مرة للتخفيف<sup>(٣)</sup> . وهذا يتضح أن تنوين ( إذ )

(١) يس على الماكهي ٢١ / ١ ، وحاشية الصبان على الأشموني ٣١ / ١

والتصريح على التوضيح ٣٤ / ١

(٢) انظر الخصائص ٢ / ٣١٥

(٣) انظر التصريح على التوضيح ١ : ٣٤ وما بعدها وحاشية يس عليه .

والفصل لابن يعيش ٩ : ٢٠ وما بعدها . وحاشية يس على الفاكهي ١ : ٢١

هو ص وهو الأصح، وما ورد فيه التعويض عن جملة فنحو قوله تعالى: «يومئذ يفرح المؤمنون، فتوين إذ عوض جملة المضاف إليه المحذوف، إذ التقدير: «يومئذ غلبت الروم يفرح المؤمنون، لحذفت جملة (غابت الروم) وعوض منها التوين، وأما العوض عن جمل فنحو قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها، فالمحذوف هنا ثلاث جمل وقد عوض عنها بالتوين، وقد أجاز بعضهم أن يكون التوين عوض عن بعض جملة نحو: «والعيش متقلب إذ ذاك أفنانا».

أى: إذ ذاك كان كذلك.

وما لحقة التوين عوضا عن جملة لفظ (أوان) في قول أبي زيد الطائي:  
طلبوا صلحنا ولات أوان  
فأجنا أن ليس حين لقاء

«كسرة نون (أوان) ليست كسرة إعراب، بل هي إما كسرة ساء، وإما كسرة التخلص من التقاء الساكنين، وهذا تنوين، ليس تنوين التثنية الذى يكون في آخر الاسم المتمكن، ولكنه إما تنوين العوض الذى يلحق نحو (إذ) عند حذف الجملة التى تضاف (إذ) إليها كما في قوله تعالى: «يومئذ تحدث أخبارها، الرلولة / ٤»، وإما تنوين الضرورة الذى يلحق بعض المبنيات وأصل الكلام على الأول. ولات أوان طلبوا صلحنا فأوان مضاف، والجملة المعلىة مضافة إليه، لحذفت هذه الجملة، ثم بنى أوان إما على السكون كما هو الأصل في المبنيات، وإما على الكسر أشبهه في الورد بزال ثم أتى بالتوين عوضا عن الجملة المحذوفة...» (١).

(١) انظر شذور الذهب ٢٠١: ٢٠٢ تحقيق محي الدين عبد الحميد، وجملة المورد العراقية ٣٣٣ المسألة: ٤٦، والمفصل للزحشرى: ٣٢٩، وشرح المفصل لابن يعيش ٩: ٣٢ وما بعدها. والخصائص لابن جنى ٢: ٢٧٧.

## التعويض بالهاء

تأتي الهاء المفردة في العربية على حمسة أوجه :

أحدها : أن تكون صميراً للعائب وتستعمل في موضع الجر والنصب نحو قوله : قال له صاحبه وهو يحاوره ، المكف / ٣٧

الثاني : أن تكون حرفاً للغيبة ، وهي هاء في (إياه) فالتحقيق أنها حرف لمجرد معنى الغيبة ، وأن الضمير (إيا) وحدها .

الثالث : هاء السكت وهي اللاحقة لبيان حركة أو حرف نحو : (ماهيه) ونحو : وهاهنا وأريدها ، وأصلها أن يوقف عليها : وربما وصلت بنية الوقف .

الرابع : المددلة من همزة الاستفهام كقول الشاعر :

وإن صواحبه مقل هذا الذي منح المودة غيرنا وجعنا

أراد ، أدا الذي ؛ والتحقيق أن لاتعد هذه لأنها ليست بأصلية على أن بعضهم رعم أن الأصل : هذا خدفت الألف .

الخامس : هاء التأنيث نحو : رحة في الوقف ؛ وهو قول الكوفيين ؛ زعموا أنها لأصل ؛ وأن التاء في الوصل بدل منها ؛ وعكس ذلك البصريون والتحقيق أن لاتعد ؛ ولو قلنا بقول الكوفيين لأنها جزء كلمة ' ' .

السادس : أن تكون عوضاً عن ياء المتكلم في النداء في نحو : يا أبتاه ويا أمته ؛ ويا خالتاه ؛ وإنما يلزمون هذه الهاء في النداء إذا أضفت إلى نفسك

لخاصة ، كما هم جعلوها عوضاً من حذف الياء وأرادوا أن لا يخلوا بالاسم عين اجتماع فيه حذف الياء ، وأهم يكادون يقولون : يا أماء ، ويا أماء ، وصار هذا محتملاً عندهم لما يدخل النداء من التغير والحذف ، فأرادوا أن يعوضوا هذين الحرفين ، كما قالوا : « أبتق » لما حذفوا العين ، جعلوا الياء عوضاً ، فلما ألحقوا الهاء في دأبه وأمه ، صيروها بمنزلة الهاء التي تلزم الاسم في كل موضع ...<sup>(١)</sup>

وأما دها ، فقد جاءت في العربية على ثلاثة أوجه :

أحدها : أن تكون اسماً لفعل ، وممها : حد ، ويحوز مدد ألفها نحو هاء للمذكر وهاء للمؤنث ، وتستعمل بمدودة الألف أو مقصودتها بكاف الخطاب ومدونها ...<sup>(٢)</sup> .

الثالث : أن تكون ضميراً للمؤنث فتستعمل بحرورة الموضع ومنصوبته نحو قوله : فألهما غورها وتقواها ، شمس / ٨

الثالث : أن تكون للتنبيه فتدخل على أربعة أشياء :

دأ ، الإشارة غير المختصة بالبعيد نحو : هذا ...

دب ، ضمير الرفع المحر عنه باسم الإشارة نحو : ها أنتم أولاء ، آل عمران ١١٩ ؛ وقيل إنما كانت داخلة على اسم الإشارة فقدمت ؛ فرد بنحو دها أنتم هؤلاء ، فأجيب بأنها أعيدت توكيداً<sup>(٣)</sup> .

(١) النحصر لابن سيده / ١٧١/١٣ : ١٧٢ ، ٢٢٨

(٢) انظر معاني الحروف للرماني / ٩٢ ، ومعنى اللبيب ٢٧/٢

(٣) انظر المرجعين السابقين ثم شرح السكاكية للرضي ٣/٣٨٠ : ٣٨١

ج - الثالث نعت (أى) فى النداء نحو : يا أيها الرجل ، وهى فى هذا واجبة للتنبيه على أنه المقصود بالنداء ، قيل : والتعويض عما تضاف إليه (أى) ويجوز فى (ها) ما حذف ألها وضم هاها إتباعا فى لغة بنى أسد نحو قوله تعالى : يا أيه المؤمنون - أيه الثقلان - أيه الساحر ، بضم الهاء فى الوصل (١).

قال ابن يعيش (ها) للتنبيه فى يا أيها الرجل زيدا لارمة عوضا عما حذف منها ، والذي حذف منها الإضافة فى قولك : أى الرجلين . . . (٢).

وقال سيبويه : وأما الألف والهاء اللتان لحقتا أيا ، توكيذا ، فكأنك كررت يا ، مرتين ، إذا قلت : يا أيها ، وصار الاسم تنديها ، هذا كلامه وهو حسن جدا .

وقد وقع عليه الزمخشري فقال : وكلمة التنبيه المقحمة بين الصفة وموصوفها ، لعائدة تبين معاصرة حروف النداء ومكاتفته تأكيد معناه ، ووقعها عوضا عما يستحقه : أى من الإضافة (٣).

هذا - ويظهر لنا بما تقدم هنا وفى غيره أن يا ، قد كثر معها التعويض فى الأحوال التالية :

١ - يلحقها التنوين عوضا عن المضاف إليه ، وذلك إذا قطعت عن الإضافة نحو : أيا تضرب أضرب ، وأيا تكرم أكرم . . . الخ .

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٢/٢٨ ، والأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، وحاشية الخضرى ٢/٧٧

(٢) انظر الأشباه والنظائر ١/١٢٦

(٣) انظر البرهان فى علوم القرآن لبدن الدين الزركشى ٢/١٥٤

(ب) وتلحقها ( ما ) عوضاً عن المضاف إليه في باب الشرط نحو قوله تعالى : « أيا ما تدعو له الأسماء الحسنى » وقد تقدم بيان ذلك في تبيين العوض .

(ج) وتلحقها « ها » التثنية في باب النداء عوضاً عن المضاف إليه نحو : يا أيها الرجل ، وقد استوفينا الكلام على كل ، وبالله التوفيق .

الرابع : التعويض - « ها » عن الواو في القسم نحو قولهم : إى ها الله ذا ، ومعنى « إى » نعم ، وقولهم : ها الله معناه والله ، وجعل « ها » عوضاً عن الواو ، ولا يجب - وز أن يقال : ها والله ذا . . . وليس ذهاب الواو في الله كذهابها من قولهم : الله لأفعلن ، لأن قولهم : الله لأفعلن حذف الواو استخفافاً ، ولم يدخل ما يكون عوضاً عن الواو ، ويجوز أن تدخل عليها الواو .

واختلفوا في معنى الكلام فقال الخليل : قولهم : دا هو المحبوف عليه كأنه إى والله للأمر وهذا ، كما تقول : إى والله زيد قائم وحذف الأمر لكثرة استعمالهم هذا في كلامهم . وقدم « ها » كما قدم « ها هو ذا » وقال زهير :

تعلن ها لعمر والله ذا قسماً      فأقصد بذرعك ونظر أين تسلك

أراد : تعلن هذا قسماً ، ومعنى تعلن : اعلن . وقال الأحمش : قولهم : « ذا » ليس المحبوف عليه ، إنما هو المحبوف به ، وهو من جملة القسم ، والدليل على ذلك أنهم قد يأتون بعده بجواب قسم والجواب هو المحبوف عليه ، فيقولون : ها الله ذا لقد كان كذا وكذا ، كأنهم قالوا : والله هذا قسمي لقد كان كذا وكذا ، فقبل للمحتج بهذا ، إذا كان الأمر كما قلت فما وجه دخول « ذا قسمي » ، وقد حصل القسم بقوله : والله ، وهو المقسم به ،

فقال : ذا قسمي ، عبارة عن قوله : والله وتفسيره ، وكان المبرد يرجح قول الأحفش ، ويحيز قول الخليل ، ومن ذلك قولهم . الله ليفعلن ، صارت ألف الاستمهام هنا بدلا بمزة (ها) ألا ترى أنك لا تقول : أو الله ، كما لا تقول . ها والله ، فصارت ألف الاستمهام و (ها) تعاقبان واو القسم ، ومنها التعويض بقطع همزة الوصل في الله عن واو القسم ، نحو

أما الله لتفعلن . بقطع ألف الوصل في اسم الله والألف قبل الفاء للاستمهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل في اسم الله عوضا عن الواو ولو جاء بالواو سقطت ألف الوصل .

وقال : أم والله ، وإنما يكون هذا إذا قال قائل لأخر ، أعت دارك ؟ فقال له . نعم ، فقال السائل أما لله لقد كان ذلك فالألف للاستمهام ، والفاء للعطف ، وقطع ألف الوصل للعوض ، ولو أدخل الفاء من غير استمهام لجاز أن تقول : فأنت لقد كان ذلك ، إذا لم تستفهم ، وهذه المواضع الثلاثة التي ذكرناها تسقط واو القسم فيها ، لا ووص كما وصها ، ولا تسقط في غير ذلك<sup>(١)</sup>

وقد لحص ذلك ابن القواس في شرح 'لذرة' فقال : قد عوضوا عن الواو في القسم ثلاثة أحرف : ها التنييه ، وألف الاستفهام ، وقطع همزة الوصل فجروا بها لبيانها عنها بدليل امتناع الجمع بين هذه الأحرف وبنيتها<sup>(٢)</sup> .

(١) انظر المختص لاس سبده ١١٠/١٣/٤ ، وضرائر الشعر للقيرواني ٢٢٧ تميشه ١/ ، والكتاب لسيبويه ٢ ، ١٦٧ والأشباه والنظائر ١٩٩٠ . والمفصل للرخشري ٣٤٤ ، وشرحه لابن يعيش ٩٣٠٩ وما بعدها وشرح الكافية للارصبي ٢ ، ٢٤ ، ٣٨ ، ومعنى اللبيب ٢٨٠٢

(٢) الأشباه والنظائر ١ ، ١٣٠



## التعويض بلا أو ما

التعويض بلا أو ما عن الفعل في نحو : لولا ريد لا كرمتك ،  
أو لو ما زيد لا كرمتك .

قال الكوفيون : أصلها : « لو » والفعل والتقدير : لو لم يمنعني زيد من  
إكرامك لا كرمتك ، إلا أنهم حذفوا الفعل تخفيفاً ، وزادوا « لا » عوضاً  
مصار بمنزلة حرف واحد ، وصار هذا بمنزلة قولك : أما أنت منطلقاً ،  
فحذفوا الفعل ، ورادوا « أما » عوضاً عن الفعل ، والذي يدل على أنه  
عوض أنهم لا يجمعون بينها وبين الفعل لئلا يجمع بين العوض  
والمعوض عنه<sup>(١)</sup>

---

(١) الأشباه والنظائر ١/٢٥٠ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٨/١٤٦ .

## التعويض بالياء

قال صاحب المغنى الياء المردة تأتي على ثلاثة أوجه ، وذلك أنها تكون

ضميراً للمؤنثة نحو : تقومين ، وقومى

وقال الأخفش والمأزني : هى حرف تأنيث ، والماعل مستقر ، وحرف

إنكار نحو : أزيدنيه ، وحرف قدكار نحو قدى . . . والصواب أن لا يعدا ،

كما لا تعد ياء التصغير ، وياء المضارعة ، وياء الإطلاق ، وياء الإشباع ونحوهن

لأن أجزاء الكلمات ، لا كلمات<sup>(١)</sup>

وكلام ابن هشام خلا عن التصريح بالياء العوصية ، وإن اشتمل عليها

في الحذف ، والتعويض بالياء كثير في البيان العربى .

قال أبو حيان . لكن باب تعويض الياء واسع جداً ، لأنه يجوز

دخولها في كل ما حذف منه شيء غير باب ( اغيزى ) وأما تعويض الهاء

فمصور على ما ذكر . وأكثر ما يكون تعويض الهاء من ياء النسب المحذوفة

كأشعنى وأشاعنة وأزرقى وأزارقة ومهلى ومهالة .<sup>(٢)</sup>

وفد أظهرت هذه الدراسة مواطن التعويض بالياء ، فجاءت على النحو

التالى .

أ - التعويض بالياء عن الكسرة قبل ياء المنكلم في لغة هذين نحو : هذا

(١) معنى اللبيب لابن هشام ٤١/٢ .

(٢) الأسماء والنظائر ١١٩/١ ، والخصائص لابن جنى ٣٠١/٢

(م ٩ - التعويض)

فتى ، وأخاف هوى ، وذلك إذا كان المضاف إلى الياء اسما مقصورا ، قال أبو ذؤيب الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

والقياس في لغة جمهور العرب ( هوى ) لكن هذيل تقلب الألف ياء وتدغم الياء في الياء ، وهذه الياء عوض عن الكسرة التي يستحقها ما قبل الياء ، فهو عما ناب فيه حرف عر حركة في غير باب الإعراب ، وعلى لغة هذيل قرأ الجحدري قوله تعالى : فمن تبع هدى . . . . . الآية / ٣٨ ، قال السحاس : وعلة هذه اللغة عند التحليل وسنويه : أن سيل ياء الإصافة أن يكسر ما قبلها ، فلما لم يحز أن تتحرك الألف أبدلت ياء ، وأدغمت (١) .

وقال أبو الفتح : هذه لغة فاشية في هذيل وغيرهم ، أن يقلبوا الألف من آخر المقصور إذا أصيف إلى ياء المتكلم ياء قال الهذلي :

سبقوا هوى وأعنفوا لهوام فتحرموا ولكل جنب مصرع

وروينا عن قطرب قول المنخل اليشكري :

يطوف في عك في معد ويطم بالصملة في قضا  
فإن لم تنأدا لي من عكب فلا أرويتا أدا حديا

قال لي أبو علي : وجه قلب هذه الألف ، لوقوع ياء ضمير المتكلم بعدها ، لأنه موصع ينكسر فيه الصحيح نحو : هذا غلامي ، ورأيت صاحب ، فلما لم يتمكنوا من كسر الألف قلبوها ياء ، فقالوا : هذه عصي . وهذا فتى ، أي : عصاى وفتاى ، وشبهوا ذلك بقولك : مررت بالريدين ، لما لم يتمكنوا من

(١) انظر حاشية الخضرى ٢ / ٢١ ، وتفسير الإمام القرطبي ١ / ٢٢٩

كسر الألف للجر قلبوها ياء ، ولا يحوز على هذا أن تقلب ألف التثنية لهذه  
الياء فتقول : هذان غلامى ؛ لما فيه من روائ علم الرفع ، ولو كانت ألف عوا  
ومحورها علما للرفع لم يحزوها عصى<sup>(١)</sup> .

ب - التعويض الياء في صيغة منتهى الجموع وذلك بزيادة الياء قبل الآخر  
عوضا عن المحذوف أصلا من المفرد ، بأن كان خماسى الأصول كهرردق  
وسفرجل ، فتقول : فراريد أو فراريق وسفاريح ، بزيادة الياء عوضا عن  
حذف الحرف الخامس الذى يستحيل معه الجمع . أم رأيدا على أصول المفرد ،  
بأن كان ثلاثيا مزيدا ، كمنطلق ومستدع فتقول : مطاليق ومداعى ، قالباء فى  
مطاليق عوض من النور فى منطلق ، وفى مداعى عوض من السس والباء .  
أم أصلا ومزيدا ، بأن كان خماسى الأصول مزيدا فيه كقعثرى ، فتقول :  
قاعير ، ومحل جوار التعويض بالياء ما لم يكن محلها مشعولا بياء أخرى  
تقتضيها صيغة الجمع ؛ إما لأنها كانت موجودة بذاتها فى المفرد ، كإهجيرى ،  
ولغزى ، فتقول : أهاجر ولعاجر ، وإما لأنها قدت عن ألف المفرد نحو :  
أحر نجام ، فتقول : حراجيم . أو واوه ، نحو : حيتور فتقول حناعير<sup>(٢)</sup> .  
قالباء فيها ليست عوضية وإنما منقلبة عن حرف كان موجودا فى المفرد ، وقد  
اقتضت الصنعة اللغوية قلبه إلى الياء تخفيها وإصلاحا للفظ .

هذا - وقد قلبتس ياء الإشباع فى نحو الصيارف . فيظن أنها عوض

(١) المحتسب لابن جنى ١ : ٧١ تحقيق الدكتور : عبد الفتاح شلبي

وآخرين .

(٢) أطر نصريف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوى : ٢٣١ : ٢٣٢ .  
والأشباه والنظائر : ١٩ ، والخصائص ٢ : ٢٠١ ، ٢٠٢ ، والكتاب

لسيويه ٢ : ١٣٨

وليس كذلك قال ابن جني : ومن إشباع الكسرة ومطلما ، ما جاء عنهم من  
الصياريف والمطافيل والجللا عيد ، فأما ياء مطاليق ومطيليق فهو من  
النون المحذوفة ، وليست مطلا .

قال أبو النجم :

حتى تراعت في النعاج الخدال منها المطافيل وغير المطفل  
وأجود من ذلك قول الهذلي :

وإن حديثا منك لو تبدليه جنى النحل في ألبان عوذ مطافل  
وكذلك قول الآخر :

... الخضر الجلا عيد .

وإنما هي الجلا ععد ، جمع حلعد ، وهو الشديد " . وفهم من كلام  
ابن جني أن الياء في مطافيل وجلا عيد كسرة مطولة . أي حرف إشباع جنى .  
به لإقامة الوزن ، وهنا لما أطلعت فيه يد الشعراء دون غيرهم ، وليست تلك  
الياء عوضية .

وما قيل من جواز زيادة الياء في تكسير الأسماء السابقة يقال كذلك في  
تصغيرها نحو سفيرج ومرير يد في تصغير سفرجل وفرديق والياء في التصغير  
زيت عوضا عن الحرف الخامس المحذوف .

قال سيبويه : وإذا حقرت محرفس ومكردس ، قلت - جريفس  
وكريدس ، وإن شئت عوضت قلت : جريفس وكريدس ، حذفتم الميم ،

لأنها ريدت على لأربعة ، ولو لم تحذفها لم يكن التحقير على مثال فمعييل ، ولا فمعييل ، وكانت أولى بالحذف ؛ لأنها زائدة . . . وإن حذرت : بريراها ، قلت : بريرد ، تحذف الزوائد حتى يصير على مثال فمعييل ، فإن قلت : بريرد عوضا جاز " وقالوا . وليس كل هذا النحو يجوز لنا فيه التعويض ، ولكن نقول كما قالت العرب .

قال ابن يعيش : أنت مخير في التعويض وتركه فيما حذف منه شيء سواء أكان المحذوف أصلا أو رائدا . . . . . فالتعويض خير لما لحقه من الإيهام بالحذف مع الوفاء ببناء المصغر وعدم الخروج عنه ، وترك التعويض جائز ؛ لأن الحذف ؛ إما كان لضرب من التحفيف ، وفي التعويض نقص لهذا الغرض ، هذا إذا لم يكن المثال على فمعييل ، فأنت تعوض من المحذوف ، فيصير على مثابه ، فأما إذا كان المثال بعد الحذف على مثال ( فمعييل ) فلا سبيل إلى التعويض ؛ لأنه يخرج عن أبنية التصغير ، وذلك نحو قولك : في تحقير ( عيطموس ) . وهي من النساء ثامة الخلق ، وكذلك من الإبل ( عطيميس ) ، وفي ( عيسجور ) وهي من التوق العسبة ( عسيجير ) ، وذلك لأن الواو والياء فيهما زائدتان ، والاسم بهما على ستة أحرف ، فلو حذرت الواو لمك حذف الياء أيضا ؛ لأنه يبقى على خمسة أحرف ، وليس الرابع حرف مد ، فحذف الأول وهو الياء ؛ إذ لا يلزم حذف الواو ؛ لأنه يصير كجرموق وجرعيق ، وإذا صار بعد الحذف على مثال فمعييل ، لم يكن إلى التعويض سبيل ؛ لأنه يخرج به عن أبنية التصغير " .

(١) انظر الكتاب لسيبويه ٢ : ١٣٨ ، والمفصل للزمخشري : ٢٠٠

(٢) شرح المفصل لابن يعيش ٥ : ١٣٢ ، ثم انظر المقتضب لليرد

٢ : ٢٤٩ تحقيق الأستاذ : محمد عبد الخالق عصيمه ، وسائر كتب النحو في

ج - التعويض بالياء عن العين المحذوفة من كلمة ( أيتق ) على أحد قولين  
 لسيبويه<sup>(١)</sup> وذلك أن أصحها : أوتق ، فحذفت الواو وهي العين ، وعوضت  
 بها ياء ، فصارت ( أيتق ) على وزن ( أيعل ) ، والثاني : أن الواو قلبت إلى  
 ما قبل الياء ، فصارت في التقدير : أوتق ، ثم أبدلت الواو ياء ، لأنها كما  
 أعدت بالقلب ، كذلك أعدت بالإبدال . ، فصارت ( أيتق ) على وزن  
 أيعل<sup>(٢)</sup> .

وبعد . فهذه باقية من أنواع العوض في لغتنا الخالدة قدمتها منسقة موصلة ،  
 عسى أن يفيد منها أهل البحث والدرس في العربية ، وهناك باقات أخر متفرقات  
 سأصرف انظر عن بعضها حتى تنضج وتستوى على سوقها آملا أن تسقل  
 بجزء آخر يردى هذا الذي قدمت ، وهنا أقدم بعضها الآخر نعمة للعائدة ،  
 واستكمالاً للقصد ، وإليك بيانها على النحو التالي :

أ - التعويض باستعمال الضمير المنفصل مكان المتصل نحو قول أمية :

بالوارث الباعث الأموات قد ضمنت

ليأهم الأرض في دهر الدهارير

والأصل قد ضمنتهم ، فاستعمل المنفصل موضع المتصل ، وكذلك قد  
 يستعمل المتصل موضع المنفصل فيما أنشده القراء :

فما نبلى إذا ما كنت جارتنا ألا يجاورنا إلاك ديار

والأصل إلا أنت فاستعمل الضمير المتصل موضع المنفصل .

(١) الكتاب لسبويه ٢ : ١٢٩ ، ١٣٣ ، والأشياء والنظائر ١ : ١٠٩

(٢) انظر الخصائص لابن جني ٢ : ٧٥ : ٧٦ ، ٢٨٩

يقول ابن جني : بين قلت : زعمت أن المتصل أثر في نفوسهم من المتفصل ، وقد ترى إلى كثرة استعمال المتفصل موضع المتصل ، وقلة استعمال المتصل موضع المتفصل ، فملا دلالتك ذلك على خلاف مذهبك ؟ \*

قيل : لما كانوا متى قدروا على المتصل لم يأتوا مكانه بالمتصل ، غلب حكم المتصل ، فلما كان كذلك عوضوا منه أن جاءوا في بعض المواضع بالمتصل في موضع المتصل ، كما قلبوا الياء إلى الواو في نحو ( الشروي والعتوي ) لكثرة دخول الياء على الواو في اللغة . ( انظر الخصائص ١ / ٣٠٧ ، ٢ / ١٩٤ ، ١٩٥ ) .

ب - التمريض متعدى فعل من غلبة أفعل لها على التعدى :

ذلك أن الكثير في اللغة أن من إذا كان لارما ودخلت عليه همزة التعدية صار : متعديا إلى معمول واحد نحو قام زيد ، وأقمته ، وقعد بكر وأقعدته ... إلخ ... غير أن ضربا من اللغة جاءت فيه هذه القضية معكوسة مخالفة ، فتجد ( فعل ) فيها متعديا ، وأفعل غير متعد وذلك نحو قولهم : أجتل الظلم ، وجفاته الريح ، وأشقى العير إذا رفع رأسه وشقته ، وأنزف البئر إذا ذهب ماؤها ونزقها ... إلخ .

قال ابن جني . وعلة ذلك - عدى - أنه جعل تعدى فعلت ، وجهود أفعلت كالعوض ( لفعلت ) من غاية ( أفعلت ) لها على التعدى ، نحو : جلس وأجلسه ... كما جعل قلب الياء واوا في التقوى والرعى والثوى والعتوى عوضا للواو من كثرة دخول الياء عليها ( انظر الخصائص ١ / ٨٧ ، ٣٠٧ ، ٢ / ٢١٥ ، ٢٣١ )

ج - التمريض بإعتلال العين من صحتها على خلاف الكثير في اللغة كما في آية وعاية والقياس تصحيح العين وإعتلال اللام إذ كما حرق علة فيقال :



آية وغاية كالضوأة والحسوة إلا أنهم عكسوا ذلك شذوذاً ، قال ابن جني :  
وكان فيه ضريمان التعويض لكثرة إعتلال اللام مع صحة العين إذ كانت أحد  
الحرفين . ( انظر الخصائص ٤٨٦/٢ )

د - التعويض بحروف اللين في القافية عن حرف متحرك أو رنة حرف  
متحرك حذف من آخر البيت في أتم أبيات ذلك البحر كـ ثلاث الطويل ،  
وثاني البسيط والكامل . الخصائص ٢٣٤/١

هـ - التعويض بالميم في أول ( مفعول ومفعول ) من غلة زيادة المفعول  
على أول الجزء ، إذ الأصل في زيادة الأفعال أن تكون أوائلها مثل أحرف  
المضارعة وحروف الريادة في أولها مثل تقدم واستقدم . إلح والأصل  
في زيادة الأسماء أن تكون أوائلها بدلالة اجتماع ثلاث زوائد في آخر  
نحو : عنقيدان ( الذي الفحاش ) ، والخذيان ( هو الكثير الشر ) ، أما زيادة  
الميم في أول مفعول ، ومفعول ، ومفعول ، فإنها لما جاءت لمعي  
ضارعت حروف الممارعة فقدمت ، وجعل ذلك عوضاً من غلة زيادة الفعل  
على أول الجزء ، كما جعل قلب الياء واوا في ( التقوى والبقوى ) عوضاً من  
كثرة دخول لواو على الياء . الخصائص ٢٣٦/١

و - التعويض بجواب القسم عن الخبر المحذوف :

قال ابن جني . وما يميزه القياس - غير أن لم يرد به الاستعمال - خبر  
( التعمير ولا يمين ) من قولهم : لعمرك لأقوم ، ولا يمين والله لأنطقن .  
فإنه إن مبتدأ آن محذوف الخبرين ، وأصلها - لو خرج جبراهما - لعمرك  
ما أقسم به لأقوم ، ولا يمين الله ما أحلف به لأنطقن ، فحذف الخبران ،  
وصار طول الكلام بجواب القسم عوضاً من الخبر . الخصائص ٣٩٣/١

ر - التعويض بجمع خبر ، كل ، المتقطعة عن الإضافة عن المضاف إليه المحذوف ، ودلت نحو قوله تعالى ، « وكل أتوه د ح ر ي » ، الحمل / ٨٧ ، وقوله : « كل له قاتون » ، لقرة / ١١٦

وقد استطعنا ذلك من جى فى الخصائص بأمرين : الحمل على معنى « كل » ؛ لأن معاها جمع ولفظها مفرد ، أو بالتعويض عن المضاف إليه المحذوف . قال . وكأنه من عليه هنا : ( أى على المعنى ) لأن كلا فيه غير مضافة ، ولما لم تضاف إلى جماعة عوض من ذلك ذكر الجماعة فى الخبر ، ألا ترى أنه لو قال : وكل له قات لم يكن فيه له فى الجمع التثنية ولما قال : « وكلهم آتية يوم القيامة وردا » ، مريم ، ٩٥ وجاء لفظ الجماعة مصافا إليها استغنى به عن ذكر الجماعة فى الخبر (١)

وحكم عود الصمير على كل حكم لإحصار عنها فكما يخبر عنها بالمفرد مراعاة للفظها يعود الصمير عليها مفردا للغة نفسها نحو : كل حصر ، ويعود عليها جمعا كالخبر مراعاة للمعنى نحو : كل حضروا .

قال ابن مالك وغيره من النحاة : إن الإفراد على اللفظ ، والجمع على المعنى ، وهذا يدل على أنهم قدروا المضاف إليه المحذوف فى الموضعين جمعا ، فتارة روعى كما لو صرح به ، وقارة روعى لفظ كل . (٢)

ح - التعويض بالمضاف إليه عن عوض آخر محذوف وهو التاء : كفا

(١) انظر الخصائص لاس جى ٣ / ٢٢٠ ، ٢٢٦ ، وتاج العروس للزبيدي

(٢) انظر التاج للزبيدي ١٠٠ / ٨

قوله تعالى : « رجال لا تملئهم تجارة ولا بيع عن ذكر الله وإقام الصلاة ،  
التور / ٢٧ ، وأنت تقول : أفتنه إقامة ، وإذا قلت : إقام الصلاة ، حذفت  
التاء وبصير المضاف إليه عوضا منها ، وقد كانت عوضا عن أحمد أفي  
( إقوام ) ، ونظير ذلك في سورة الأنبياء . . . فعل الخيرات وإقام الصلاة )  
وقد شاع كون المضاف إليه بسدلا من التنوين ، والآب واللام : أي  
عوضا عنها .<sup>(١)</sup>

وبهذا يكون قد انتهينا من مسائل التعويض والله المستعان

---

(١) انظر إعراب القرآن المنسوب إلى الزجاج تحقيق إبراهيم الأبياري

الباب الثالث

أثر التعويض

في

اللغة



## أثر التعويض في اللغة

لم تكن اللغة العربية في مآنها المختلفة ، وطواهرها المتنوعة مبنية على الارتجال ، أو مؤسسة على صروب من الاعتباط - كما يترتب به بعض الجملة - بل تراها بنيت على قواعد واصحات وأسس على أصول بينات ، يحس هذه أو تلك من له ذوق فيها ، أو ملكة لماسة تدريها ، ومن هنا نجد الحركات لها دلالات ، والحروف لها إشارات ، والألفاظ أو الحاصل لها إيماءات ومفهرمات ، إذ لا يخلو مسمى فيها من معنى ، ولا يتجرد شيء منها عن فائدة .

وقد آن لنا أن نجنى لقارننا ثمرات الذي قدمناه من مسائل التعويض ، كما يريد فيه أو يقره ، أو يصلح به من منطقته إن لم يكن له به علم ، أو يستثمره في صنعته اللغوية إن كان ذا نظر أو بيان ، وهذه الثمرات مفصلة على النحو التالي :

أولاً : ثبت بالبحث والدراسة أن التعويض أعم من النجاة والاستغناء والتفسير والإبدال في اللغة ، فالتعويض يصح أن يقال على جميعها ، ولا يصح أن يقال شيء منها عليه ، ويؤكد صحة ما ادعيناها قول النحاة في إعراب الأسماء الخمسة بالحروف ، إن هذه الحروف مائة عن الحركات تارة ، وعوض منها أخرى نحو : هذا أبوك وأخوك ، ورأيت أمك وأخاك ، ومررت بأبيك وأخيك ، قال ابن يعيش فهذه الأسماء المحتلة وهي : أحوك وأبوك وأخوك وفوك وهنوك وذو مال ، .. إذا أضيفت إلى غير ضمير المتكلم كان ردها بالواو ، ونصبها بالآلف وجرها بالياء . وإنما أعربت هذه الأسماء بالحروف كالعوض من حذف لاماتها (١) . هذا على أحد الآراء في إعرابها عند النحاة ،

(١) انظر شرح المعصل لابن يعيش ١/١٠٦ ، والأشباه والنظائر في النحو

وقد ذهب سيويه إلى أن إعرابها بالحركات المقدرة على الحروف ، بإعرابها  
كإعراب المقصور<sup>(١)</sup> . . . وبما صرح فيه القول بالنيابة أو العوض نيابة المضاف  
عن حرف الجر في خفض المضاف إليه ، قال ابن يعيش : الخفض بالمضاف  
إليه بالحرف المقدر الذي هو اللام أو (من) ، وحسن حذفه نيابة المضاف  
عنه ، وصيرورته عوضاً منه في اللفظ وليس بمنزلة في العمل ، قال ونظير  
ذلك واورد ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل برز المقدرة ، لأن الواو  
حرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض ، وإنما هي ماثبة في اللفظ عن  
رب<sup>(٢)</sup> .

كما زواج التعويض الاستغناء في قولهم : أنت ظالم إن فعلت ، حذف  
جواب الشرط ، وجعلت الجملة المقدمة فيه عوضاً من المحذوف ، ولا يجوز  
جعل الجملة المذكورة هي الجواب ؛ لأن جواب الشرط لا يتقدم عليه . . .  
ومن ذلك أيضاً جعلهم جواب القسم عوضاً عن خبر المستدأ في نحو : لعمر ك  
لأفعلن ، وجواب لولا في نحو . لولا زيد لقمتم ، فوجب حذف الخبر  
فيهما للتعويض عنه بجواب القسم ولولا ، وهم لا يجمعون بين العوض  
والمعوض عنه<sup>(٣)</sup> .

كما يمكن لنا القول بأن جواب الشرط في الأولى ، والخبر في الثانية  
والثالثة قد حذفوا استغناء عن الأول بالجملة المقدمة ، وعن الثاني بجواب القسم  
في الثانية ، وبجواب لولا في الثالثة ، أو أنها حذفوا لوجود الدليل عليهما ، إذ

(١) انظر شرح الكافية للرصى ٢٧/١

(٢) الأشباه والنظائر ١٢٧/١

(٣) انظر الأشباه والنظائر ١٢٩/١

من سليقة العرب أن لا يحذف شيء من الكلام إلا لدلّل يدل عليه ؛ خبنة أن يصبح الكلام العربي ضرباً من الإلغاز أو نوعاً من الغيب .

هذا . وقد قال النحاة في (ال) المعرفة في لغة حمير في نحو : أمّ غلام وامرئجل ، إنها بدل أو عوض من لام التعريف ، ومن ذلك الحديث : ليس من أمير المؤمنين في أمّسفر : أي ليس من المر الصيام في السفر<sup>(١)</sup> .

ومن هنا يتبين لنا أن التعويض يقال في عبارات الشجاعة على كثير من الطواهر النحوية كالبابة والاستغناء والإبدال والتفسير كما في نحو : زيداً صرته وإنما يجب حذف الفعل الناصب زيداً لأن العامل في ضميره عوض عنه أو تفسير له ، وهم لا يجمعون بين المصغر والمضمر كما لا يجمعون بين الموض والمموض عنه ؛ لهذا قد حذت إلى هذه الدراسة اللطيفة في لغتنا الجميلة .

ثانياً : كشف بعض الأسرار اللغوية التي لولا التعويض ما عرفت وذلك في أساليب قد خالفت في طاهرها المقاييس النحوية ، هذه الأسرار نجسها لنا الأمور التالية :

(١) محبة نداء لهط الجلالة نحو : يا الله ، أو يا الله ، بقطع الهمزة أو وصلها بعد حرف النداء (يا) وهذا ما أقرته النحاة مع لهط الجلالة فقط لا بالقياس بل بالسماع المتواتر ، ومن هنا نجد القياس في نداء لهط الجلالة مرفوضاً ، وهذا المسألة مما غلب فيها السماع على القياس قال ابن مالك .

وحذف (ال) ذي إلى تناد أو تصف . . . أوجب . . .

وقال .

وما صطار خص جمع يا وأل إلامع الله وعكّي الجمل

(١) انظر الشواهد الكبرى للعيني على الخزانة ١/٢٢٢ ، ٢٢٤



وبيان ذلك أن الممنوع في القياس هو نداء ما فيه ( ال ) المعرفة نحو :  
الرجل ، الغلام ، لأن ( ال ) هذه لا تجامع ( يا ) في اللسان العربي ، إذ  
( حرف النداء ) يفيد التعريف وال ( ال ) في الرجل كدنت ، وهم لا يجمعون  
معرفين على معرف واحد . أما إذ كانت ( ال ) عوضية فإنه يجوز محامتها  
حرف النداء كما هو الشأن في نداء لفظ الجلالة وعليه فلا تعاقب ( ال )  
العوضية حرف النداء ، لأنها لا تفيد التعريف حقيقة . وإن إقادته في  
الظاهر .

( ب ) صحة دخول الألف والسلام على بعض وكل ، إذ ( ال ) الداخلة  
عليهما ليست للتعريف في الحقيقة والواقع ، وإنما تعرييهما بالإضافة كما ذهب  
إليه جمهور البصريين ، وإنما ( ال ) هذه عوضية : أي عوض عن المضاف  
إليه المحذوف كما يتضح من قولنا : حضر المعص ، واستيقظ الكل ، والتقرير :  
حضر بعضهم ، واستيقظ كلهم ، فحذف المضاف إليه ، وعوض عنه بال ( ال )  
الأول ، كما يحذف ويموص عنه التووين في الآخر نحو : كل قائم ، المحذوف  
المضاف إليه وعوض عنه التووين ، ومن ثم يبدو لنا أن استعمال كل وبعض  
في اللغة ثلاثة : أن تضافا ، وأن تدخنا عليهما ( ال ) عوضية وأن تقطعا  
عن الإضافة . وقد سبق أن شرحنا ذلك شرحا وافيا في مسائل التعويض  
بالألف واللام

( ج ) بيان تصرف العرب بالجمع تعويضا به ، فقد ورد التعويض بجمع  
المؤنث السالم ، وجمع المذكر السالم .

أما التعويض بجمع المؤنث السالم فقد وقع عوضا عن تكسير الأسماء  
العجمية حيث استعصى على العرب تكسيرها نحو بجل و بجلات ، و سرادق  
و سرادقات و سبابط و ساعات . إل .

وأسماء الأجناس المذكورة نحو مكروب ومكروبات ، ومقام ومقامات ،

وأسماء الشم رنجو : شمعان وشمعانات وشوال وشوالات ... إلخ وكان  
القياس ألا تجمع هذه الأسماء جمع مؤنث سالما ، وإنما خراف فيها القياس  
فجمعت بالآلاف والتاء تمويضا لها عن تكسيرها<sup>(١)</sup> .

وحكم هذا النوع من المذكر المجموع بالآلاف والتاء أن يذكر في باب  
العدد لاهاء كالمؤنث فيقال : كذبت ثلاث سحلات ، وبذبت ثلاث حمامات ؛  
لأن الاعتقاد في باب العدد باللفظ لا بالمعنى ، وأجاز بعضهم أن تلحق الهاء  
في عدده اعتبارا بمعنى واحد لا بلفظ جمعه فيقال : ثلاثة سحلات وخمسة  
حمامات ... إلخ لأن واحدها : سحلا وحمام ، وكلاهما مذكر ، كما يقال :  
ثلاثة طلحات ، وخمسة حمراء ، ولعل جواز تذكير عدد الأعجميات غير  
الأعلام ، وتأنيثه من قبيل قولهم : أعجمي فالتب به ما شئت ، لذا ترى  
العرب تقول : في إبراهيم إبراهيم ، وفي إسماعيل إسماعيلين بإبدال الميم في  
الأول واللام في الثاني نونا ، وبوضع ذلك ما قالوه في جبرين فقد وردت  
فيه لغات كثيرة جبرائيل وجبرل وجبرائين ... إلخ .

وأما التعويض بجمع المذكر السالم فقد رز في الأشياء التالية :

( ١ ) التعويض بجمع المذكر السالم عن المضاف إليه كما في نجو : جاء  
القوم أجمعون ، والأصل جاء القوم جميعهم فحذف المضاف إليه وعوض  
عنه بهذا الجمع . قال ابن يعيش ، إذا قلت : رأيت القوم أجمعين ، كان في  
تقدير . رأيت القوم جميعهم ، وكان يجب أن تقول : جاء القوم كلهم أجمعهم  
أكتهم أجمعهم ، فحذفوا المضاف إليه ، وعوضوا من ذلك الجمع بالواو

(١) انظر درة المواضع للحري / ٢٥٨ ، ٢٥٩

والنون ، فصارت الكلمة بذلك يراد بها المضاف والمضاف إليه ولهذا لم يحرك على نكرة ، وصار ذلك كجمعهم أرضا على أرضين عوضا عن تاء التأنيث<sup>(١)</sup> .

(ب) التعويض بالواو والنون عن المحذوف كان مذكورا ، أو مقدرا ، فالأول نحو : سمون وقاوس وعرون ، والثاني : أرضون جمع أرض ، وفي اللسان : الواو في أرضه ن عوض من الهاء المحذوفة المقدرة ، وفتحوا الراء في الجمع ليدخل الكلمة ضرب من التكسير استيحاشا من أن يوفروا لمط التصحيح ، ليعلموا أن أرضا بما كان سمي له لو جمع بالالف والتاء أن تفتح راءه فيقال أرضات<sup>(٢)</sup> . وإما جعلوا الجمع بالواو والنون عوضا عن المحذوف منها وهو حرف تأنيث<sup>(٣)</sup> .

وقال ابن «لاح في المغنى» سمعت ألعاطا بمجموعة جمع التصحيح جبرا لها لما دخلها من الوهن محذوف لام أو تاء تأنيث أو إدغام ، قالوا سنة وسنون ، وأرض وأرضون وحررة وحرون ، وهذا يتوقف على السماع لا بحال للقياس فيه ، وقد غيروا نية بعضه إشعارا بعدم أصابته في هذا الجمع ، وكسروا أول سنين ، وكسروا وضما أول ثمين وكري ، وقيل إن جمعها ليس عوضا عن تاء التأنيث ، بل لأنها عديم جارية بحرى من يعقل ، وقد كثر التعويض من محذوف اللام لقوة طلب الكلمة للامها الذي هو من سحها ، ولم يوجد

(١) انظر الأشباه والنظائر ١ / ١٢

(٢) تاج العروس للزبيدي ٣ / ٥

(٣) انظر لأحاجي للزمخشري : ١٠١ ، وشواهد الشامية للبغدادي : ١٠٠

التعويض في محذوف التاء إلا في أرض ليسكون الزائد في قوة الأصل في  
المراعاة والطلب<sup>(١)</sup>

ثالثا : يعمل العوض عمل المعوض منه :

احتمل الحاجة في ذلك اختلافًا كبيرًا وحلاصة ما قالوه في عمل العوض  
مذهبان :

الأول : لآبي علي الفارسي وكثير من البصريين ، وثعلب من الكوفيين  
كما في نحو قولهم : أما أنت منطلقا : فقلت : أنت منطلقا : وقد نقل أبو الفتح عن أبي علي  
أن دأما ، الخالعة عن كان عاملة في الجرمين عمل ما حلفت : وحجته أن دأما  
لما بات في اللفظ ثابت العمل ، وزعم أنه مذهب سيويه<sup>(٢)</sup> .

قال ابن جني : فإن قلت : هم ارتفع واقتصب ( أنت منطلقا ) ؟ قيل :  
ب ( ما ) لأنها طابت الفعل الرفع الناصب ، فعملت عمله من الرفع والنصب  
وهذه طريقة أبي علي وجدة أصحابنا من قبله في أن الشيء إذا عاقب الشيء  
ولى من الأمر ما كان المحذوف يليه . . .<sup>(٣)</sup>

وقد ذهب هذا المذهب ابن سيده في المختص ، فأعمل ( ها ) التنبيه في  
لفظ الجلالة ( الله ) لكونها عوضا من واو القسم ولا يمكن الجمع بينهما .

(١) الأشباه والنظائر ١/١٢٦ ، ودرة الغواص : ٦٥ : والمزهر للسيوطي

١٧٤/٢

(٢) إحرار السعد بإيجار الوعد للشيخ إسماعيل بن غنيم الجوهري ٤٠: ٣٩

(٣) الخصائص لابن جني ٢/٢٨١ .

ومثل العوض في عمله همل المعروض عنه البديل كذلك نحو قوله : تالله  
لا كيدن أصنامكم ، والتاء عملت الجر في لفظ الجلالة مع أنها بدل من بدل<sup>(١)</sup>

وعلى هذا المذهب جعل سيوييه نصب المضارع بعد حتى بها لا بأن  
المضمرة حيث قال في بعض ألفاظه حتى الناصبة للفعل<sup>(٢)</sup> . يعنى في نحو قولنا :  
اتق الله حتى يدخلك الجنة .

قال ابن جنى : فإذا سمع هذا من يضعف نظره اعتدتها في جملة الحروف  
الناصبة للمعل ، وإنما النصب بعدها بأن مضمرة ، وإنما جاز أن يتسمع  
بذلك من حيث كان الفعل بعدها منصوبا بحرف لا يذكر معها فصارت في  
اللفظ كالحذف له ، والعوض منه ، وإنما هي في الحقيقة جارة لاناصة<sup>(٣)</sup>

والنصب بحتى نفسها مذهب الكوفيين ، وما ذلك إلا لأنها عوض عن  
ناصب وهو « أن » .

هذا - وقد أكثر سيوييه من قوله : إن حتى حرف من حروف الجر ،  
وهذا ماى لكونها ناصبة للمعل بعدها ، من حيث كانت عوامل الأسماء  
للتبشير الأفعال ، فضلا عن أن تعمل فيها .

وقد استقر من كلام سيوييه في غير مكان ذكر عدة الحروف الناصبة  
للفعل ، وليست فيها حتى فعلم بذلك ، وينصه عليه في غير هذا الموضع أن

---

(١) المخصص لابن سيده ١١٣/١٣/٤ ثم أظر حروف المعاني للرومانى  
٤٠/ وخزانة الأدب للقدادى ١/ ٣٨ : ٢٩ .

(٢) الكتاب ٤١٣/١ ، ٢٠٤/٢ .

(٣) الخصائص ٢٦٠/٣ : ٢٦١ .

( أن ) مضمرة عنده بعد حتى كما تصعر مع اللام الجارة في نحو قوله سبحانه  
 « ليفقر لك الله » ونحو ذلك .

قال ابن جني : ووجه القول في الجمع بين القولين بالتأويل ، أن الفعل  
 لما انتصب بعد حتى ، ولم تظهر هناك ( أن ) وصارت حتى عوضا منها ونائبة  
 عنها سبب النصب إلى « حتى » ، وإن كان في الحقيقة لـ « أن »<sup>(١)</sup> .

وعن رأي هذا المذهب أبو العباس ثعلب كما في قوله جران العود  
 وبلدة ليس بها أنيس إلا البعاصير وإلا العيس

قال : الجر بالواو التي هي عوض من « رب »<sup>(٢)</sup> وقد رأى ذلك  
 الكوفيون ، والمرد من البصريين .

الثاني : أن العوض لا يعمل عمل المعوض ، بل العمل في ذلك كله للمعوض  
 منه المحذوف سواء كان ذلك المحذوف فعلا نحو : أم أنت مطلقا نطلقنا  
 فالرفع والنصب في « أنت مطلقا » لـ « كان » المحذوفه ، وليس لـ « ما »  
 التي هي عوض منها ، أو حرفا كان المصدرية الناصبة للمضارع ، ورب الجارة  
 وعليه يقال في نحو : سرت حتى أدخلها ، أدخل فعل مضارع منصوب بأن  
 مضمرة بعد « حتى » وهي وما دخلت عليه في تأويل معتد بجرور حتى  
 وعليه فحتى باقية على اختصاصها ، وفي قول جران السابق : بلدة مجرودة  
 برب المحذوفة بعد الواو .

(١) الخصائص ٢٠٤/١

(٢) انظر معاني الحروف للرمانى ٦١ ، ولاقترح للسيوطى ١٧٢

تحقيق / أحمد قاسم ، والخزانة للبغدادى ٢٩/١

وبما جاء على هذا المذهب ما نقله السيوطي عن أبي يعيش حيث قال -  
 الخفض في المضاف إليه بالحرف المقدر الذي هو السلام أو من ،  
 وحس حذفه لنية المضاف عنه ، وصيرورته عوضا منه في اللفظ ، وليس  
 بمنزلة في العمل -

قال : ونظير ذلك وأورب ، الخفض في الحقيقة ليس بها بل رب المقدرة  
 لأن لو أوحرف عطف ، وحرف العطف لا يخفض وإنما هي نائدة في  
 اللفظ عن رب " " .

وفيه ظر إذ الحرف غير المختص إذ تاب أو عوض به عن المختص صار  
 مختصا بالعوضية أو النية .

والمنهج الأول أرجح عندى للأمر التالية :

أ - إن القول بعمل العوض دون المعوض عنه المحذوف مذهب سهل  
 التحصيل قريب الفهم ميسور الإدراك ، فهذا تعليميا أو تربويا أفضل منه  
 تحليليا .

ب - إن القول بعمل المعوض منه المحذوف دون العوض المذكور فيه  
 شبه الجمع بين المعوض والمعوض منه وهو ممنوع ، إذ العرب تستفبح أن  
 تعوض دون حذف ، أو تحذف دون تعويض ، وإبقاء عمل المحذوف إبقاء  
 له في الأثر ، إذ الثابت عملا وأثرا كالثابت لفظا وعملا ، كما يعتبر عمل المحذوف  
 دون المذكور ضربا من العيب ، وأن إيماننا بالغيب منوط بالمعتقدات ، ولن

يتجاوزها إلى اللغويات ، علما بأن القول بعمل العوض فقط ، أو المعوض عنه فقط لم يرد في أحدهما نص صريح من صنعة هذه اللغة الدقيقة ، وإنما هو من إجهادات النحاة ونظر أهل القياس الذين قاتل أقستهم أشياء كثيرة لم يستطيعوا أن يحصوها لقوانينهم المنطقية أو النظرية ، وإذا لم يمكن لنا أن نقول بالمذهب الأول أو الثاني فلا أقل من أن نتحدد مدعا وسطا ذلك المذهب قد أشار إليه ابن جني مدعا ، وهو أن يكتب المدعى العمل إلى العوض المذكور لبيانته لفظا عن المعوض عنه المحذوف ؛ حيث لا يكلفنا العمل به شططا ، ولا يتركب على ركوبه ضرر .

ج - وإذا كان عمل العوض يعد مسألة خلافية بين النحاة ، ألا يكون من الأفضل لنا أن نختار الأيسر والأسهل لأبنائنا من مداهم ، كي نحسب إليهم لسان دينهم ولغة أسلافهم ؟ ويقولون عليها راعين ، وينهلون منها مستسقين .

رابعا . إنه بالتعويض يمكن لنا التمييز بين المصدر واسمه ؛ إذ عرف النحاة المصدر بأنه ( ما اشتمل على حروف فعله لفظا أو تقدير أو مع التعويض ) أما لفظا فمثل إكرام مصدر أكرم ، وأما تقديرا فنحو قتال مصدر قاتل ؛ حيث أصله ؛ قيتال بدليل التصريح به في بعض الكلام ، ومع التعويض فنحو : عدة وتعريه ، فالتاء في عدة عوض عن فاء الفعل ، وفي ( تعرية ) عوض عن الراء المكررة .

قال الصان : وأما المدة التي قبل الآخر فليست للتعويض ، بدليل ثبوتها في المصدر حيث لا تعويض كالانطلاق والإكرام ولا استخراج :



فعلم من ذلك أن التعويض قد يكون آخرًا ؛ وقد يكون أولًا .<sup>(١)</sup>

أما اسم المصدر فهو ما نقصت حروفه عن حروف فعله ، وعليه فنحو وإقام ، اسم مصدر لنحوه عن بعض حروف فعله دون تعويض ؛ وأما نحو : إقامة ؛ فهو مصدر حيث نقص عن حروف فعله ، لكنه قد عوض عن المحذوف بالتاء .<sup>(٢)</sup>

هذا - والتعويض بالتاء في إقامة يرجع مذهب الأحفش على مذهب الخليل إذ المعمود في التعويض بالتاء أن يكون عن الأصول ؛ وعليه يكون وزن ( إقامة ) إقامة عند الأحفش أرجح من وزنه على ( إقامه ) على مذهب الخليل حيث جعل التعويض بالتاء عن زائد وهو ألف المصدر ، وسبب ذلك جواز سبويه التعويض وعدمه .

أما الصراء فقد أوجبها على مذهب الأحفش لأن عدم التعويض عن أصل محذوف قبيح في منحة العربية ؛ ولم يجر حذف التاء هذه الإحالة الإضافة فقط لثبوت المصاف إليه وعوضيته عنها ؛ وقد أوضحنا ذلك في أول الكتاب

خامسًا : تصويب بعض اللهجات الحديثة كتشديد عين ما حذفت لامه عوضًا عنها نحو أب وأح وفم . . . إلح .

قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض : من ذلك تشديد الميم من ( المم ) في بعض اللغات عوضًا من لامه المحذوفة . . .

---

(١) حاشية الصبان على الأشموني ٢/٢٨٧

(٢) انظر تهریف الأسماء للشيخ محمد الطنطاوی ٤٤ : ٥١ : ٦٠

أشدد الأصمعي :

باليته قد خرجت من فمه حتى يعود الملك في أسطنة  
وتشديد (أب وأح) عوض من لامبها . فإن أصلها : أسو وأنسو ،  
قال في الحمرة :

ذكر السكلي : أن بعض العرب يقولون : أح وأخه ، وقال ابن مالك في  
التسهيل : إن تشديد حاء (أح) وباء (أب) لغة<sup>(١)</sup>

سادسا : تصحيح نطق بعض الكلمات نحو : يمان وشآم وثمان ، وذلك  
بمحذوف إحدى ياءى السب ، والتعويض منها بالآلف ، ومن ها لا يجوز لنا  
أن نقول : يمان . . تشديد الياء ، وإلا كان ذلك جمعا بين العوض والم عوض  
منه : وهذه الكلمات وإن جاءت في الظاهر على وزن صيغة متتهى الجموع - معروفة ؛  
لأن الآلف الثالثة فيها لم تلك ألف الجمع ، بل ألف العوض ، وإذا كان ثالث  
الاسم ألما عوضا من محذوف حرف ، ولو جاء على صيغة متتهى الجموع كما  
في يمان وشآم في يمتى وشأى .

ثم أعلل إعلال قاهر فصاد : يمان وشآم . . . ولا يتوهم أنها كوار حتى  
يكون تنوينها تدوير العوض ، بل هو تنوين صرف<sup>(٢)</sup> .

سادسا : معرفة أسرار بعض حروف الزيادة كالتاء في فعلة مصدر فعل  
نحو : دخرجته دخرجة ، وما ألحق به من الصيغ ، فالتاء فيها عوض من

(١) انظر الخصائص لابن جني ٢١١/٣ ، والأشباه والظواهر للسيوطي

١١٩/١ : وتاج العروس للزبيدي ١٠/١٠

(٢) انظر الخصائص ١١٠/٢ ، ٢٠٥ والخصري على ابن عقيل ١٠١/٢ ١٦٥

الآلف قبل آخر فعلا ، قال سيبويه : وإنما ألحقوا الهاء عوضا من الآلف التي تكون قبل آخر حرف منه يعني ألف زوال وقلقال<sup>(٢)</sup> . وكالم الزائدة في أول معاملة مصدر فاعل ، وإياها عوض من ألف فاعله<sup>(٣)</sup> وكالشين في لغة الكشكشة والسين في الكسكسة ، وهما عوض من تاء التأنيث وقها ، قال أبو حيان : تختص كاف ضمير الخطاب في المؤنث بلحوق شين عند بعض العرب ، وسين عند بعضهم في الوقف ، وذلك عوض من الهاء نحو : أبوكش وأبوكس ، ولذلك لا يجتمعان<sup>(٤)</sup> . إلى غير ذلك من الثرات والأسرار التي لا يبرزها إلا التدقيق وإنعام النظر .

وبعد : فهذا هو التعويض يانا وتأصيلا ، أفكارا وآثارا ، وتلك هي لغتنا الجميلة السكرينة حيث عمد الباحثين بما يحتاجون ، ويحصلون منها على ما يطلون ، وينالون ما يشتهون ، وعليها أن تبرز جمالها بالبحث ، ونمى عطاءها بالدرس ، والحمد لله أولا وآخرا وهو ربنا المستعان .

- 
- (١) انظر التبصرة والتذكرة لابن إسحق الصيمري ٧٧١ / ٢ تحقيق الدكتور / فتحي أحمد مصطفى .  
 (٢) انظر الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ١ / ١١٧ : ١١٨  
 (٣) الأشباه والنظائر ١ / ١٢٤

## مأثورات وعبارات حول التعويض

- التعويض من مظاهر مخالفة الأصل في اللغة كالحذف والإيجاز والإطناب والتوكيد والإبدال ... الخ .
- التعويض ضرب من التخفيف في اللغة ؛ إذ الغرض منه العدول عن أصل إلى ما هو أخف منه ، والخفة تحصل بمخالفة الموقع ... لأن الحرف قد يثقل بموضعه ، فإذا أزيل عنه حصل التخفيف .
- التعويض نوع من التعاقب حيث لا يجتمع مع العوض المعوض منه ، وضرب من التعادل في اللغة ، حيث تساوى فيه حروف الكلمة مع العوض حروفها مع المعوض عنه .
- يقول ابن خالويه : العرب قد طلبوا للتخفيف ، وتعوض طلباً للتمام وكل من ألفاظها استعمل في كلامها .
- الغالب في العوض أن يكون في غير موطن المعوض منه على المشهور عند النحاة كعدة وزنة ، وقد يقع العوض موقع المعوض منه ، وهذا على خلاف المشهور .
- قال أبو حيان : قد يكون التعويض مكان المعوض ... وقد يكون العوض في الآخر من محذوف في الأول .. وقد يكون التعويض من حرف ليس أولاً ولا آخر ، فيعوض منه حرف آخر نحو زنادقة في زناديق ،
- البديل يقع حيث يقع المبدل منه ، والعوض لا يراعى فيه ذلك .
- قال الزمخشري : معنى العوض أن يقع في الكلمة انتقاض ، فيتدارك بزيادة شيء وليس في أخواتها ، كما انتقص التثنية والجمع السالم بقطع الحركة والتنوين عنهما ، فتدارك ذلك بزيادة التون .

١- قال أبو البقاء العكبري : عرفنا من طريقة العرب أنهم إذا حذفوا من الأول عوضوا أخيراً ... وإذا حذفوا من الآخر عوضوا في الأول .

٢- قال ابن خالويه : من العرب من إذا حذف عوض ، وقال سيوريه عند الكلام على التعويض بالتاء في مصدر أقام . وإن شئت لم تعوض وتركت الحروف على الأصل ... لأن من كلام العرب أن يحذفوا ولا يعوضوا .

٣- التعويض من مظاهر إصلاح اللفظ وتحسينه وتوكيده .

٤- العرب تستقبح أن تحذف شيئاً دون تعويض عنه .

٥- التعويض والمعوض عنه لا يجتمعان بل يتعاقبان . تعاقب الليل والنهار

٦- ما كان عوضاً لا يحذف من الكلام . وما كان موجوداً لا يعوض عنه ، فلا يعوض إلا عن محذوف .

٧- إن دراسة التعويض تكشف لنا أسراراً في العربية ، لم يك لنا سبيل إلى دركها لولاه .

٨- التعويض أعم من النياحة والاستغناء والتفسير والبدل .

## الفهرست

الموضوع	الصفحة
تمهيد	٣
تقديم	٦
الباب الأول	
المدخل إلى التعويض وأسواره في العربية	٩ : ٥
تعريف التعويض والفرق بينه وبين البديل	١١
الغرض من التعويض	١٤
منهج العرب في التعويض لزوماً واختياراً	١١
العروض والمعرض لا يجتمعان	٢٢
مسائل تختمل التعويض وغيره	٢٩ : ٤٤
مسائل قد نخلص القول بالتعويض	٤٤ : ٥٠
الباب الثاني	
أنواع العروض في العربية	٥١ :
التعويض بالحركة	٤٣
• بحذف حرف اللين مداً لازماً	٥٤
• بالتضعيف	٥٧
• بالهمزة	٦١
• بالالف	٦٦ : ٧٥
• بالتاء	٧٦ : ٩٢
• بالراء	٩٤ : ٩٥
• باللام	٩٦ : ٩٧
• بال	٩٨ : ١٠٢

الصفحة	الموضوع
١٠٣	التعويض عن المليم
١١٠:١٠٤	بما
١١٢:١١١	بأما عن فعل الشرط وأدائه
١١٣	بالتون
١١٤	بالتعوين
١٢٣	بالهاء
١٢٨	بلا أو ما
١٢٩ :	بالياء
١٢٨:١٣١	متفرقات من مسائل التعويض
الباب الثالث	
١٣٩	أثر التعويض في اللغة
١٤١	التعويض أعم من النياية والاستغناء في اللغة
١٤٣	كشف بعض أسرار العربية عن طريق دراسة التعويض
١٤٧	العوض يعمل عمل المعوض منه
١٥١	التمييز بين المصدر واسمه بالتعويض ودونه
١٥٢	تصويب بعض اللهجات الحديثة
١٥٣	معرفة أسرار بعض حروف الزيادة
١٥٥	مأثورات وعبارات حول التعويض